
ثورة مصر
الصراع الطبقي المفتوح
سلامة كيلة
مدونة أبو عبدو
أبو عبدو البغل
رواقد
للنشر والتوزيع

سلامة كيلة

ثورة مصر

الصراع الطبقي المفتوح

كيلة، سلامة
ثورة مصر.. الصراع الطبقي المفتوح/ سلامة كيلة
القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ط١ / ٢٠١٤.
٢٣٢ ص ؛ ٢١ سم
١-سياسة
٢-الثورات العربية
أ. المؤلف
رقم التصنيف: ٩٦٢.٠٦
رقم الإيداع: ٢٠٥٠٦/٢٠١٣
الترقيم الدولي: ١-٠٠١-٧٥١-٩٧٧-٩٧٨ I.S.B.N



روافد للنشر والتوزيع
القاهرة (ج م ع)

+٢ ٠١٢٢٢٢٣٥٠٧١

rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

تصميم الغلاف: غادة خليفة

الإخراج الداخلي: أحمد عبد المقصود

مقدمة

إذا كان ما جرى ثورة، فهي تمظهر انفجار الصراع الطبقي في لحظة ما، فالثورة هي وصول التراكم في الاحتقان الاجتماعي إلى لحظة تفضي إلى الانفجار.

خلال السنوات الخمس السابقة لثورة ١٧ ديسمبر/ كانون الأول في تونس كان يبدو لي أن مصر هي التي ستشهد الثورة أولاً، لهذا فوجئت ببدء الثورة هناك، حيث كنت أعتقد بأن البلدان العربية مقبلة على ثورات، وهو ما أشرت إليه في مقدمة كتاب كان عنوانه ملفتًا "طريق الانتفاضة، لماذا تثور الطبقات الشعبية؟" نشر سنة ٢٠٠٧. لكن كان ظني بأن مصر هي البادئة.

لهذا كنت آتي لمصر كي أتحسس الوضع، وأقيس تراكم الاحتقان المجتمعي الذي سيفضي إلى الثورة. وكنت متلهفًا لتبلور يسار يمكنه أن يلعب دورًا في الثورة التي ستحدث حتمًا. وبالتالي كان أمرًا طبيعيًا أن

أكون في مصر بعد انتصار الثورة التونسية لكي أتلمس ما يمكن أن يحدث، خصوصًا وأن دعوة نشرت على النت تدعو لإضراب يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني.

فرحت بتحوّل الإضراب إلى ثورة، فعايشتها إلى نهايتها مطمئنًا على أنها حققت تغييرًا ما، رغم أنني كنت واثقًا مما سيأتي (وهذا ما تناولته المقالات التي نشرتها في حينها، وخلال المراحل التالية، والتي ستكون أساس بناء هذا الكتاب). لكنني كنت واثقًا كذلك من أن الثورة قد فتحت طريقًا عريضًا لمستقبل حقيقي، حيث تحرّك الشعب أخيرًا، وهو لا يتحرّك إلا كل نصف قرن مرة، وكسر حاجز الخوف والترهيب اللذين تصنعهما السلطة لكي تديم سيطرتها، وانخرط حشد هائل من الشباب في معمعان النضال السياسي بعد انقطاع طويل حوّل الأحزاب إلى جثث هرمة. وأن كل ذلك سوف يحقق ثورة في الفكر هي كفيلة بإعادة بناء الوعي لدى ثوريين جدد، وتحديد البديل الضروري من أجل أن تنتصر الثورة، ومن ثم الرؤية التي تحكم الصراع، وكيف يتطور الصراع الطبقي في إطار إستراتيجية تهدف إلى "الاستيلاء على السلطة".

لقد استمر الصراع لأن السلطة الجديدة لم تحقق مطالب الشعب، لا جرى البدء بحل مشكلة البطالة، ولا زيدت الأجور بما هو ضروري، ولم تتشكل "الدولة المدنية" على العكس وجد الشعب ذاته إزاء "دولة دينية". أكثر من ذلك زادت أزمة الطبقات الشعبية نتيجة ارتفاع الأسعار، وظهر كأن سلطة الإخوان تبيع مصر (القناة والسد العالي)، وأن ما تغيّر هو المافيا الرأسمالية التي تنهب فقط دون تجاوز النهب. المجلس العسكري سار في هذا المسار، وأكمله حكم الإخوان. وهو الأمر الذي فرض انفجار ثورة جديدة في ٣٠ يونيو/ حزيران سنة ٢٠١٣، أطاحت بالإخوان وحكمهم.

ربما يحكم الآن قطاع من الليبراليين (أو حتى القوميين)، هل لديهم حل للمشكلات المجتمعية؟ بالتأكيد لا، هذا ما يؤشر إلى ثورة جديدة ستحدث. فالشعب لم يعد قادرًا على تحمّل الوضع الذي بات يعيشه، وهو لم يعد قادرًا على انتظار الوعود بل يريد حلاً مباشرًا. والحل ينطلق من تغيير النمط الاقتصادي القائم، الذي هو نمط ريعي (خدمات وعقارات وسياحة ومولات واستيراد وبنوك)، وهو نمط لا يستوعب إلا ٢٠٪ من العاملين ليس أكثر (إنْ لم يكن أقل). والشعب هو الـ ٨٠٪ التي ليس لها مصدر دخل حقيقي، والتي تحملت سنوات ولم يعد باستطاعتها التحمّل أكثر. لهذا ستبقى في حالة ثورة، وستملأ

الشوارع بين الحين والآن إلى أن يتحقق لها ما يجعلها قادرة على العيش. وهذا يفرض بناء نمط اقتصادي مختلف، نمط يستوعب العمالة، ويسمح بزيادة الأجور بشكل حقيقي، ويضمن تعليمًا حقيقيًا، ويؤسس بنية تحتية تليق بمجتمع متطور.

الرأسمالية (المحلية والعالمية) أسست النمط الريعي القائم لأنه يخدم مصالحها، وكل منظور رأسمالي سوف يعيد إنتاج هذا النمط، بالضبط لأنه يربط الاقتصاد المحلي بالطغم الإمبريالية. لهذا ليس من حل رأسمالي، الأمر الذي يطرح دور الطبقات الشعبية (خصوصًا هنا العمال والفلاحين الفقراء)، فهي من يجب أن يؤسس لنمط اقتصادي يتجاوز الرأسمالية لكي يؤسس البنية الاقتصادية

هذا الحل هو الغائب إلى الآن، لأنه حل الماركسيين المنخرطين في صلب العمال والفلاحين الفقراء، والمؤسسون في حزب حقيقي. هذا هو العنصر الغائب، الذي سوف يبقى الصراع الطبقي محتدمًا إلى أن يتبلور. فمن يفكر جديًا في تغيير النمط الاقتصادي، وليس فقط الأشخاص في السلطة أو حتى يطمح لتأسيس دولة مدنية، هو من ينطلق من تجاوز الرأسمالية.

بهذا فإن الثورة التي تريد تغيير النمط الاقتصادي وكل التكوين المجتمعي الذي تشكل في ظل سيطرة رأسمالية مافياوية ملحقة بالطغم الإمبريالية، عليها أن تبني الحزب الذي يسمح بتحقيق ذلك لكي تتحقق مطالب الشعب. ربما هذا الأمر جديد، لأن الأحزاب كانت تتشكل قبيل الثورات ومن ثم تعمل على تطويرها لكي تنتصر. أو ربما نكرر زمن ثورات ١٨٤٨ في أوروبا حيث لم تكن قد تشكلت أحزاب فعلية بعد. كل ذلك رغم التاريخ الطويل للأحزاب في البلدان العربية، وفي مصر خصوصًا.

******

الكتاب رصد لواقع الثورة المصرية، المقدمات التي فرضت تحوّل دعوة إلى إضراب إلى ثورة أطاحت بطاغية. وسياق الثورة والمنظور الذي حكمها انطلاقًا من وعي الشباب الذي لعب دورًا محوريًا في الدعوة إليها وتنظيمها. ودور الإخوان المسلمين فيها، وبالتالي المنظور الأميركي في التعامل معها. والمطلب العام الذي حكمها. هذا ما يرد في الفصل الأول.

في الفصل الثاني متابعة لصيرورة الصراعات التي حكمت المرحلة الانتقالية، والتناقضات التي نشأت بين الشعب والمجلس

العسكري، والتكتيك الذي اتبعه هذا الأخير لإيصال الإخوان إلى السلطة بهدف إعادة إنتاج النظام في شكل جديد.

الفصل الثالث يتابع نشوء دولة الإخوان. والفصل الرابع يتابع الصراع الطبقي في دولة الإخوان، الصراع السياسي الذي نشأ بين الأحزاب الليبرالية (ومنها أحزاب يسارية) والإخوان، والصراع بين الشعب والإخوان، ومن ثم الصراع بين الإخوان والبيروقراطية الحاكمة (وعلى رأسها قيادة الجيش).

الفصل الخامس يتابع مسار الثورة الجديدة، وما يمكن أن تفضي إليه. وهل نحن إزاء نشوء دكتاتورية جديدة؟

الفصل الأخير يتطرق إلى رؤية الماركسية للواقع ودور الماركسيين فيه من أجل بناء حزب للعمال والفلاحين الفقراء، وهو الخطوة التي توصل الثورة إلى انتصارها.

الفصل الأول

الإضراب يتحوّل إلى ثورة

تحوّل نوعي في الصراع الطبقي

ما جرىٰ يوم ٢٥ يناير وما تلاه في مصر أظهر أن تحوّلاً نوعيًا قد حصل في حركة الاحتجاج التي بدأت قبل خمس سنوات تقريبًا. ولاشك في أنه سوف ينعكس بشكل كبير علىٰ مجريات الصراع في المرحلة القادمة.

فرغم بعض حالات التذمر التي كانت بادية علىٰ قطاعات واسعة منذ سيطرة نمط مافياوي علىٰ الاقتصاد، وهيمنة "رجال الأعمال" (الذين هم مافيا بكل معنىٰ الكلمة) علىٰ مفاصل السلطة، ظل الاحتجاج محصورًا في بعض النخب والأحزاب المعارضة، والتي لم تكن تتجاوز "الكلام" والكتابة في صحافة توزّع بشكل محدود. لكن منذ نهاية سنة ٢٠٠٤ تحققت "نقلة" تمثلت في تشكيل حركة كفاية من طيف متعدد الاتجاهات، هذه الحركة التي قررت أن تطرح مسألة الاعتراض علىٰ توريث الحكم والتمديد لرئيس يحكم منذ سنة ١٩٨١. فقامت بإشكال من الاحتجاج السياسي، كانت منحصرة في "نخبة" لم تتسع بعد ذلك. لكنها كسرت حاجز الخوف من مواجهة السلطة، وربما هذه هي قيمتها الحقيقية.

وكانت السلطة قد أقرت سنة ١٩٩٧ قانونًا يفرض إعادة الأرض المصادرة زمن ثورة يوليو إلى "أصحابها الأصليين" لكن تطبيقه تصاعد في السنوات الأولى من القرن الجديد، وهذا ما أثار حركات احتجاج كبيرة من قبل الفلاحين، جرى التضامن الجزئي معهم من قبل "النخب" دون أن يتحقق شيء مهم. وهو الأمر الذي أوجد حالة احتقان كبيرة في الريف، كانت تعبّر عن ذاتها في بعض الأوقات، لكنها لم تصبح حركة فاعلة.

ومنذ سنة ٢٠٠٦ بدأت حركات احتجاج طبقية، تشكلت من العمال خصوصًا (عمال المحلة)، لكنها بدأت تتسع لتدمج مختلف أشكال الاحتجاج، النوعي والمناطقي. لكنها ظلت متفرقة، وبأهداف محدودة جزئية، ودون تنسيق أو تطوير حقيقي في أدائها. لقد ظلت، في الغالب، عفوية ومطلبية، رغم تصاعدها سنة ٢٠٠٩ حيث شملت قطاعات عمالية متعددة، وضمت عددًا كبيرًا من المشاركين.

لكنها انعكست على قطاع اجتماعي جديد هو قطاع الشباب المشغوف بالانترنت. الذي بدأ التفاعل مع حركات الاحتجاج العمالية عبر التضامن معها يوم ٦ إبريل سنة ٢٠٠٩ من خلال الدعوة إلى إضراب عام نجح إلى حدٍّ ما. ودفع نجاحه هذا إلى توهم بأن الفيس

بوك قادر على تحريك الشارع، لهذا شاعت الدعوات إلى الإضراب العام، دون أن تلاقي نجاحًا. لكن ما تحقق هنا هو بدء تفاعل قطاعات من الشباب كانت تتسع مع مشكلات الطبقات الشعبية، ومع الدعوة للتغيير. ومهما قيل في خبرة هؤلاء السياسية فإن ميلهم هذا كان يعبّر عن تعمق الأزمة المجتمعية، حيث أنهم أبناء فئات اجتماعية متوسطة أو مفقرة. وكان الانقطاع عن السياسة عندهم ناتج عن "سوء" الأحزاب القائمة، وعجزها، وطرحها لأهداف لا تمس المشكلات المجتمعية، ومراوغة العديد منها السلطة. وبالتالي كانت الأجيال الشابة تشعر باغتراب عما تطرحه، وتبدو أنها في عالم آخر.

أما الأحزاب و"النخب" فقد أصبحت مسألة الديمقراطية هي هاجسها، إلى الحدّ الذي كان يقود أحيانًا إلى "شخصنة" الصراع، من خلال تحويله إلى صراع ضد حسني مبارك وابنه، في مواجهة الميل السلطوي لاستمرار الرئيس "مدى الحياة"، ومن ثم توريث السلطة لإبنه. ولهذا ظلت نخبًا قليلة العدد تقوم بعمل "روتيني" هو الاحتجاج في مناطق معينة بعيدًا عن الطبقات الشعبية. وكان يبدو أنها تتجاهل كل مطالب هذه الطبقات، أو لا توليها أهمية كافية. ولقد كانت الأحزاب الشرعية المعارضة تتهمش، خصوصًا تلك التي تدعي تمثيل اليسار، نتيجة مواقفها الكلامية أو المهادنة للسلطة، أو المحصورة

في الإطار الضيق المشار إليه. كما فرض تصاعد الحراك الاجتماعي تراجع دور جماعة الإخوان المسلمين، هذه الجماعة التي لا تولي القضايا المعيشية أهمية وتركز على "الأخلاق" و"القيم"، وهو أمر طبيعي ناتج عن تموضعها الطبقي الذي دفعها إلى التوافق مع السلطة على قانون إعادة الأرض للإقطاع، وخصخصة القطاع العام، وجعلها ليس في واردها نقد النمط الاقتصادي القائم.

وبالتالي فقد كانت الصراعات الطبقية تتصاعد في كل أرجاء مصر، لكن في تشتت واضح، ودون إستراتيجية تلمها. ولم يكن يمرّ يوم دون أن تشهد أكثر من حراك لقطاع من قطاعات المجتمع، يطرح قضايا مطلبية محدَّدة تخصه. وظلت المعارضة السياسية تركز على الشعار ذاته: يسقط حسني مبارك، لا للتوريث. و"شباب الفيس بوك" (الذين منهم شباب ٦ إبريل) يدعو بين الحين والآخر لإضراب دون أن يلقى تجاوبًا يذكر. ولهذا حين بادر إلى الدعوة لإضراب يوم ٢٥ يناير كانت الأحزاب المعارضة متشككة بإمكانية النجاح رغم قرار بعضها المشاركة (عدا التجمع وبعض الناصريين)، وكانت تبدو كسابقاتها، رغم أن الأجواء التي انوجدت بعد انتفاضة تونس كانت تشجع على المشاركة والأمل في حصول أمر مختلف.

ولقد حصل هذا المختلف، حيث أفضت الدعوة إلى انتفاضة حقيقية، شملت الأحياء الشعبية وامتدت إلى العديد من المحافظات، لأول مرة ربما منذ انتفاضة ١٨/١٩ يناير سنة ١٩٧٧. وبمشاركة قطاعات شعبية هذه المرة، خصوصًا من الشباب. فقد عاد الشباب إلى الشارع، وهذه هي السمة الأساسية الأولى التي يمكن تلمسها مما جرى. إذن، لقد دخل الشباب الصراع، كما انتقل الاحتجاج إلى الفئات الشعبية، وبالتالي لم تعد المسألة هي مسألة دعوات على الفيس بوك، أو وقفات اعتصام أو تظاهر لنخب وأحزاب ضعيفة. وإن كانت لم تصل بعد إلى الطبقات المفقرة كلها. هذه هي النقلة التي تحققت، وهي نقلة مهمة في سياق تطور الصراع الطبقي. حيث ستكون كل أشكال الاحتجاج التالية في ترابط مع بعضها، ولسوف يدفع نجاح الانتفاضة إلى مشاركة أوسع من الطبقات الشعبية.

وهو الأمر الذي يوضح بأن الأزمة التي تعيشها هذه الطبقات عميقة إلى الحدّ الذي يدفعها إلى الانفجار. نحن في وضع محلي مأزوم على الصعيد الاقتصادي، وفي وضع عالمي يعيش أزمة اقتصادية طاحنة، ومن ثم لم يعد من الممكن للرأسماليات المسيطرة التحكم في صيرورة تطور الصراع الطبقي.

هذه المرة، إذن، تحولت الدعوة إلى انتفاضة شاملة عمّت كل مصر، ولازالت متصاعدة ومتماسكة، رغم كل القمع الذي ووجهت به، والإصرار السلطوي على خنقها.

لم يكن متوقعًا أن تفضي دعوة على الفيس بوك من مجموعة شبابية إلى كل ما حدث في مصر. فقد حدثت دعوات سابقة دون أن تؤدي إلى أي تجاوب، بعد أن دعمت مجموعة شبابية أصبح اسمها فيما بعد مجموعة ٦ إبريل دعوة عمال المحلة إلى الإضراب من خلال دعوتها لإضراب عام تضامنًا معهم. لكنها كررت الدعوة بعد ذلك إلى الحدّ الذي أوجد مناخًا بأن المسألة باتت "مهزلة"، رغم أن هؤلاء الشباب ظلوا مصممين على التواصل والتحريض على الاحتجاج.

طبيعي أن المسألة ليست بهذه البساطة، وأن كل هذه الجموع لم تخرج فقط لأن هناك دعوة على الفيس بوك، وأعتقد بأن معظمها لم يسمع بالفيس بوك أو بالدعوة عبره، ولقد سمعها من الصحف والفضائيات التي هي في متناوله. ولم تتجاوب معها من منطلق التضامن أو "الحشرية". لكنها كانت تعيش في أزمة عميقة توضحت من خلال آلاف حركات الاحتجاج التي عمت مصر خلال السنوات

السبع السابقة، والتي كانت تعبّر عن أزمات معيشية مستفحلة، طالت الفلاحين بعد إعادة الأرض للملاك الذين صادر الإصلاح الزراعي أراضيهم، وطالت العمال الذين أفضت الخصخصة إلى انهيار وضعهم المعيشي، وإلى تسريح أعداد كبيرة منهم. كما طالت المناطق التي جرى تهميشها أو جرى الاستيلاء على أراضيها لمصلحة مافيات، أو التي جرى تدمير البيئة في محيطها ليتسبب ذلك في تفشي أمراض قاتلة. أو الموظفين الذين لا يكفي أجرهم معيشة أيام من الشهر. أو..أو...

أو الفئات الوسطى التي تركز خطابها، ونشاطها، خلال العقد السالف على الدمقرطة، فأصبحت منذ سنة ٢٠٠٤ تطرح شعار "لا للتمديد" لرئيس لازال يحكم منذ ربع قرن حينها، و"لا للتوريث" لابنه الذي كان يتحضر لكي يكون "الرئيس المقبل". وبالتالي بات همّ هذه الفئات تغيير النظام، وتأسيس جمهورية ديمقراطية.

كل هذا الشتات كان قائمًا، وكان يعبّر عن أزمة يعيشها المجتمع. أزمة العجز عن العيش بالأساس لدى كل الطبقات الشعبية، وأزمة شرعية تعيشها الدولة نتيجة الشكل "الديمقراطي" المشوّه الذي يلفها فيقصي كل هذه الفئات. ولقد كانت الصراعات الاجتماعية تتصاعد، وتتوسع، من الفئات الوسطى إلى العمال والفلاحين، ومن العاصمة

وباقي المدن إلى الأرياف. لكنها ظلت مشتتة، ولا تتوافق على هدف واضح، حيث تحلم الفئات الوسطى بالديمقراطية بينما تبحث باقي الطبقات الشعبية عما يساعدها على العيش.

وإذا كان النشاط من خلال الفيس بوك ينحصر في "نخب شبابية" بالأساس، وأن الدعوة الأولى في ٦ إبريل سنة ٢٠٠٩ جاءت تابعة لإضراب عمالي محدَّد مسبقًا فنجحت لهذا السبب بالذات، حيث تناولته مختلف الصحف، فإن هذه اللحظة لم تتوفر في كل الدعوات التالية، رغم أن النجاح الأول أغرى بالتسرع في الدعوة المتكررة لإضرابات لم تكن أكثر من تجمعات محدودة للنخب ذاتها، مع بدء تسرّب مجموعات شبابية هي المتفاعلة عبر الفيس بوك.

لكن لاشك في أن هذه الدعوات الشبابية، والتي بدت أحيانًا كدعوات بهلوانية أو ناتجة عن غرور نتج عن النجاح الأول، لم تكن بمعزل عن الاحتقان الذي تعيشه الطبقات الشعبية. حيث يجري تناسي أن هؤلاء الشباب ليسوا بمنعزلين عن المجتمع، وإذا كان هناك من يعتقد بأنهم من الفئات الوسطى نتيجة تعليمهم ومقدرتهم الوصول إلى النت، وبالتالي يميل إلى القول بقطيعتهم مع المفقرين من كل الطبقات الشعبية، فإن الملاحظ هنا بأن معظم هؤلاء هم من

المفقرين وليسوا طبقة وسطى، فليس التعليم هو المحدِّد للموقع الطبقي. قيمة هذه الملاحظة تتمثل في أنها تعطي مؤشرًا على أن الدعوات المتتالية إلى الإضراب والانتفاض من قبل هؤلاء كانت نتاج إحساس عميق بالاحتقان الذي باتت تعانيه هذه الطبقات، ولم تكن نتيجة هوس "فيس بوكي"، أو تعالي برجوازي صغير. وبالتالي كانت الصوت الذي يدعو إلى نقل الاحتجاج من طابعه الضيق والجزئي والمحدود إلى أبعاده الواسعة. أي تحويل أشكال الاحتجاج المتفرقة والمتعددة المطالب، التي تعبّر عن كل من هذه المجموعات المحتجة، إلى مطلب شامل تمثل في الشعار العام الذي حكم الانتفاضة منذ البدء: الشعب يريد إسقاط النظام. رغم كل المطالب التي ترافقت معه من هذه الفئة أو تلك، من شكل الدولة إلى رغيف الخبز إلى العدالة الاجتماعية.

يبقى أن نشير إلى أن اللحظة التونسية التي تمثلت في قيام الانتفاضة وانتصارها في طرد زين العابدين بن علي أشعلت كل مكنون الاحتقان المتراكم لدى كل الطبقات الشعبية، وهذا ربما ما جعل هذه الفئة الشبابية تتحسس بأن الانتفاضة هذه المرة ممكنة. وهذا ما حدث.

"فكرة" الثورة

أو التكتيك الذي حكم مسارها

(احتلال الساحات والسلمية: الضغط من أجل إسقاط النظام)

فجأة ملأت الملايين الشوارع. ربما لم يكن يصدّق أحد بأن كل هذه الجموع يمكن أن تتحدى السلطة وتملأ الشوارع في كل المدن الرئيسية في مصر (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والمنصورة). المعارضة كانت ترى بأن ما هو ممكن هو نزول عدد أكبر مما كان سابقًا نتيجة تأثير الثورة التونسية، ربما عشرات الآلاف وليس أكثر. القائمون على الدعوة اعتقدوا بأن العدد يمكن أن يصل إلى مئات الالاف فقط. لكن الشعب خذل كل الأرقام وتدفق بلا تردد لكي يملأ الشوارع.

كانت الفكرة التي تحكم المنظمين مبنية على "أفكار" تعممت بعد الثورات البرتقالية في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية، تؤكد على السلمية أولاً، وعلى احتلال الساحات ثانيًا. لهذا اتجهت التظاهرات إلى الساحات الرئيسية في هذه المدن، وكان ميدان التحرير هو الذي استحوذ على الشهرة العالمية، حيث ضم عشرات الآلاف.

حاول الأمن المركزي صد الزحف، لكن دفاعاته تكسرت أمام ضخامة الحشد، وفي الأخير بعد صدامات عنيفة وصل الشعب إلى الميادين. التحرير تعرّض لهجمات من أجل منع المتظاهرين من الاعتصام، ولصد زحف المتظاهرين إلى وزارة الداخلية ومجلس الشعب. لكن الميدان مليء بالمتظاهرين، إلى الليل حيث قرر المتظاهرون الاعتصام والبيات، حيث بدأ هجوم الأمن المركزي على الساحة مما فرض طرد المعتصمين.

ظل الوضع متوترًا، وحدثت احتكاكات عديدة يوم ٢٦ ويوم ٢٧، حيث كانت الدعوة إلى تظاهرات حاشدة يوم ٢٨ يناير/ كانون الثاني. وكان واضحًا بأن الهدف هو السيطرة على ميدان التحرير، والميادين الأخرى. الحشود الهائلة زحفت من مناطق مختلفة، صدامات هائلة حدثت مع الأمن المركزي، الذي فقد مقدرته على التصدي بعد أيام من الإرهاق وأمام حشود هائلة مصممة على التقدم. انهار الأمن المركزي بعد أن "خلص الخرطوش". وحلت السلطة الجهاز لكي تطلق الفوضى التي صممت على افتعالها. الجيش تحرك بشكل "حيادي"، لكنه حمى مؤسسات الدولة كلها، وكان واضحًا أنه مصمم على منع السيطرة عليها، حيث اصطدم بالمتظاهرين الذين قرروا احتلال الداخلية ومجلس الشعب.

وبهذا استقر الوضع بحشد هائل في الميادين مصمم على إسقاط النظام، هذا الشعار الذي أصبح هو الموحد لكل هذه الحشود بعد العنف الذي واجهت به السلطة المتظاهرين في اليوم الأول، وبعد "الذهول" الذي طال كل الأحزاب والمنظمين من ضخامة الحشود، حيث بات واضحًا بأن الشعب الذي ملأ الميادين قادر على إسقاط النظام. "الشعب يريد إسقاط النظام"، شعار جرت استعارته من تونس الذي بات شعار الشعب بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من الاحتجاج في الأطراف والعاصمة.

"الشعب يريد إسقاط النظام" إذن. وتحت هذا الشعار العام تجمعت في الميادين كل مطالب الشعب المصري، من الصعيد إلى الإسكندرية ودمياط وبورسعيد والإسماعيلية، ومن الفئات الوسطى التي تريد الحرية والدولة المدنية إلى العمال الذين يريدون حدًا ادنى للأجور كان قد حُدِّد بقرار محكمة بـ ١٢٠٠ جنيه. ولقد توافقت القوى الشبابية المنظمة على مطلب "خبز، حرية، عدالة اجتماعية". وبات الحشد مقيمًا في الميدان يحفزه شعار "اعتصام اعتصام حتى يسقط النظام".

الأحزاب طبعًا كانت في ترقب ماذا يمكن أن يحدث، وهل ستحدث مفاجأة يحلم بها البعض؟ والشباب هو الذي كان يتقدّم المسار. شباب ٦ إبريل وكلنا خالد سعيد ومن ثم التحالف الشبابي الذي ضم كل المجموعات الشبابية المشاركة. كانت هناك خطط لكيفية مسار التظاهرات وتوافق على شعاراتها وتنظيم الحشود في الميادين، وكان انتظار سقوط النظام. فالقرار هو البقاء في الميادين حتى سقوط النظام.

بعد انهيار الأمن المركزي وحل الجهاز بات الجيش هو المسئول عن الوضع. نزل الجيش مساء يوم ٢٨ يناير، وسيطر على مفاصل أساسية في البلد، وأحاط الميدان دون أن يدخله، لكنه كان يصد كل محاولات السيطرة على وزارة الداخلية ومجلس الشعب. ظهر أنه مع الشعب، لكنه في الحقيقة كان يحاصر الحراك، ويحرص على أن يبقى مقيمًا في الميادين. فبهذه العملية أصبح الشعب أداة ضغط بيد الجيش على الرئيس، الذي حاول أن يقحمه في الصراع بدفعه لاقتحام ميدان التحرير الذي أصبح رمز الثورة كلها. الجيش يعرف أنه لا يستطيع ذلك، لأن صدامه مع الشعب يعني تفككه. لهذا قرّر ألا يسمح للثورة بأن تتقدم، وأن يظل منطقها يقوم على مبدأ الاعتصام إلى أن يسقط النظام، وعمل على الضغط على الرئيس لكي يتنازل عن السلطة.

كسب أولاً بتعيين نائب للرئيس هو عمر سليمان، لكن ذلك لم يكن كافيًا للثوار. هذا الأخير الذي بدأ يساوم الأحزاب لكي تقبل بتغيير جزئي في الدستور، ولقد قبلت. بما في ذلك الإخوان المسلمون الذين فرحوا باعتراف النظام بهم، وبإيهامهم بأنه سيكون لهم دور.

هذا ما جعل الأحزاب الشرعية تبدأ الضغط من أجل إنهاء الثورة والقبول بالإصلاحات التي قدمها الرئيس. لكن استمرار الثورة فرض أن ينقل الرئيس صلاحياته لنائبه كحل، بعد أن كان الجيش قد بدأ يعمل بشكل مستقل عن "القائد العام". فقد تطورت الأمور في مسار لم يعد مريحًا، بل بات مقلقًا.

بعد عشرة أيام من "الاستقرار" في ميدان التحرير، وخفوت قوة الثورة، وتلاشي الصدمة التي أحدثتها، قرر الرئيس "إعادة الحياة الطبيعية"، منطلقًا من تحويل ميدان التحرير إلى "كرنفال" يضم المعارضين والساخطين، محاط بالجيش الذي عمل على فتح بعض الطرق المحيطة بالميدان. وليبقَ هؤلاء يصرخون دون جدوى. خصوصًا بعد أن لمس رفض الجيش حسم المسألة عبر السيطرة على الميدان. ولقد بدت الأمور تسير وكأن الثورة تنتهي، وأن ما بقي هو

هذا الحشد الذي تراجع حجمًا في الميدان. وأن السلطة قررت العودة إلى الوضع الطبيعي.

يوم ٧ فبراير/ شباط انقلبت الأمور فجأة. يبدو أن الخشية من نهاية الثورة قد حرّكت ما هو دفين، واستنهضت قوى جديدة. كان حسني مبارك قد أعطى العمال إجازة لمدة أسبوع تبدأ من ٢٥ يناير، وبالتالي لم يكن أثر للعمال في الثورة كما ظهر على السطح. رغم الدور الكبير الذي لعبوه، خصوصًا هنا عمال المحلة، منذ سنة ٢٠٠٧. لكن سنفاجأ بتغير هائل بدءًا من يوم الثلاثاء ٧ فبراير حيث أعلن عمال المحلة الإضراب العام، ومن ثم بدأت إضرابات الصحافيين والمحامين وموظفي الدولة، وبدأ حراك النقابات التي بدأت زحفًا هائلاً تجاه ميدان التحرير. وأيضًا بدأ في بعض الأرياف قطع الطرق. كل ذلك كان يشعر بأن الأمور تفلت، وأن "ضبط الجيش" للوضع لم يعد كافيًا. وظهر كأن الثورة خرجت من قوقعة الميدان وتوسعت في كل أرجاء مصر. بالتالي باتت تهدد النظام حقيقة. لهذا، ومنذ مساء الثلاثاء ٨ فبراير بدأ الجيش يحضر لكي يستبق الأمور. وكان واضحًا بأن الضغط الأميركي على الجيش قد تصاعد (وقيل بأن الأسطول الأميركي في البحر المتوسط قد أصبح عند بورسعيد). فالأمور بدأت

تفلت بعد أن أصبح الميدان رمزًا لحركة واسعة تشمل كل مصر، وتشارك فيها كل الطبقات المفقرة والمتوسطة.

هذا الأمر هو الذي حسم موقف الجيش، عبر ممارسة آخر ضغط على الرئيس لكي يتنحى، ثم حين رفض (وقبل فقط بنقل صلاحياته إلى نائبه) فُرض على نائبه الذي أخذ صلاحيات الرئيس في المساء أن يعلن تنحي الرئيس، ويكلف الجيش بإدارة البلاد.

الشعب رقص فرحًا لحظة إعلان تنحي الرئيس، واعتبر بأن "وطنية" الجيش قد فرضت عليه أن ينحاز إلى الشعب وأن يحقق مطالبه بإسقاط النظام، بينما كان الجيش يجاهد من أجل ألا يسقط النظام عبر التضحية بالرئيس. وهذا ما استطاعه بجدارة.

لماذا حصل ذلك؟

رغم وجود قيادة شبابية للثورة فقد ظلت الثورة عفوية. الشباب الذي دعا إلى الإضراب وقاد تحويل الصدام الأول مع السلطة إلى ثورة، كان يعمل من أجل تنظيم الحشد، ولقد لعب دورًا مهمًا في هذا المجال (حيث ظهر أنه أدخل الألتراس الأهلاوي والزملكاوي في الحشد، وهو الأمر الذي أكسبه تنظيمًا ضروريًا). ولا شك فقد نجح في الحشد وتنظيمه بما يجعله ثورة. لكن الفكرة التي حكمت هؤلاء هي

فكرة تقليد الثورات البرتقالية عبر التركيز على الاعتصاد في الميادين. وكان ذلك يقود إلى مأزق بالضرورة، ليس كما حصل في بلدان أوروبا الشرقية. ذلك ناتج عن "الدفاع المستميت" الذي تريده السلطة حفاظًا على مصالحها ونتيجة الطابع المافياوي الذي تتسم به، والذي يجعلها تقاتل إلى النهاية حماية لذاتها كذلك.

هذا ما أوصل الثورة إلى مأزق يوم ٤ فبراير. وأوحى بأن الثورة قد انتهت بعد أن ظهرت عنجهية حسني مبارك وهو يعلن "عودة الحياة الطبيعية". بالتالي فإن "فكرة الثورة" تحطمت هنا، ولم ينقذها سوى العمال والنقابات، الذين تحركوا ربما لاستشعار الخطر الذي يحيق بالثورة ذاتها.

وهذا يوضح بأن السلطة لا تسقط نتيجة الاعتراض عليها فقط، ولا نتيجة التمرد عليها فحسب، بل تحتاج إلى من "يلوي عنقها". ولأن الثورة دون قيادة بهذا المعنى لعبت قيادة الجيش لعبتها فتخلصت من الرئيس ومن فكرة التوريث، وفرضت ذاتها كقوة حاكمة. ليكتشف الشباب بعد ما يقارب الشهرين (أوائل إبريل/ نيسان) أن المجلس العسكري قد "ضحك" عليهم، وأن الثورة سرقت.

إذا كانت فكرة الشباب عن الثورة خاطئة كما ظهرت في الواقع، فقد كان وضع "الأحزاب الثورية" (اليسار) سيئًا بما يكفي لكي ندعو إلى الرحمة عليهم. فالأحزاب التي لديها شباب شارك شبابها ضمن الائتلاف الواسع لشباب الثورة ولم يتميز فيه. والكادرات شاركت كأي مواطن "نافع". لكن لم تكن لديها إستراتيجية واضحة، ولا حتى رؤية لما يجري، ولا خطاب لا بد من طرحه لتطوير وعي الشعب الثائر. لهذا لم يتحوّل الميدان إلى مدرسة فعلية لوعي الثورة، ولم يعمم اليسار أفكاره في هكذا لحظة ثورية. وهو أصلاً لم يكن يعرف إلى أين تسير الأمور.

بالتالي لم يطرح تكتيكًا مختلفًا عن تكتيك الشباب، بل انخرط في تكتيكهم، الذي هو خاطئ من زاوية كسب النصر. ولقد كرّس لديهم الوعي بـ "وطنية الجيش" دون تمييز بين القيادة التي هي جزء من الطبقة الرأسمالية المسيطرة (بعد الثورة والصدام مع المجلس العسكري بدأ يجري الحديث عن تملك الجيش لـ ٢٠ إلى ٣٠٪ من الاقتصاد، وإلى الرواتب والإمتيازات التي يتحصل عليها القادة). ورقص معهم لرحيل الرئيس متجاهلاً بأن النظام لازال قائمًا. وأن إسقاط النظام يعني تغيير النمط الاقتصادي وكلية التكوين السياسي وليس ترحيل الرئيس فقط. وأن ذلك يستلزم الاستيلاء على السلطة، وفرض حكومة مؤقتة،

وليس القبول بحلول المجلس العسكري والخضوع للإستراتيجية التي يضعها للمرحلة الانتقالية.

كان على اليسار أن يطرح مسألة الاستيلاء على السلطة مباشرة، وأن يقدّم رؤية للنمط الاقتصادي الذي يتضمن حلاً لمشكلات الشعب الثائر، وصيغة لدولة علمانية ديمقراطية، وصيغة لإعادة بناء السلطة. هذه كانت المهمة الأولى التي كان عليه أن يخوض بها لكي يقنع الشباب بأن هذا هو طريق إسقاط النظام وليس انتظار من يقوم بالمهمة غير الشعب الثائر.

هذه الإستراتيجية كانت تستلزم تحريك العمال والفلاحين منذ البدء، وتجاوز حصر الثورة في الميادين، حيث يجب شل الإنتاج عبر مشاركة فاعلة للطبقة العاملة (هذا ما حصل عفويًا يوم ٧ فبراير)، والعمل الحقيقي من أجل إدخال الريف في الثورة، لأن الريف مهم بذاته كقوة مهمة في المجتمع، ولأنه قاعدة الجيش، فمنه تتشكل كادرات وعناصر الجيش (والأمن المركزي كذلك)، الأمر الذي يجعل تحركه ينعكس على بنية الجيش ويضمن انحيازها إلى الثورة حين يحين موعد الصدام مع الشعب الثائر. وكان سهلاً تحريك الريف عبر التركيز على طرح حلول لمشكلاته، التي في أساسها إعادة النظام

الأرض لملاكها القدامى، وطرد الفلاحين منها في العديد من القرى. واستمرار فقر وتخلف الريف.

لكن كان اليسار يطفو على سطح العفوية التي أوجدتها الثورةن ويسير خلف الشباب الذي يقودها بلا وعي سياسي (أو بوعي محدود)، وبلا خبرة سياسية. فهو من صنعها، وهو من ظل أمينًا لها، ومصرًا على انتصارها. لكنه لا يمتلك الحنكة التي تسمح له بأن يوصل الثورة إلى انتصار حقيقي، حتى في حدود التغيير الديمقراطي الليبرالي.

لقد كان ضروريًا أن تفرض الثورة بديلها. وكان ممكنًا فرض مجلس رئاسي يهيئ لتأسيس دولة مدنية، لكن "سذاجة" الشباب الثوري، والتحاق المعارضة الليبرالية بالحل الذي يطرحه النظام سمح بأن يكون المجلس العسكري هو المقرر.

أي دور للإسلاميين في الثورة؟

من تابع مواقف القوى السياسية من الدعوة لإضراب يوم ٢٥ يناير سوف يلمس الموقف "السلبي" لجماعة الإخوان المسلمين، الذين شارك بعضهم بشكل فردي في يوم ٢٥ يناير، لكنهم بدأوا يحاولون توسيع المشاركة بعدئذ، فقد كان قرارهم هو عدم الدعوة إلى

الإضراب، وربما المشاركة الرمزية فيه، على أساس أنها دعوة ككل الدعوات السابقة، أي التي لا معنى لها.

لكنها حين قررت المشاركة تاهت بين جموع هائلة من البشر، تحمل مطالب أبعد مما تطرح أو تقبل. سواء تعلق الأمر بإسقاط النظام أو تعلق بالمطالب الاقتصادية الخاصة بالعمل والأجور والسكن، أو الدولة المدنية وما إلى ذلك. وإذا كانت قد حاولت أن تزيد من دورها وأن تحاول إدخال خطابها في وسط هذا الفيض من البشر، فقد فشلت في ذلك رغم لجوئها إلى "الطقوس الدينية" كالصلاة بين الجموع لتحقيق ذلك.

وإذا كان النظام المتداعي حاول أن يلصق الانتفاضة بهذه الجماعة من أجل استرضاء البلدان الإمبريالية وتخويف العلمانيين و"المسيحيين"، وتوسيع البطش تحت عنوان مقاومة الأصولية والإرهاب. وإذا كان التخوّف من سيطرة الإسلاميين يحكم "النظرة الغربية" لما جري. فإن الوقائع لا تسمح بتصديق كل ذلك. فقد وضح حجم الإخوان المسلمين بدقة، حيث أن لهم حشد لكنه ضاع في خضم كل هذه الطبقات التي انتفضت، ولهم وجود لكنه في حيّز محدَّد. وبالتالي ليس الخوف في أن يسيطروا على الانتفاضة، فهذا محال ولقد

وضح ذلك خلال مسيرتها، لكن يجب أن ندرس بدقة صيرورة التحولات الممكنة على ضوء النتائج التي أفرزتها، والتي يمكن أن يستفيد الإخوان منها.

فالانتفاضة عفوية رغم أنها بدأت بدعوة واضحة، بمعنى أن الجهات الداعية لا تمتلك تنظيمًا كان هو المحرّك لكل هذه الجموع، بل أن "صدفة" حدثت هي التي فرضت تجاوبًا كبيرًا من قبل طبقات مسحوقة، ناضل بعضها في السنوات الماضية في حركات احتجاج موضعية، وكان الوضع الاقتصادي يطحنها إلى حد الهلاك، لهذا امتلكت حالة احتقان هائلة. وربما جاءت الانتفاضة التونسية لكي تنقل هذا الاحتقان إلى مرحلة التفجر الذي توضح من خلال التجاوب مع دعوة على الفيس بوك من قبل شباب ينتمي إلى هذه الطبقات، ويعيش أزماتها الفظيعة، وبالتالي كان يتحسس وضعها أكثر من كل الأحزاب، اليسارية خصوصًا.

ورغم تمسك الشباب المبادرين بقيادة الانتفاضة، وكذلك في تحديد مطالبها، فإن الأحزاب والقوى الأخرى حاولت، وتحاول، قطف ثمارها، سواء عبر لعب دور توجيهي أو قيادي، أو الدخول في المفاوضات مع النظام للوصول إلى صيغة تبدو هي الحل الذي حققته

الانتفاضة. وجماعة الإخوان المسلمين من هذه القوى، وربما تعتقد بأن تحقيق انفراج ديمقراطي كامل، والاعتراف بها كحزب سياسي، سوف يؤهلها لأن تفوز بحجم كبير في أي انتخابات يفرضها التغيير المتحقق، لتصبح القوة الرئيسية في البلد، وربما تطمح لأن تحكم كذلك، وفق المثال التركي رغم أنه مثال مناقض لما تطرح، لأن في تركيا حزب علماني يحكم، وإن كان ذو خلفية دينية من حيث الإرث الثقافي.

هذا سيناريو ربما يخلد في ذهن قيادة الجماعة، لكنه ليس السيناريو الوحيد، وربما استشعرت هذه القيادة بأن هذه الجموع الهائلة التي انتفضت على أساس مطالب اقتصادية معيشية لن تعطي أصواتها لجماعة كانت مع إعادة أرض الفلاحين للإقطاع القديم، وأيدت الخصخصة إلى أبعد مدى، ولم تنبس بأي مطلب يخص الطبقات المفقرة، بل ظل خطابها خطابًا "أخلاقيًا" يلمس الهوامش، ويكرس الذاتية الضيقة، ويفرض ما بات من مخلفات الماضي فيما يتعلق بقيم الحياة باسم الدين، في الوقت الذي تنطلق فيه من اللبرلة الاقتصادية اعتمادًا على الحق المطلق في الملكية، وحصر الاقتصاد بالتجارة. ربما هذه القيادة هي أكثر من يعرف بأن قوتها في تلاشي، وأن الدور الكبير الذي لعبته نتيجة الفراغ السياسي الذي تركه اليسار، لم يعد ممكنًا، لأن صراع الطبقات الشعبية بات من أجل نمط اقتصادي مختلف عما هو

سائد، وهي مع الأسوأ فيما هو سائد، أي الليبرالية المنفلتة والمافياوية، تأسيسًا على الدين. وأنّ ليس لديها حلولاً لكل هذه المشكلات الهائلة التي أوجدتها سلطة المافيا، أو أن حلولها هي تكميل لما قامت به هذه السلطة. وهو الأمر الذي جعلها ترفع شعارًا فضفاضًا ودون معنى ملموس هو: الإسلام هو الحل.

بمعنى أن هذه القيادة تعي أكثر من غيرها بأن أي انتخابات حرة لن تصبّ في صالحها نتيجة انفراز الوضع، وتوضح الموقع الطبقي لمختلف القوى. فالشعب يريد الخبز وهي تقدّم الآخرة. والشعب يريد العمل وهي تشجّع التجارة (أي الليبرالية). والشعب يريد الأرض وهي مصممة على حق الملاك الإقطاعيين القدامى الذين انهتهم ثورة يوليو سنة ١٩٥٢. والشعب يريد الحرية وهي تعمل على تطبيق الشريعة وفرض قيم متقادمة، وتتدخل في خصوصيات البشر. وهي كذلك تفرض منظورًا أصوليًا ضيقًا للعلاقات والتعاملات والقيم والأخلاق.

هذا الفهم هو الذي جعلها تركض وراء الحوار الذي دعا إليه عمر سليمان تحت حجة كسب الشرعية، فهذا هو الطريق الذي يفتح على دور ما بالتفاهم مع قوى في السلطة. وهو الذي جعلها توافق على

تعديل الدستور فقط وليس صياغة دستور جديد كما تطرح الانتفاضة.

إذن، الانتفاضة لن تأتي بالإسلاميين. والشعب لن يأتي بهم كقوة كبيرة من خلال الانتخابات. فمن سيأتي بهم بالتالي؟

الفكرة التي كانت تتسرب منذ زمن هي تلك التي تشير إلى الصيغة التركية، أي الجيش والإسلاميين. الجيش هو الضامن والإسلاميين هم الحاكم. لكن الإشارة إلى مصر كانت تقول بتحالف بين قيادات الجيش والإسلاميين، يقود إلى إدخالهم السلطة، ربما عبر انتخابات برلمانية تجعلهم القوة الأكبر مما يفرض تشكيلهم الوزارة، أو قوة كبيرة تشارك في حكومة مسيطر عليها. وإذا كانت "الحرب ضد الإرهاب" قد أوجدت حساسيات في هذا المجال، فقد تقدم باراك أوباما في خطابه في القاهرة، وفي خطابه في استنبول، خطوات في هذا الطريق، حيث ميّز بين الإسلام والإرهاب، وفتح الطريق لتفاهم مع الإسلاميين.

هل حان موعد إعادة التحالف بين جماعة الإخوان وأميركا، هذا التحالف الذي صمد لعقود، وظل قائمًا رغم الخلافات العلنية، وكان تحالفًا وثيقًا ضد "الشيوعية" والتقدم والعلمنة والديمقراطية؟

أنظر هنا إلى الحلول الممكنة للولايات المتحدة في مواجهة الأزمة العميقة التي تعيشها البلدان العربية كلها، وليس مصر فقط (وأيضًا كل الأطراف). وبالتالي يتعلق الأمر بتونس الآن بعد الانتفاضة والتغيير في شكل السلطة. فالأزمة الاقتصادية عميقة إلى حد لا يمكن تجاهله، والولايات المتحدة مأزومة ولا تستطيع تقديم الدعم الكافي لتجاوز أزمة البلدان التي باتت على عتبة انفجار اجتماعي كبير، مثل مصر وتونس، والنظم ذاتها عاجزة عن حل هذه الأزمة. بالتالي هل يكون الخيار هو خيار التدمير والفوضى من خلال سيطرة أصولية تطيح بكل عناصر التقدم، وتفرض انقسام المجتمعات دينيًا وطائفيًا؟

فرغم كل "الفزع" المعمم من الأصولية إلا أن كل سياساتها تصبّ في مصلحة الرأسمال. فهي مع اللبرلة إلى أقصى مدى، ويتركز نشاط منتسبيها الأساسيين في التجارة والمال، وهي عنصر شقاق مجتمعي لأنها تطرح الدولة الدينية و"تطبيق الشريعة"، كما أنها تقيس على مبدأ "الإيمان والإلحاد" وهي هنا ضد حركة التقدم، التي تبدو لها كحركة ملحدة بمختلف تياراتها، الديمقراطية والقومية والماركسية. وهذا ما تدركه الولايات المتحدة أكثر من أي طرف آخر، وبالتالي عملت في الماضي للإفادة منه، حتى وهي تحوّل الإسلام إلى "بعبع" و"إرهاب"، فقد كانت تتقصد ذلك وتستفيد منه، لأن "الأسلمة"

تعني الصراع الذاتي والتفكك في مجتمعات تجاوزت إمكانية الحكم الديني من جهة، والاقتصاد الإسلامي الليبرالي من جهة أخرىٰ. والسودان مثال كبير في هذا المجال، حيث أفضىٰ الحكم الإسلامي إلىٰ تدمير الاقتصاد وسيطرة النهب المافياوي، وتفكك السودان.

بالتالي ما يبدو ممكنًا إذا كانت هناك حظوظ لدور أساسي لجماعة الإخوان المسلمين فسيكون بالتفاهم مع الولايات المتحدة فقط. وهنا سوف يجري التوافق علىٰ استمرار معاهدة كامب ديفيد مع الدولة الصهيونية تحت أي مبررات، وكذلك الالتزام بكل الاتفاقات والمعاهدات، والسياسات الاقتصادية. و"براغماتية" الجماعة تسمح بذلك.

إن تصاعد الصراع الطبقي يفضي بالضرورة إلىٰ تراجع دور الإسلام السياسي الذي لم يعبر ولا يستطيع التعبير عن مشكلات الطبقات الشعبية، بل عبّر عن مصالح فئات تجارية تقليدية لا تتناقض في كل الأحوال مع الرأسمال الإمبريالي بل ربما تناقضت مع فئات "رأسمالية" جديدة ذات طابع مافياوي، أو كانت منافسة لها. وكان الصراع يتمحور حول دور كل منها في إطار الاقتصاد المحلي، والدور السياسي لها. هذا هو جوهر "الصراع" الذي امتد لسنوات بعد

مصالحة أجراها الرئيس أنور السادات لتصفية الحساب مع كل أطياف اليسار وهو يصفي التركة الناصرية، ويقلب السياسات الاقتصادية لمصلحة "الانفتاح". وربما كان تخوّف المافيا الجديدة من دورها نتاج الحديث الأميركي منذ نهاية تسعينات القرن العشرين عن إشراكها في بنية السلطة، أكثر منه نتاج تناقض عميق في السياسات.

على كل، الصراع الواقعي هو الذي سيفرض النتائج وليس أي تصورات أو أفكار معدة مسبقًا. وتحوّل الصراع إلى صراع على الخيار الاقتصادي، وعلى مطالب الأجر والعمل والسكن والضمان الصحي والاجتماعي لا يبقي لقوة أصولية دور يذكر.

التكتيك الأميركي في مواجهة الثورة

في تونس دافعت الحكومة الفرنسية عن نظامها في تونس حتى آخر لحظة، واتسم الموقف الأميركي بقدر من التريث والانتباه إلى أن الوضع قلق، لهذا دفعت إلى الصيغة التي تقوم على التخلي عن بن علي ولكنها تمسكت بأن يبقى رجال بن علي في السلطة لقيادة المرحلة الانتقالية، مع إدخال بعض أحزاب المعارضة التي كان معترفًا بها، أي حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقًا) والحزب الديمقراطي التقدمي (الحزب الاشتراكي التقدمي سابقًا) وحزب ليبرالي آخر.

ورغم أن أحزابًا مهمة قد لعبت دورًا في الانتفاضة (حزب العمال الشيوعي، وقواعد الحزب الديمقراطي التقدمي)، وكان هناك طيف واسع من الكادر الماركسي المشتت نشط في فروع الاتحاد العام التونسي للشغل، وفي اللجان التي تشكلت كتعبير عن "التنظيم الذاتي للانتفاضة"، فإن تشتت القوىٰ الماركسية، والحساسيات التي تحكم العلاقة فيما بينها نتيجة تناقض التكتيكات في المرحلة السابقة من الصراع ضد نظام بن علي، فسح المجال للقوىٰ المساومة لأن تقبل القسمة الجديدة بحماس شديد. فحركة التجديد لم تشارك في الانتفاضة وكانت مواقفها مهادنة إلىٰ أبعد الحدود (مع وجود قوىٰ قاعدية فيها اتخذت موقفًا آخر)، وبالتالي كان طبيعيًا أن تقفز إلىٰ السلطة حين طُرح عليها ذلك، فهي لا تؤمن بطاقات الطبقات الشعبية، ولم تكن تعرفها أصلاً، وتعتقد بأن مشاركتها في الحكومة سوف يغيّر من طبيعة السلطة أو يحسّن من طبيعة الطبقة المسيطرة (البرجوازية المافياوية)، ولقد وافقت علىٰ إصلاحات بن علي ذاته ولم تطرح رحيله. وأحمد نجيب الشابي كان ينتظر منذ زمن اللحظة التي يصبح فيها شريكًا في السلطة، علىٰ أمل أن يحقق تغييرًا عميقًا في المستوىٰ الديمقراطي، وهو لا يطرح مسألة تجاوز الرأسمالية أصلاً منذ أن حوّل الحزب إلىٰ حزب ديمقراطي، ولقد قاد الحزب في هذا الاتجاه

معللاً ذلك بالتغيير من "الداخل" ربما كما يفعل كل من يطمح إلى المشاركة بالسلطة بغض النظر عن طابعها. وهو أيضًا وافق على إصلاحات بن علي. وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل كانت معيّنة من قبل بن علي، أو على الأقل ليست في تناقض معه، ولقد همّشت دور الاتحاد، ووضعته في سياق سلطوي، وبالتالي ونتيجة ضغط القاعدة حاولت تعميق التغيير، وأفلحت من حيث الشكل، لكنها لم تطرح مطالب العمال الذين تعبّر عنهم.

لهذا نجح الحل المطروح أميركيًا، وما تحقق هو انفراج ديمقراطي أوسع مؤقتًا (وهذه المؤقتًا مهمة لأن الطبقة المسيطرة سوف تقضم ما تحقق في المرحلة القادمة)، لكن الأهم هو ثقة الطبقات الشعبية بذاتها، وبدورها، ومن ثم سيكون لذلك نتائج لاحقة في سياق تطور الصراع. فالحل الأميركي يعتمد على إيجاد شكل ديمقراطي ينفّس أزمة المجتمع من خلال "الكلام"، لكن هذه روشيتة الثمانينات والتسعينات، وخصوصًا الروشيتة الناجحة في بلدان أوروبا الشرقية وروسيا، حيث الوضع مختلف جذريًا عما هو في بلدان مثل تونس ومصر وكل الأطراف. وبالتالي فإن الحل "الشكلي" لن يطعم خبزًا أو يوفر فرصة عمل لطبقات جائعة.

في مصر وقفت البلدان الأوروبية مع تغيير حسني مبارك منذ البدء، وظلت أميركا تدافع عن النظام، وتؤكد على قوته إلى أسبوع بعد انتفاضة ٢٥ يناير. ولقد أظهرت كل ما يفيد بأنها تدعم سلطة الرئيس حسني مبارك، وترفض التغيير. لكنها توصلت إلى أن الأمور في تفاقم، والوضع يسير نحو انفلات السيطرة، وأن الشارع يفرض بديله بعيدًا عن دورها وحساباتها. لهذا اندفعت بشكل جنوني نحو فرض التغيير، انطلاقًا من رحيل مبارك أو اختفاءه، وتسلم عمر سليمان السلطة، وحل مجلسي الشعب والشورى، والحكومة، وتشكيل حكومة مؤقتة، تشارك فيها "المعارضة"، و"ممثلي الشباب"، من أجل انتخابات جديدة وانفراج ديمقراطي.

فالولايات المتحدة واضحة في دعمها للطبقة المسيطرة ولكل السياسات التي مارستها في العقود الماضية، وهي معنية بأن تبقى في السلطة، وأن لا يصل إليها إلا من يتوافق معها. وهو الأمر الذي دفعها إلى التأكيد على أن أي تغيير يجب أن يلتزم الموافقة على كل الاتفاقات الموقعة، من اتفاق كامب ديفيد إلى الاتفاقات العسكرية، إلى التوافق السياسي مع سياستها العالمية. هذا الوضع الذي يحكم الموقف الأميركي، والذي فرض التسارع لتحقيق تغيير مضبوط كما جرى في تونس. حيث تستفيد من كل النشاط "الأيديولوجي" والدعائي

السابق، ومن موجة الدمقرطة التي أطلقتها من أجل حصر المسألة في "الرئيس"، المستبد، الذي بقي طويلاً في السلطة. أما السياسة الاقتصادية التي ترسمها الشركات الإمبريالية، والسياسات الإقليمية والدولية التي تتبع ذلك، فيجب أن تكون خارج البحث، ويجب أن يجري استباق تصاعد الصراع لإيجاد حل يحافظ عليها.

بالتالي جاء التدخل الأميركي من أجل ذلك وليس حبًا بالشعب المصري، أو أملاً في تحقيق نظام ديمقراطي بعد دعم طويل لنظام فاسد وبوليسي. ولن تتورع من أن يعيد الكرة بعد أن يهدأ الوضع وتستكين الطبقات الشعبية، حيث أن النهب المفرط يفترض شكلاً من أشكال الدكتاتوريات وليس النظم الديمقراطية. ولهذا بدا تراجع مواقف باراك أوباما الصارمة بضرورة رحيل مبارك بعد أيام من طرحه يوم ٦/٢/٢٠١١ حينما شعر بأن مبارك استطاع أن يحجّم الانتفاضة ويحصرها في ميدان التحرير، قبل أن تتوسع إلى حركة إضرابات عمالية واسعة تبعها حركة إضرابات طالت موظفي الدولة. ومن ثم الضغط الشديد من أجل رحيله خوفًا من سيطرة شعبية شاملة على الوضع وبالتالي انضمام الجيش إلى الشعب.

لهذا كانت المراهنة على دور الجيش، والصيغة التي يمكن أن تخرج الصراع من مأزقه، نتيجة أن الطبقات الشعبية صمدت ولازالت صامدة، لكن ليس لديها خطة للتقدم من أجل فرض التغيير، وما كان يجري هو انتظار حل "مقبول" يطرحه الجيش أو من يعبّر عنه. وهو حل يفترض إما مشاركة قوى معارضة في حكومة تقوم بعد رحيل مبارك، أو تشكيل حكومة انتقالية من أطراف في السلطة مدعومة من الجيش وأطراف معارضة (مثل الأحزاب الشرعية، الوفد والتجمع وحزب الجبهة. أو نصف الشرعية مثل حزب الغد. وأيضًا الجمعية الوطنية للتغيير التي يرأسها البرادعي. وبعض هيئات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة) تشرف على مرحلة انتقالية يجري فيها إعداد دستور جديد، ومن ثم تجري انتخابات جديدة.

ولقد فرض الحل الذي جعل الجيش هو المتحكم بالمرحلة الانتقالية دون تغيير حكومة أحمد شفيق التي عينها مبارك، الذي يعمل على تحقيق أقل قدر ممكن من التنازلات. لهذا جرى حصر المسألة في رحيل حسني مبارك، واعتقال بعض رموز المرحلة الماضية، وربما تهميش الحزب الوطني، لكن مع إبقاء رموزه في الحكومة. لهذا نجد بأن ما يتحقق هو الخطة التي وضعها حسني مبارك، والقائمة على تعديل بعض مواد الدستور التي تتعلق بانتخاب الرئيس وليس

بصلاحياته، وحل مجلسي الشعب والشورىٰ، وبالتالي التحضير لانتخابات رئاسية وبرلمانية في فترة ستة أشهر. ولا بد من ملاحظة أن هذه الفترة القصيرة لن تمكن قوىٰ الانتفاضة من أن تتنظم لكي تكون مهيئة لانتخابات حرة، وبالتالي ستكون النتيجة هي نجاح القوىٰ المنظمة أصلاً (وهنا الإخوان المسلمين) وبقايا الحزب الوطني الذي لازال يحافظ علىٰ وجوده و"سلطته"، وبعض الليبراليين الذي برزوا في الإعلام خلال السنوات الماضية. وعلىٰ صعيد الرئيس يبدو عمرو موسىٰ هو الأوفر حظًا، وهو من صلب سلطة مبارك.

ما يمكن أن يعدل من ذلك هو استمرار تماسك قوىٰ الانتفاضة، وأقصد الطبقات الشعبية بالتحديد التي أظهرت قوة هائلة وصمودًا بطوليًا، ودفعها لإسقاط هذه الخطة، وبالتالي العمل علىٰ تشكيل حكومة انتقالية من قوىٰ الثورة هي التي تحضر لصياغة دستور جديد، ومن ثم انتخابات جديدة في إطار نظام جمهوري برلماني. رغم غياب القوىٰ الجذرية تمامًا هنا، فمن شارك فقد بدا كنشاط فردي، وليس بتحضير حزبي، أو رؤية واضحة. فقد كان الشك هو الحاكم لهؤلاء لإمكانية نجاح انتفاضة الآن. والأسوأ هو الموقف المخزي لقيادة حزب التجمع، برغم مشاركة أفراد منه في الانتفاضة منذ البدء، وساهمت في الدعوة إليها. وأظن بأن الزمن قد تجاوز هذا الحزب،

ويجب أن يصبح من الماضي. أما القوىٰ الماركسية الأخرىٰ فقد أسهم بعضها في الدعوة للإضراب يوم ٢٥ يناير وشارك فيها، لكن دون إستراتيجية أو فاعلية، أو حتىٰ الاستفادة في الدعاية لأهداف ورؤىٰ، أو محاولة تعميق الجانب الذي يهم معظم هذه الجموع الهائلة، أي من خلال التركيز علىٰ طرح المطالب التي تتعلق بالأجور والبطالة والفساد ونهب الطبقة المسيطرة، وبالدعوة لنمط اقتصادي جديد. وهو الأمر الذي بات يحصر المطالب في المطلب الديمقراطي وفي رحيل مبارك فقط، رغم أن انتفاضة الطبقات الشعبية انطلقت مما هو اقتصادي: البطالة والفقر والأرض والصحة والتعليم والتدمير الذي تحدثه الطبقة المسيطرة في كل مناحي الحياة.

إذن، الانتفاضة شعبية شاملة، والإخراج سيكون أميركيًا ولن يقود إلىٰ تحقيق أي من أهداف الطبقات الشعبية. فقط متنفس ديمقراطي، وهو متنفس ربما يكون أقل كثيرًا مما أراد الشعب.

إعادة تحديد:

عن دور الإخوان المسلمين في الثورة

كتب الأستاذ عصام العريان مقالاً حول دور وموقف الإخوان المسلمين في ثورة ٢٥ يناير المصرية (عصام العريان، يوميات الثورة، الأخبار ٢٤ شباط ٢٠١١)، ولقد أشار إلى مشاركة الإخوان في هذه الثورة دون أن يوضح بأن القرار الذي اتخذ قبل أيام من إضراب ٢٥ يناير كان يتمثل في عدم المشاركة، وأن قرار المشاركة اتخذ بعد نجاح اليوم الأول من الإضراب وتحوّله إلى انتفاضة، وبالتالي المشاركة في يوم الغضب (٢٨/ ١/ ٢٠١١). ولاشك في أن شباب من الإخوان قد شاركوا في اليوم الأول، وكذلك بعض الشخصيات القيادية بصفتها الشخصية، لكن لا بد من التأكيد على أن تحوّل الرفض إلى مشاركة كان نتاج إحساس القيادات الإخوانية بأن الشباب قد نجحوا "في كسر حاجز الخوف من جديد"، وأن "لعبة الفيس بوك" و"شباب المقاهي والنت" قد فجّروا ثورة ليس من الممكن تجاهلها.

أشير إلى هذه النقطة من أجل فهم التكتيك الذي اتبعته قيادة الإخوان خلال الثورة، وتتبعه الآن. فقد ترددت في البدء ثم حاولت الاستفادة من الحدث للحصول على اعتراف النظام بها حين دعاها عمر

سليمان بعد أن أصبح نائبًا للرئيس إلى الحوار، وإلى الوصول إلى تفاهمات بعد أن كانت قد قدّمت مطالب عشرة في بيان لها صدر يوم ١٩/ ١/ ٢٠١١ عن الاجتماع الذي قرر عدم المشاركة في الإضراب يوم ٢٥ يناير، والتي يشير الأستاذ عصام إلى أنه "تحقق ما هو أعظم منها وأكبر". ولهذا يعتبر بأنه قد "بدأ تحقق معظم هذه الأهداف على أرض الواقع"، رغم أن الشعارات التي طرحت يوم الانتصار (١٨/ ٢/ ٢٠١١) و يوم الجمعة ٢٥/ ٢/ ٢٠١١ من قبل الشباب والقوى التي قادت الثورة قالت بأن ما تحقق هو جزئي وهامشي. ولهذا بدأ الإخوان النسج على منوال المجلس العسكري في رفض الإضرابات العمالية والمطلبية، واعتبار أنها تضرّ بالثورة ونتائجها، رغم أن هذه المطالب هي الأساس الذي دفع كل هؤلاء البشر إلى تحدي سلطة غاشمة والتظاهر في عز الرعب الذي كان يشكله الأمن المركزي.

إن ما يبدو بالتالي هو الميل للتوافق مع الحل الذي طرحه المجلس العسكري، والذي يتقاطع فيما قام به مع المطالب العشرة التي أشار إليها الأستاذ عصام، والتي هي مجال رفض الشعب.

ولاشك في أن شباب الإخوان شاركوا بفاعلية رغم أن حجمهم لم يكن كبيرًا في هذا الفيض الهائل من البشر، وتنبهوا لتكتيك القيادة بعد

أن حاورت النظام الذي عملوا على أن يكون بائدًا، فـ "الشعب يريد إسقاط النظام" وليس رحيل حسني مبارك فقط. وآمل أن يظل هؤلاء مع الشعب في مطالبه وليس القبول بحل "وسط"، أو حل التفافي يمكن أن يجري الآن، خصوصًا أن الولايات المتحدة قد رفعت الفيتو على مشاركة الإخوان المسلمين في السلطة، وهو ما رحّب به الإخوان.

بخصوص المطالب العشرة، هي أقل مما طرحته الثورة طبعًا، فلم يطرح الإخوان إسقاط النظام، وإذا كان هناك من المطالب ما هو متوافق عليه من قبل كل القوى والطبقات التي شاركت في الثورة، وبعضه لم تطرحه بعض أطراف اليسار، مثل الإصلاح الاقتصادي الحقيقي الذي يقوم على الاستفادة من الفوائض المالية في الصناديق الخاصة، وتعديل أسعار الأرض التي بيعت بأبخس الأثمان والغاز المصدر للدولة الصهيونية وما إلى ذلك. وكذلك الإشارة إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية. فإن الجماعة لازالت تتمسك بالدستور الحالي، وإن مطالبتها بالتعديل لم تتعدَ ما طرحه حسني مبارك أو اللجنة التي شكلت لهذا الغرض.

فالإخوان في تصريحاتهم، ومنهم الأستاذ عصام العريان، لازالوا يتمسكون بالتعديل الدستوري رغم أن مطالب الشعب تتمثل في كتابة

دستور جديد. ولا شك في أن الهيكل العام للدستور الحالي الذي يكرّس السلطة المطلقة بيد الرئيس لا يتعارض مع المنطق العام الذي يحكم الجماعة، لهذا لم يطرحوا غير التعديل. ثم أن الجماعة مصممة على بقاء المادة الثانية من الدستور التي تعتبر أن الإسلام هو المصدر، ولقد اعتبر الأستاذ عصام في مقابلة معه أن هذه المادة فوق الدساتير، ولا يجوز المساس بها. فهي المدخل لـ "الأسلمة"، ولقد كانت السند القانوني لمحاكمة نصر حامد أبو زيد، وإعطاء طابع ديني للسلطة القائمة. في وضع يطرح الشعب (والشباب الذي أسهم بفاعلية في الثورة) هدف بناء "الدولة المدنية".

طبعًا هناك مطالب عديدة طرحتها الثورة ولم تتضمنها مطالب الإخوان العشرة، مثل حق العمل والحد الأدنى للأجور. وأيضًا هناك مطالب لا تطرحها الجماعة مثل إعادة الأرض للفلاحين بعد أن صادرها النظام منهم بقانون صدر سنة ١٩٩٧ لأن الإخوان أيدوا موقف الحكومة. وكذلك إعادة تأميم الشركات والمصانع التي بيعت بثمن بخس وكانت مجال إثراء المافيات الحاكمة، فهذه مناقضة لمنطقهم، ولقد أيدوا البيع كذلك. وهذه المسائل هي التي جعلت الثورة ممكنة أكثر من أي شيء آخر، رغم أهمية المطلب الديمقراطي وتأسيس دولة مدنية.

لهذا سيكون الصراع قويًا بين منطق الجماعة والطبقات الشعبية من جهة، وكل الفئات التي تعمل على تأسيس دولة مدنية من جهة أخرى. وهو الصراع الذي سوف يعيد ترتيب وضع القوى واصطفافاتها، بما في ذلك مع أو ضد المجلس العسكري، والدولة التي لازالت هي دولة حسني مبارك.

النقطة الأخيرة، وهي التي تفتح على تلمس إمكانيات الاصطفافات الجديدة، هي إشارة الأستاذ عصام العريان إلى أنه قد بدأ تحقق معظم الأهداف التي طرحتها الجماعة، أي الأهداف العشرة، رغم أن ما تحقق منها هما البندين الثاني (حل مجلس الشعب) والثالث (التعديلات الدستورية)، والتوافق على إنهاء حالة الطوارئ بعد ستة أشهر. ربما تكون الصيرورة التي اختارها المجلس العسكري مناسبة للجماعة لهذا اعتبر الأستاذ عصام أنه بدأ تحقق معظم الأهداف، خصوصًا وأن لجنة تعديل الدستور ضمت واحدًا من الجماعة.

كل ما أشرت إليه يهدف إلى طرح السؤال: ماذا يريد الإخوان الآن؟ هل الإكمال مع الشعب أم التوافق مع المجلس العسكري الذي بات يمثل السلطة ذاتها التي صاغها حسني مبارك، مع تعديلات ضرورية يجريها من أجل امتصاص نتائج الثورة؟

ظني بأن الأمور تشير نحو تحالف جديد بين الجماعة والمجلس العسكري. ولاشك في أن استعجال الانتخابات سوف يساعد على أن تحصل الجماعة على عدد كبير من المقاعد وأن تشارك في الحكومة التي تلي الانتخابات. ولتسقط كل مطالب الثورة وكل "أحلام" الشباب، حتى شباب الإخوان. فالجماعة لا تختلف مع النظام في النمط الاقتصادي الذي يجب أن يسود، لأنها تنشط في المجالات ذاتها التي تنشط فيها الرأسمالية المسيطرة، أي التجارة والخدمات والعقارات. وبالتالي فهي ليست معنية بتغيير هذا النمط، وكان يبدو من خلال الصراع "المرير" الماضي أنها تبحث عن موقع لها، وحصة لمصالحها.

الثورة على مراحل: نحو بناء دولة مدنية

لازالت الثورة تحقق مطالبها خطوة خطوة، لكنها لم تصل إلى نهايتها. ومن الواضح بأن الضغط المستمر هو الذي يفرض ذلك، لأن المسألة هي مسألة صراع بين قوى، ومصالح. وليس من السهل التخلص من إرث طويل من الاستبداد والقهر والإفقار، الذي كانت تمثله الدولة القديمة دون كل هذا الضغط.

وإذا كانت قد فرضت رئيسًا للوزراء من خارج بنية السلطة، كما فرضت تجميد نشاط جهاز أمن الدولة وعملت على حله، وهذه خطوة

مهمة وحاسمة في مسار انتصار الثورة، حيث أن إنهاء مفاصل الدولة القديمة، وخصوصًا الأمنية منها، ومن ثم الإعلامية والنقابية، هو ضرورة من أجل ضمان عدم الانتكاس، وإعادة سيطرة البنية القديمة ذاتها. لكن لا بد من النظر في تحديد البدائل على ضوء الوضع القائم ومطامح الطبقات التي شاركت في الثورة. لقد كان هدف بناء الدولة المدنية هدف أساسي في الثورة منذ البدء، وهو ما يعني العمل لتحقيق أقصى المطالب الديمقراطية بتأسيس جمهورية ديمقراطية تقوم على التزام كل الحريات دون قوانين معيقة أو شروط تخرج الديمقراطية عن سياقها وتدخلها في دهاليز السيطرة السلطوية. لهذا كان يجب إقرار حق تشكيل الأحزاب بإخطار، وحق إصدار الصحف بتبليغ فقط، وضمان حيادية الإعلام "القومي" وإتاحته لكل التيارات بالتساوي. والانتخاب بالقائمة النسبية، وشروط متساوية للترشيح. الانطلاق من أن يكون مصدر الدولة المدنية هو الشعب وليس أي مصدر آخر. ومن ثم ضمان الفصل بين السياسي والديني، وتأكيد علمانية الدولة، لأن ذلك هو الذي يكرس مبدأ المواطنة ويحقق المساواة بين المواطنين، ويقود إلى أن يكون الشعب هو حقيقة مصدر الشرعية كلها.

ولا شك في أن الحرية كانت في صلب الثورة، ومثلت مطامح طبقات متعددة مشاركة فيها، وإن كان بعضها يعتبر بأن هذا هو الهدف

الأساس أو الوحيد حتى. وفي كل الأحوال من الهام أن تصل هذه الثورة إلى تحقيق كل ذلك، وهي نقلة مهمة في سياق الصراع القائم، ومن أجل تحقيق نظام ديمقراطي فعلي. لكن لا يجب أن ننسى بأن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" عنى أكثر من ذلك لطبقات اجتماعية عديدة، مثل العمال والفلاحين وقسم مهم من الفئات الوسطى. لقد حملت الشعارات التي رُفعت أهداف حد أدنى للأجور، والحصول على السكن، وحق العمل، وشملت نوعية التعليم المجاني والصحة، وأشارت إلى أرض الفلاحين التي انتزعت منهم لكي "تعاد" إلى الإقطاعيين القدامى، والى إعادة تأميم الشركات والمصانع. وبالتالي شملت كلية النمط الاقتصادي الذي تشكل منذ "سياسة الانفتاح" إلى "سياسة النهب"، والتي ليس فقط أفقرت الطبقات الشعبية بل أفضت إلى دمار الاقتصاد المنتج بما فيه الزراعة التي هي إرث تاريخي لبلد زراعي منذ آلاف السنين، وكذلك الصناعات التي بُنيت بعد ثورة يوليو. وأفضت إلى تدمير شديد في البنية التحتية (الطرق والقطارات والصحة وكل الخدمات الأخرى)، وفي التعليم. في سياق إعادة صياغة الاقتصاد المتمحور حول السياحة والخدمات البنكية والعقارات، وبالتالي تحويله إلى اقتصاد ريعي. ولقد فتحت هذه العملية على بيع كل شيء بأسعار بخسة لمافيات سلطوية أثرت بشكل جنوني.

لهذا إذا كان هناك من ينظر إلى الثورة بأنها تهدف فقط إلى انتصار الديمقراطية وتأسيس دولة مدنية فإن الطبقات التي شاركت في الثورة طرحت مطالب أوسع من ذلك، خصوصًا أن انتفاضة الطبقات الشعبية انطلقت من وضعها المزري، حيث لا عمل ومن يعمل لا يسمح أجره بالعيش. لقد قامت الثورة على أكتاف هؤلاء، ونجحت بفعلهم، وبالتالي لن يكون ممكنًا لهم الركون دون تحقيق تغيير حقيقي في وضعهم المعيشي، وفي الخدمات والتعليم والصحة، وفي إيجاد فرص العمل.

كل ذلك يفرض تغيير النمط الاقتصادي من كونه اقتصاد ريعي إلى أن يكون اقتصادًا منتجًا، وهذا يفرض تغييرًا عميقًا في التكوين الداخلي، لكن أيضًا في العلاقات الخارجية، لأن الاقتصاد الريعي هو النتاج الطبيعي للارتباط بالنمط الرأسمالي في مرحلة هيمنة الطغم المالية التي أدمنت المضاربات، والتي باتت هي القوة النافذة في النمط الرأسمالي ككل. وبالتالي فإن العودة إلى تطوير القوى المنتجة يفرض تغييرًا في النظر إلى العالم كذلك.

لا شك في ضرورة إعادة النظر بالقوانين التي طالت الفلاحين، وفرضت أخذ أرضهم لمصلحة ملاك قدامى طالهم الإصلاح الزراعي

الذي قامت به ثورة يوليو، فهذه خطوة مهمة من أجل تطور الزراعة لتحقيق الإنتاج المحلي بدل الاستيراد الذي وصل إلى كل السلع الغذائية. ولا بد من ضرورة إعادة بناء الصناعة، وهو الأمر الذي يقتضي "التأميم" من جديد، مع محاسبة كل الذين قرروا بيع الشركات بأسعار بخسه، وإعادة الأموال المنهوبة. هاتين مسألتين جوهريتين في إعادة بناء الاقتصاد كاقتصاد منتج، ومن أجل تحقيق المقدرة على توفير فرص العمل ورفع الأجور والتحكم بالأسعار.

إن تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية لن يكون كافيًا على الإطلاق، ولن يوقف الصراع مهما كان الشكل الديمقراطي كاملاً، فالمسألة هي مسألة مجتمع يريد أن يعيش من أجل أن يمارس حياته، ومن أجل أن يكون قادرًا على أن يكون فاعلاً في دولة ديمقراطية. مع ملاحظة أن عدم حل الأزمة الاقتصادية وبقاء النمط الاقتصادي السائد سوف يقود إلى الإطاحة بالديمقراطية الوليدة، لأن الطبقة المافياوية سوف تفرض منطقها من جديد. الديمقراطية الحقة هنا مترابطة مع تحقيق حلّ جذري للوضع الاقتصادي المزري.

لقد قادت اللبرلة إلى نشوء الاقتصاد الريعي، ولن يكون ممكنًا بناء اقتصاد منتج دون تجاوزها.

الفصل الثاني

حكم العسكر: تكتيك إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة

(الصراع الطبقي منذ ١١ فبراير إلى نهاية نوفمبر)

لكن لم يسقط النظام بعد

الشعار الذي حكم الثورة المصرية هو أن "الشعب يريد إسقاط النظام"، وبعد ثمانية عشر يومًا نُحي حسني مبارك عن السلطة تاركًا الحكم لمجلس عسكري يدير البلاد إلى حين تحقيقَ مطالب الشعب كما أشار. هل سقط النظام؟

هذا ما يجري الصراع حوله الآن، حيث أن الجيش لم ينضم إلى الشعب رغم تأكيده على دعم مطالبه، بل فرض تسلم السلطة من خلال الطريق "الدستوري"، أي بتكليف من رئيس تنحى عن الحكم. لكن هل هذا الأمر هو أمر دستوري؟ خصوصًا انه نقل عبر نائب الرئيس ولم ينقل بلسان الرئيس ذاته. على كل فإن كل هذه "اللفة" (التي جرت في تونس كذلك) كانت توصل إلى تسلم الجيش "شرعيًا". بمعنى أنه كان يؤكد على أنه استمرار للنظام وليس إسقاطًا له. وهو لازال يصرّ على التقدم وفق "الشرعية" التي تحددها القواعد الدستورية التي صيغت لكي تكون أساس النظام منذ سيطر أنور السادات على الحكم وصاغ دستور سنة ١٩٧١. رغم أن الانتفاضة قد أسقطت كل شرعية لهذا النظام، ودعت إلى دولة مدنية وجمهورية

برلمانية، انطلاقًا من إقرار دستور جديد، وليس استمرارًا لتغيير بعض مواد الدستور الراهن، الذي عمل المجلس العسكري على تعليقه.

إن الملاحظة الأولية التي يمكن تلمسها هي أن المجلس العسكري سعى لأنّ يبتسر الانتفاضة في تحقيق إصلاح جزئي في بنية السلطة الحالية، وأنه سار في طريق المماطلة تحت شعار "الشرعية الدستورية"، وليس شرعية الثورة التي فرضت ذاتها، والتي عنت تدمير بنية النظام المتكلس والسلطوي بفظاظة، والمركزي بشكل عنيف، لمصلحة جمهورية برلمانية من جهة، وحل مشكلات الطبقات والفئات الاجتماعية التي اندفعت تعبّر عن همومها من جهة أخرى. وبالتالي فما يمكن تلمسه هو أن الأمور تسير نحو تحقيق تغيير محدود في شكل السلطة، ربما يوسّع الديمقراطية لكنه لا يغيّر من مجمل تكوين النظام ومن سياساته.

هذه النتيجة هي نتاج ميزان القوى. فعلى الرغم من المشاركة الهائلة للشعب، التي فرضت انكسار أضخم جهاز بوليس، أي الأمن المركزي وجهاز الشرطة، لم يتقدم من يعلن إسقاط السلطة. وكان توسع الانتفاضة من خلال تحوّلها إلى صراع طبقي صريح بعد انضمام الطبقة العاملة لها مطالبة بحقوقها، يفرض الحسم من داخل السلطة

قبل أن تتوسع أكثر ويصبح من المحال السيطرة عليها. هذه اللحظة هي التي فرضت تنحية مبارك عبر قرار عسكري. ولاشك في أن قصورًا طال شعارات الانتفاضة جعلها لا تتوسع بالسرعة اللازمة بما يسمح بانقسام الجيش وانضمامه إلى الانتفاضة. فشعار إسقاط النظام وحّد الكل لا شك في ذلك، لكنه كان يحتاج إلى تحديد أوضح، يتعلق بالدولة المدنية من جهة، وبمطالب العمال المباشرة، وكذلك مطلب الفلاحين بإعادة الأرض التي سرقت منهم لمصلحة الإقطاعيين القدامى من جهة أخرى. فهذه النقلة هي التي كان يمكن لها أن تجعل الجيش بقواعده والرتب المتوسطة فيه يقف مع الشعب في مواجهة النظام. وهذا كان يفترض وجود قوى تعرف ماذا تفعل، وكيف تخوض الصراع، وبالتالي تجاوز الرفض والاحتجاج إلى التغيير.

لهذا فإن ما جرى هو الحفاظ على التكوين الأساسي للنظام، من حيث النمط الاقتصادي الليبرالي، أو شكل الدولة المشوّه. لكن من خلال صيرورة تغيير في شكل السلطة ينحكم لسقف واضح، هو توفير القدرة السلطوية على إيصال فئات إلى الرئاسة ومجلس الشعب لا تفكر في التغيير الجدي لبنية الدولة الطبقية، على العكس تُكرّس الطابع الليبرالي المسيطر، هذا الطابع الذي كان أساس عملية الإفقار الشديد التي تعيشها كل الطبقات الشعبية، والتي كانت في جذر قيام

الانتفاضة وتوسعها، واستمرارها على شكل حركة إضرابات واسعة في القطاعات العمالية والموظفين والفلاحين.

إذن، في هذا الوضع سيكون أمر بناء دولة مدنية تقوم على شكل جمهورية برلمانية، وتؤسس لنمط اقتصادي منتج ويحقق العدل، في عالم الصراع وليس مؤكدًا تحققها الآن.

فقد رحل مبارك ولم يسقط النظام بعد. لكن الشعب يريد إسقاط النظام.

إذن لم يحسم الصراع بعد

لهذا نحن في بداية صراع وليس في خاتمته، فرغم رحيل الرئيس حسني مبارك والقبض على بعض المتهمين بالفساد فإن بنية الدولة لم تتغير بعد، وبالتالي لازال الشعار الأساس الذي رفعته الانتفاضة، أي شعار الشعب يريد إسقاط النظام، دون تحقيق.

فربما يكون هناك من اعتبر أن إسقاط النظام يعني رحيل الرئيس، وربما يكون هناك من يعتقد بأن "ثورة الشباب" تهدف إلى تغيير النظام السياسي فقط في سياق السعي لبناء دولة مدنية. وهناك من يعتقد بأن كل هذا السيل البشري الذي انتفض في كل أرجاء مصر

توحد تحت هدف إقامة النظام الديمقراطي، وبالتالي أصبح يعتقد بضرورة قطف ثمار الثورة بالتركيز على بناء دولة مدنية. هذا الوضع يدفع إلى القول بضرورة وقف كل أشكال الاحتجاج التي توسعت في الأيام الأخيرة للانتفاضة، واستمرت إلى الآن. ومن ثم الدخول في اللعبة التي تجري تحت شعار تعديل الدستور القديم، وانتخاب مجلس شعب في أقرب فرصة خشية تحكم الجيش بالسلطة، وهو الوضع الذي يقود إلى تغيير محدود وينشئ وضعًا هشًا، لأن أي تغيير في البنية ذاتها لن يفضي سوى إلى ترقيع لدستور سيء، يكرس السلطة المطلقة لمنصب الرئيس. وأي تسرّع في الانتخاب سوف يأتي بقوى "معروفة" من السياسيين الذين هم من صلب بنية السلطة، وآخرين من النخب ذات الميول الليبرالية، والتي هي ليست بعيدة عن منطق السلطة القديمة، والإخوان المسلمين الذين هم الحزب المنظم الوحيد، في توليفة لن يكون في مصلحتها القطع مع البنية القديمة، وتأسيس دولة مدنية حقة.

ويكون كل زخم الثورة، من ثم، قد حقق ما هو أضعف من طموحات الشعب الذي يريد إسقاط النظام. وتكون السلطة قد أعادت بناء ذاتها في صيغة جديدة دون تغيير جوهري، هو ضرورة لتحقيق أهداف الانتفاضة. فالشعب يريد إسقاط النظام الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي لتأسيس دولة جديدة تخدم مصالح طبقات أخرىٰ غير تلك التي حكمت طيلة عقود أربعة، هي الطبقات الشعبية التي تبحث عن العمل وعن أجور تسمح بعيش كريم، وضمان صحي واجتماعي وتعليم مجاني وسكن صحي، وأرض، وبنية تحتية تتوافق مع العصر.

وإذا كانت الدولة المدنية ضرورة فإن نجاحها مرتبط بتغيير النمط الاقتصادي السائد، والقائم علىٰ تضخم القطاع التجاري (المعتمد علىٰ الاستيراد) والسياحي والمالي، وبالتالي القائم علىٰ دمار قوىٰ الإنتاج في الزراعة والصناعة، والذي خضع لعملية نهب شاملة من خلال "شراء" كل ما بناه الشعب طيلة عقود طويلة بسعر بخس في عملية تحصيل "التراكم الأولي" الذي جرىٰ تهريب معظمه إلىٰ البنوك الإمبريالية. ولهذا فإن الأمر لا يتوقف علىٰ تعديل جزئي في الدستور أو تنقية القوانين التي تتعلق بمباشرة الممارسة السياسية. فهذه كلها لا تؤسس لدولة مدنية أو يحل أزمة الطبقات الشعبية.

لقد انتقلت الثورة في الأيام الأخيرة لمبارك نقلة كبيرة حينما تحوّلت إلىٰ حركة إضراب في المصانع والمؤسسات والبنوك ومن أجل العمل والسكن، وربما كانت هذه النقلة هي التي سرّعت من الضغط

من أجل رحيل الرئيس السابق كي لا تتوسع وتمتد إلى الريف وبالتالي يصبح من الصعوبة الالتفاف عليها، لكن عملية الالتفاف التي جرت اعتمدت خطابًا "كاذبًا" من خلال تخطيء استمرار الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج التي تطرح مطالب مختلف قطاعات المجتمع. والتركيز على "أولوية" بناء النظام الديمقراطي، والتخويف من ردود فعل المجلس العسكري عليها، وبالتالي التخويف من وقف عملية التحوّل الديمقراطي. ربما هنا يظهر نزق بعض الفئات الوسطى ولعب القوى التي لا تختلف جديًا عن بنية النظام القائم، لكنها تسعى لأن تقطف هي ثمار النهب بدل تلك التي كانت تحكم. فهي تحت شعار الديمقراطية تسقط كل مطالب الشعب، وتظن بأن المفقرين والعاطلين عن العمل قادرون على الانتظار لسنوات أخرى، أما هي فلا تستطيع الانتظار، وتسارع إلى قطف ثمار الانتفاضة من خلال التحضير للقفز إلى السلطة.

رغم أن ما يوصل إلى تأسيس دولة مدنية، ويفتح على تغيير النمط الاقتصادي السائد الذي ولّد كل هذه المشكلات التي أوصلت الطبقات الشعبية إلى حد الإملاق، والعجز عن العيش، هو استمرار كل أشكال الاحتجاج، وطرح كل المطالب، حيث يجب أن تتوضح أزمة المجتمع الحقيقية، ويجب أن يكون واضحًا بأن عدم المقدرة على

العيش كان في أساس كل هذا الحراك الهائل، ولم تكن دعوة الفيس بوك سوى اللحظة التي أخرجت كل الغضب المختزن لعقود، ووحدت كل أشكال الاحتجاج الجزئي التي شهدتها مصر خلال السنوات الخمس الماضية. وأن تأسيس الدولة المدنية يأتي في سياق بناء اقتصاد منتج، وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وكل ما يسمح بعيش كريم.

الإضرابات سوف تستمر لا شك في ذلك، وربما لن تتوقف قبل تحقيق حد معقول من المقدرة على العيش لا يبدو أن المتحكمين في السلطة قادرون على تحقيقه. وهو الأمر الذي يقود إلى تنظيم أشكال دفاع العمال والفلاحين والفئات الوسطى، من خلال النقابات واللجان والاتحادات التي باتت ضرورة لتوحيد كل المفقرين في عمل منظم، فهذا وحده ما يقود إلى تحقيق الأهداف المطروحة.

عن التعديلات الدستورية في مصر

نجحت التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس حسني مبارك، وبنسبة هي ٧٧٪ من الذين انتفضوا لإسقاطه وأسقطوه. ربما هذه مفارقة مؤرقة، لكنها حدثت. ولأنها حدثت لا بد من البحث في هذا الانقلاب "الديمقراطي" على الثورة.

فرغم أن الشعب طالب بدستور جديد، وأصرّت قيادة الشباب ومعظم الأحزاب على ذلك، فقد أصرّ المجلس العسكري على "الانتقال الدستوري للشرعية"، ورغم أنه أوقف العمل بالدستور فقد أصرّ على تشكيل لجنة لتعديل الدستور، وحدّد لها المواد المراد تعديلها، وهي ذاتها التي طلب حسني مبارك تعديلها. رغم أن المجلس العسكري كان قد التزم في بياناته الأولى بالشرعية التي أوجدتها الثورة. ومع الإشارة إلى أن المواد المراد تعديلها كلها شكلية وتتعلق بشخصية المرشح للرئاسة وطريقة ترشيحه فقط دون أن تمس الصلاحيات الشاملة التي يتمتع بها الرئيس.

هذا يطرح السؤال حول السبب الذي يفرض هذا المسار "الدستوري". لكن لا بد من ملاحظة أن طريقة انتقال السلطة إلى المجلس العسكري لم تكن دستورية، ورغم أن قيادات الشباب وأحزاب المعارضة تهرب من تناول هذه المسألة خوفًا من عودة رئيس خلع في الشارع عبر الباب الدستوري، فإن إعلان عمر سليمان لتنحي الرئيس وتكليف المجلس العسكري، هو إعلان ليس دستوريًا، ولقد جرى مثيله في تونس وأصدرت المحكمة الدستورية قرارًا بلا دستوريته، ودستور مصر مشابه في هذه المسألة. والأدهى أن الرئيس يقرر التنحي ثم بعد أن يعلن تنحيه يكلف المجلس العسكري بإدارة

شئون الدولة. بمعنى أن المجلس العسكري ذاته ليس دستوريًا بالمعنى القديم للدستور، وفي حال إعادة العمل بالدستور يمكن رفع قضية أمام المحكمة الدستورية لتقرير لا دستورية كل ما قام به، وبدوره (ملاحظة: لهذا قام المجلس العسكري بإلغاء الدستور وإصدار إعلان دستوري).

بالتالي إذا كان الانتقال غير دستوري لماذا يجري التمسك بتعديل الدستور فقط؟

ربما فرح كثير من الذين شاركوا في التصويت بالحرية التامة لمشاركتهم، لكن ستظهر النتائج سريعًا. ورغم أن المجلس العسكري قد تنازل لقيادات الثورة عن عدد من المسائل التي أصروا على تحقيقها، وآخرها تعيين رئيس وزراء من اختيارهم، فقد أصرّ على تعديل جزئي للدستور وعلى انتخابات سريعة لمجلسي الشعب والشورى، تحت شعار أنه لا يريد البقاء في السلطة.

ماذا يعني ذلك؟

ربما أوضحت مواقف القوى طبيعة الاصطفاف الجديد، حيث وقفت حركة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والحزب الوطني في طرف تأييد التعديلات، في مواجهة قوى الثورة وباقي أحزاب المعارضة. هذا الاصطفاف لم يكن صدفة، وهو يشير إلى طبيعة الشكل

الجديد للسلطة. فالتعديل جرىٰ تحت ضغط خطاب أيديولوجي أصولي، وفي وضع تخويف إعلامي و"قانوني"، ودعاية شديدة تخوف من عدم الاستقرار، وبالتالي جرىٰ تحت ضغط الآلة القديمة التي صنعتها الدولة ذاتها. وكان ذلك طبيعيًا نتيجة قصر الفترة التي أعطيت لانفراز القوىٰ علىٰ الأرض وتبلور قوىٰ الثورة، وأيضًا تجاوز أساليب التجييش القديمة. لكن كان هذا السير "الدستوري" يهدف بالضبط إلىٰ التسريع في الوصول إلىٰ الانتخابات قبل تبلور القوىٰ السياسية الجديدة، وبالتالي الوصول إلىٰ برلمان لا يخرج عن التركيبة القائمة، لكن بإدخال قوة جديدة تحقق إنعاش السلطة، أو توهم بتشكل سلطة جديدة. وبالتالي ليبدو أن الثورة قد أوصلت الإخوان المسلمين إلىٰ السلطة، رغم أن ذلك يتحقق عبر "صفقة" بدأت منذ بداية الانتفاضة، وها هي تتحقق الآن في الواقع.

إذن، لاشك في أن هذا "اللعب" الدستوري من سلطة غير دستورية هو الطريق إلىٰ إعادة إنتاج السلطة القديمة بـ "حلة جديدة". وهنا يتحقق الفرز في قوىٰ الانتفاضة، ويعود الإخوان إلىٰ موقعهم "الطبيعي" في سلطة ليبرالية مفرطة وتابعة. وهو الوضع الذي كان يمكن أن يتحقق في ظل رئاسة حسني مبارك، وكان هدف الثورة تحقيق ما هو أبعد منه.

في كل الأحوال لا يحل كل ذلك الأزمة العميقة التي حركت هذا الشعب، وهو الأمر الذي فرض على المجلس العسكري الميل لإصدار مرسوم يحرّم الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج التي تقوم بها الطبقات الشعبية، أي أنه بدأ سياسة قمع الطبقات الشعبية لمصلحة سلطة الليبرالية.

المجلس العسكري يقول الآن: انتهت الثورة يا شباب.

لكن ليس بعد.

في مصر، النظام لم يسقط بعد

مظاهرة ٢٧ ماي كانت تقول بأن النظام لم يسقط بعد، ولهذا جاءت الدعوة لتجديد الثورة. لقد جرى ترحيل مبارك عن السلطة من قبل المجلس العسكري، وظهر ذلك بالنسبة لشباب الثورة كانحياز الجيش إلى الشعب، بعد أن كان الشعار الذي رُفع منذ تدخل الجيش "السلمي" هو: الجيش والشعب يد واحدة. ومع بطء المجلس في تحقيق المطالب التي طرحت، ومن ثم لفلفة التعديلات الدستورية، وإصدار قانوني منع التظاهر والأحزاب السيئين، والدفع السريع لإجراء انتخابات لمجلسي الشعب والشورى في إطار ما بدا أنه صفقة مع جماعة الإخوان المسلمين، ثم التصدي للمتظاهرين في ميدان

التحرير، أصبح واضحًا بأنه لم ينحز إلى الشعب، وأنه يمتلك "رؤية" أخرى لا تحقق المطالب التي طرحتها ثورة ٢٥ يناير.

لهذا أصبحت مصر بحاجة إلى ثورة جديدة. فما يبدو هو أن المجلس العسكري يرتب إعادة بناء السلطة القديمة، متمسكًا بالنمط الاقتصادي الذي حكمته المافيا منذ عقود، والمرتبط بالمركز الإمبريالي، ومتمسكًا بشكل السلطة "الرئاسية" الذي صيغ خلال العقود الماضية، وكذلك متمسكًا بالاتفاقات والمعاهدات التي جرى توقيعها زمن أنور السادات وحسني مبارك. وبالتالي فإن مسك عملية "التغيير" من قبله تهدف إلى إعادة إنتاج سلطة تقوم على ذلك، وإذا كان سيقدم "تنازلات" في ما يخص الديمقراطية كان ذلك في القدر الأقل، والذي لا يسمح بهزّ الأسس سالفة الذكر. مع توسيع "قاعدة السلطة" لكي تستوعب "قوى جديدة" يجري الاعتقاد بأن إشراكها في السلطة سوف ينقذ الرأسمالية المسيطرة ويكرّس سلطتها. كل هذا توضّح للشباب في وقت متأخر.

في هذا السياق أصبح واضحًا الدور الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين، والذي يتسق مع دور المجلس العسكري (منذ تشكيل لجنة التعديلات الدستورية على الأقل). فهم القوة التي بدت

أنها تمثل المعارضة زمن حسني مبارك، وكانت في صراع معه، أو كان في صراع معها، بدا وكأنه نتاج خوف النظام من أن تكون معدّة كبديل له في إطار التنافس بين فئات رأسمالية بعضها قديم وبعضها مستحدث، لكنها كلها كانت تتشكل ككومبرادور، أو حتى كمافيا. وخوف النظام السابق كان نتاج الأثر الأميركي في تشكيل السلطة في مصر بعد التصورات الأميركية عن ضرورة إشراك الإسلاميين في النظم التابعة.

ولقد تضخم دورها في السنوات السابقة نتيجة عجز القوى الأخرى، والأوهام التي إنبنت على صراعها مع النظام السابق، وبالتالي بات يبدو أن ضمها إلى السلطة هو امتصاص لقوة "شعبية"، كتمويه على الصراع بين الطبقات الشعبية والسلطة.

لهذا عاد شباب ثورة ٢٥ يناير إلى الشارع من أجل قطع الطريق على هذا السيناريو، بهدف إكمال الثورة بتحقيق الأهداف التي بدأت من أجلها. فالمطلوب هو دولة مدنية وفرص عمل وحد أدنى للأجور وإصلاح عميق لقطاعي التعليم والصحة، ودور مختلف لمصر عربيًا وفي العالم. مطلوب دستور جديد يؤسس لدولة جديدة وليس ترقيعًا في دولة حسني مبارك والمافيات التي عششت فيها. ولقد تبيّن أن

المجلس العسكري ليس في هذا الوارد، لهذا مطلوب العودة إلى المطلب الذي طرح منذ البدء، والمتعلق بتشكيل مجلس رئاسي أو حكومة انتقالية تشرف على مرحلة انتقالية تهيئ لحياة سياسية سليمة، يمكن أن ينتخب خلالها مجلس تأسيسي يصيغ دستورًا مدنيًا يكون أساس الانتقال إلى دولة حديثة. بالتالي لا بد من إسقاط كل ما جرى خلال الأشهر الماضية من قبل المجلس العسكري في سياق سيناريو ترقيع السلطة القديمة، ومن ثم البدء من النقطة الأساس، تلك المتعلقة بمن يشرف على المرحلة الانتقالية.

إن التسريع في إجراء الانتخابات كان يصب في خدمة القوى الموجودة أصلاً، أي بقايا الحزب الوطني والإخوان. وبالتالي يعيد إنتاج السلطة ذاتها، ويصيغ دستورًا ربما أسوأ من دستور حسني مبارك وأنور السادات (دستور ١٩٧١). وهو في كل الأحوال يضمن استمرار النمط الاقتصادي الريعي القائم، ويؤكد على الاتفاقات والمعاهدات السابقة التي يرفضها الشعب المصري (كامب ديفيد والاتفاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة خصوصًا). ومن ثم يبقي مصر ضمن السيطرة الإمبريالية.

الصراع في مصر الآن هو حول إعادة إنتاج النظام القديم أو إسقاطه. إسقاطه حقيقة. والآن في صراع مع الإخوان المسلمين، الذين بدأ الصراع داخلهم.

يرحل الدكتاتور ولم تسقط الدكتاتورية

كتبت قبلاً عن التحوّلات التي أحدثتها الثورات العربية في النظم التي "انتصرت" هذه الثورات فيها، فأشرت إلى أنه " ليس رحيل بن علي فقط بل والطبقة الحاكمة أيضًا"، وأيضًا " رحل مبارك لكن لم يسقط النظام بعد"، كنت أشير إلى أن التحوّل لم يطل البنية الطبقية الاقتصادية لهذه النظم، هذه البنية التي تقوم بإعادة إنتاج النظام القديم في شكل جديد، وربما من خلال دمج فئات من الطينة ذاتها كانت في المعارضة في بنية النظام الجديد/ القديم.

بمعنى أنني كنت أركّز على السعي الحثيث للحفاظ على النمط الاقتصادي الطبقي الذي تشكّل خلال العقود السابقة، والسعي المستميت من أجل عدم المسّ به، مع إمكانية السعي لتحقيق انفراج ديمقراطي كما حدث بعد الانتفاضات التي حدثت في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، هذه الانتفاضات التي فتحت على تحقيق شكل "ديمقراطي" سمح بالتعددية الحزبية والانتخاب وبقدر

محدود من حرية الصحافة، وبنقد السلطة والاحتجاج على ممارساتها، والتركيز على حقوق الإنسان.

لكن يتوضح، أكثر فأكثر، إلى أن المسألة أعقد حتى من ذلك، أو أنها أفظع من ذلك. فالأمر لا يتوقف على البنية الطبقية الاقتصادية فقط، بل يطاول بنية السلطة ذاتها. فقد رحل الدكتاتور، لكن البنية الدكتاتورية لازالت هي هي. ويبدو أن طرد الرئيس كان من أجل الحفاظ على الدكتاتورية وليس من أجل تجاوزها، على العكس يجري التمسك الشديد بكل أجهزة القمع وبكل "البلطجية" و"الأعوان"، وتظل "العقيدة الأمنية" دون تغيير، وحتى الأشخاص دون محاسبة، رغم الفظائع التي ارتكبت طيلة عقود. فإذا كان امتصاص الأزمة يستدعي قبلاً المرونة السياسية من خلال تخفيف قبضة الأمن وإطلاق الحريات فإن ما جرى يشير إلى أنه حتى هذه بات مشكوكًا فيها.

بمعنى أن السلطة، أمام الأزمة العميقة التي هزّت المجتمع وأفضت إلى حدوث الثورات، لا تمتلك "المرونة" الكافية لكي توجد متنفسًا "ديمقراطيًا" يوحي بحدوث تحوّل في بنيتها. لقد أفضت انتفاضات الثمانينات من القرن الماضي إلى التراجع عن السياسات الاقتصادية (وإنْ مؤقتًا) وتحقيق انفراج "ديمقراطي" سمح بحرية

الأحزاب والصحافة، وجرت انتخابات برلمانية، وأفضىٰ كل ذلك إلىٰ امتصاص الأحزاب وأدخلها في "النضال الديمقراطي"، وجعلها تؤسس سياساتها علىٰ أساس هذا "المعطىٰ"، وبالتالي أن تتحوّل إلىٰ أحزاب "ديمقراطية". لكن يبدو اليوم أن النظم لم تعد تمتلك هذه "المرونة" علىٰ الإطلاق. لهذا ما تسعىٰ إليه هو دمج أحزاب كانت في المعارضة في بنية هذه السلطة الدكتاتورية، وانطلاقًا من التكوين الاقتصادي الاجتماعي والسياسي ذاته.

ليبدو أن التكوين السلطوي الدكتأتوري الذي تشكل خلال العقدين السابقين، والذي تجاوز استبدادية العقود السابقة، هو في صلب النظم التي حكمتها رأسمالية مافياوية (تسمىٰ رجال الأعمال الجدد). وأنه ليس من الممكن للطبقة المافياوية هذه أن تحكم إلا وفق هذه الصيغة من السلطة. وهنا لا بد من تلمس تكوينها الاقتصادي قبل الإشارة إلىٰ طبيعتها السياسية، حيث يتمحور نشاطها في قطاعات ريعية مثل الخدمات والعقار والسياحة والاستيراد، ويقوم نشاطها علىٰ تحقيق النهب الداخلي لكل الثروة الوطنية، وعلىٰ تنشيط نخبة مجتمعية (ربما تصل إلىٰ ٢٠٪ من السكان) لكنها تفقر وتهمش الأغلبية، هذه الأغلبية التي لا تجد فرص العمل أو تعيش بأجر لا يفي بالمتطلبات الأولية. وهو ما يظهر بأن هذه الكتلة باتت عبئًا علىٰ النخبة، وأن علىٰ

هذه النخبة حماية ذاتها من خلال أشكال "مافياوية" وليس من خلال أجهزة السلطة المعروفة فقط. والى تشديد السيطرة الأمنية من أجل سحق مقاومة كل هؤلاء المهمشين. بالتالي نحن لسنا في تكوين طبقي اقتصادي "طبيعي" يفترض السيطرة الأمنية لضبط آلياته، بل نحن في تكوين يتأسس على النهب، والنهب يستجلب العنف الشديد والقسوة من أجل تسخير المجتمع لخدمة فئة قليلة، ولضمان عدم تمرّد هؤلاء الذين أصبحوا على الهامش.

لهذا فإن تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية، التي تقوم على الحريات ومبدأ المواطنة وحق التعبير والاحتجاج والتنظم، ليس في وارد اليوم. لأن الطبقة المافياوية المسيطرة ليست في وضع يسمح لها الحكم بطريقة أخرى غير التي حكمت فيها. وأن كل مأسسة وقوننة للسلطة هو في تناقض مع هذه الطبقة. ومن ثم فإن النظم الدكتاتورية ستبقى دكتاتورية ما دام النمط الاقتصادي هو ذاته، ريعي ومافياوي. وهو الأمر الذي يعني أن تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية هو على أجندة الأحزاب التي تريد تغيير النمط الاقتصادي، وأنها هي القادرة على تحقيقها. مما يجعلنا نقول بأن الصراع من أجل الديمقراطية سوف يظل مرتبطًا بشكل لصيق بالسعي لتغيير النمط الاقتصادي، وليس ممكنًا تحققها خارج ذلك.

بعد كل ذلك فإن السؤال حول مصير الثورة المصرية أصبح يتكرر، والميل للقول بأنها سرقت بات سهلاً، أو حتى الميل إلى اعتبار أن كل ما جرى هو "مؤامرة" من أجل تنفيس الشعب المتأزم. هل انتصرت الثورة لكي تسرق؟ وهل انتهت؟

إذا كانت الثورات تفضي إلى إسقاط النظام وفرض سلطة بديلة ممن قاد التظاهرات والاحتجاجات، فإن ما جرى في مصر لم يصل إلى هذا الحد. لقد هزت الثورة النظام، ولكنها توقفت عند هذا الحد، الأمر الذي جعل الحل يأتي من داخل السلطة ذاتها عبر قيادة الجيش. وهذا ما أشاع بأن الثورة قد انتصرت لأنه تم طرد الرئيس السابق حسني مبارك، وجرى تبني مطالب الشعب. وهي لحظة الفرح الكبير الذي كان يفتح على وهم توضّح بعد ذلك بشهرين تقريبًا، حين أوضحت خطوات المجلس العسكري أنه لا يريد تغييرًا حقيقيًا في بنية النظام. وهي الصدمة التي فتحت على القول بسرقة الثورة.

لكن ربما كان الانفعال هو الذي فرض الإقناع الذاتي بأن المسألة انتهت في ١١ فبراير بانتصار الثورة، لهذا جرى غض النظر عن تركيبة وتكوين المجلس العسكري وعن الدور الذي قام به، بينما كان واضحًا

أن المسألة تتعلق بتلافي انهيار السلطة بعد أن توسعت الثورة من خلال الإضرابات التي بدأت لدى العمال وموظفي الدولة وتحرك النقابات والصحفيين، ولمصلحة الحفاظ على البنية الأساسية للدولة، والنمط الاقتصادي الريعي المتوافق مع السيطرة الإمبريالية، والعلاقات الخارجية، وتكوين مؤسسات السلطة. مع تغيير في شكل السلطة يتسع لدمج قوى جديدة لا تختلف كثيرًا عن "السياسة العامة" التي تحكم السلطة، وهنا كان واضحًا بأن جماعة الإخوان المسلمين هم الذين يتحضرون للمشاركة في السلطة "الجديدة".

وهذا ما أصبح واضحًا الآن، والذي يشير إلى أن الثورة لم تحقق سوى انفراج ديمقراطي محدود، ومن الممكن شطبه في أي وقت إذا ما تراجعت الثورة. وأن الأفق يشير إلى إعادة بناء السلطة القديمة بمشاركة إخوانية، وتقليص من دور بعض النخب المافياوية التي وضعت في السجن (ربما مؤقتًا).

المسألة التي لا بد من تلمّسها هي أن الثورة لم تفرض سلطتها، وأن المطلب الذي طُرح خلال الثورة، والذي يتعلق بتشكيل مجلس رئاسي، جرى إهماله لبعض الوقت، هذا الوقت الذي كان ثمينًا إلى حد أدى تجاوزه إلى سقوط المطلب، وفرض مرحلة انتقالية بقيادة

المجلس العسكري ووفق ما ارتآه لإعادة إنتاج النظام ذاته. لقد كان من الضروري أن تفرض الثورة سلطتها من أجل قيادة المرحلة الانتقالية لكي تستطيع إعادة بناء النظام بما جعله قابلاً لأن يكون ديمقراطيًا وتعدديًا، وحياديًا تجاه القوىٰ السياسية، ونزيهًا لكي لا تزوّر الانتخابات، وأن يضمن أقصىٰ الحريات. بمعنىٰ أن أهداف الثورة لم تتحقق، ولقد حدثت مناورة من أجل ألا تتحقق. الشعب لم يسقط النظام لأنه لم يفرض نظامه هو، وكان غياب الوعي بـ (وربما المقدرة علىٰ) فرض السلطة البديلة هو الأساس الذي فتح لتحوّل جزئي، ومتنفس مؤقت، في إطار إعادة بناء السلطة القديمة.

لقد كانت المراهنة علىٰ المجلس العسكري كبيرة، وكانت صدمة اكتشاف أنه لا يحقق أهداف الثورة، لهذا جرىٰ القول بسرقة الثورة، أو بأنها "مؤامرة". ولا بد من أن نلحظ بأن المجلس العسكري قد رتّب وضع المرحلة الانتقالية بما يفضي إلىٰ ما هو واضح الآن، أي انتخاب قوىٰ تحافظ علىٰ النظام الحالي، في المستويين الاقتصادي والسياسي، من خلال نجاح قوىٰ من بقايا النظام السابق ومن الإخوان المسلمين، ليس لأنهم قوة في الشارع، علىٰ العكس من ذلك، لأن بنية السلطة التي كانت تنجح الحزب الوطني لازالت هي ذاتها من جهة، ومن جهة أخرىٰ لأن المرحلة الانتقالية ليست كافية لإعادة ترتيب البيئة

السياسية لكي تؤسس قوىٰ جديدة تعبّر عن القوىٰ الاجتماعية التي قامت الثورة علىٰ أكتافها. ومن جهة ثالثة لأن منظومة القوانين التي صدرت بخصوص الحياة السياسية، والإعلان الدستوري، تصبّ في سياق التضييق علىٰ الحركة السياسية وتبلورها.

لكن لم تكن قوىٰ الثورة قادرة علىٰ أكثر من ذلك، لأنه لا الشباب الذي قاد الثورة ولا الأحزاب التي شاركت فيها كان يحمل رؤية تقوم علىٰ التقدم للسيطرة علىٰ مؤسسات النظام وكسب الجيش إلىٰ جانب الشعب، من خلال تفعيل الإضرابات والاحتجاجات في مواقع الطبقات (العمال والريف خصوصًا)، والإصرار علىٰ فرض البديل الذي يعبّر عن الثورة. وكان الاعتصام في ميدان التحرير وحده غير كافٍ لإنجاح هذه الإستراتيجية، وكان غياب الأحزاب التي تعي ماذا تريد من الثورة العنصر الأضعف هنا. فليس من الممكن أن يحقق أهداف الثورة غير الشعب ذاته، المعبَّر عنه بقوىٰ ونقابات.

بالتالي كانت النتيجة الراهنة "طبيعية"، لكنها لا تعني فشل الثورة أو سرقتها، بل تعني بأن ميزان القوىٰ فرض هذه النتيجة بسبب ما أشرت إليه للتو. لكن الثورة لم تنته بعد، لقد بدأت فقط. ولهذا لا بد من البحث عن النقص الذي شاب المرحلة الأولىٰ لكي تحقق المرحلة

الثانية أهداف الشعب، وخصوصًا أن مطالب الطبقات الشعبية التي لن تتحقق إلا بتغيير كلية النمط الاقتصادي لازالت هي ذاتها (البطالة والأجر، والتعليم والصحة). لهذا ليس من خيار سوىٰ إنهاض حركات الاحتجاج من جديد، والتمسك بأن تكون المرحلة الانتقالية تحت سلطة شعبية.

في كل الأحوال لا يفكر أحد بأنه يمكن إعادة إنتاج النظام الراهن، لأن الأساس الذي حرّك كل هؤلاء الذين نزلوا إلىٰ الشارع هو الوضع المجتمعي الذي لم يعد قادرًا علىٰ تحمّل البنية التي أسسها نظام ريعي وناهب. وبالتالي ليس من الممكن التوقف عن الحراك دون تحقيق تغيير جذري يطال الاقتصاد قبل السياسة، ويؤسس لدولة مدنية حديثة مترابطة مع البيئة العربية، وفي صراع مع السيطرة الإمبريالية ومع الدولة الصهيونية. المسألة تتمثل في أن تنهض مصر، ونهضتها تفرض هذا التغيير العميق. ووضع الشعب لم يعد يسمح باستمرار ما هو قائم، لهذا سيفرض تحقيق الأهداف الكبيرة التي طرحتها الثورة.

بعد أشهر تبين أن الثورة المصرية لم تنته، وأنها ربما قد بدأت فقط. حين رُحّل مبارك بضغط من قبل المجلس العسكري رقص الثوار في ميدان التحرير، وكنت بينهم. لكنني كنت أقول بأن المسألة قد بدأت فقط، لكن الفرح العارم بطرد رئيس كان أشبه بالفرعون كان حدثًا عظيمًا حتى على صديقي عبد العال الباقوري الذي غمرني بفرح لا حدود له. وكنت فرحًا بالطبع، لكنني كنت أخاف من كل هذا الفرح، رغم تيقني بأننا دخلنا عصرًا جديدًا، وأن الانتصار لا بد منه.

الخوف نتج عن شعوري بأن هذا الفرح الغامر الذي أصاب المصريين سوف ينسيهم أن ما جرى هو لعب على الثورة. فإذا كان الجيش هو من الشعب فليست قياداته هي كذلك، حيث أنها جزء من "الطبقة" الحاكمة من حيث المصالح والامتيازات. وإذا كان وقف مع الشعب فلأن "الخطة" كانت تقتضي ذلك لكي يظل على مسافة من السلطة إلى حين تبلور حل ما. ولقد مال إلى قمع الاعتصام في التحرير حينما وجد أن الأمور تميل إلى فرض استقرار السلطة وحسني مبارك قبل أيام من تحوّل الموقف إلى ضغط من أجل الرحيل، ثم إلى الطرد، بعد أن انتقلت الانتفاضة من تجمع ضخم في ميدان التحرير وميادين

مصرية أخرىٰ إلىٰ إضرابات عمالية توسعت إلىٰ إضراب موظفي الدولة والصحفيين والنقابات، وأخافت أن تصل الريف وتقضي علىٰ السلطة، وتسقط النظام فعلاً.

ربما بدا حسني مبارك ككابوس جثم علىٰ المصريين طيلة عقود، وبات الحراك منذ ٢٠٠٤ يتركز علىٰ شخصه كتعبير عن سعي لتجاوز هذا الكابوس. ولهذا كان زواله من اللا معقول، وبالتالي كان طبيعيًا أن يصبح طرده مفصلاً في مسار التطور. لكن الثورة رفعت شعار إسقاط النظام وليس طرد الشخص/ الرئيس. وبعد أشهر أفاقت من "سكرة الفرح" لكي تكتشف بأن ما جرىٰ هو طرد الرئيس، وأن النظام لا زال قائمًا بكل جبروته، وأن المجلس العسكري هو الحارس علىٰ هذا النظام.

الآن، نجد أن الشباب فهم اللعبة. لكن بعد أشهر من توقع أن يحقق المجلس العسكري أهداف الثورة. هل تستطيع الجموع الغفيرة أن تعود إلىٰ الميدان بعد كل هذا الانقطاع (الذي تخللته زحوف علىٰ التحرير)؟ وهل تستطيع تحقيق ما لم يتحقق يوم ١١/ ٢؟ هذا الذي لم يتحقق إلىٰ الآن.

المطلوب هو تفكيك بنية النظام. الأمن والمخابرات وكل أجهزة وزارة الداخلية. محاسبة كل الفاسدين. ومحاسبة القتلة بسرعة ودون تسويف. بالتالي لا مرحلة انتقالية تحت إشراف المجلس العسكري، بل مرحلة انتقالية تحت إشراف حكومة انتقالية تشكل من "قوىٰ الثورة". والهدف صياغة دستور جديد، و"تنظيف" البلد من المافيا المتحكمة، وإعادة بناء أجهزة القضاء والصحافة والإعلام، والأمن، ودوائر الدولة، وتحرير النقابات المسيطر عليها، وإقرار الحد الأدنىٰ للأجور، وفتح باب التوظيف.

وما يجري هو ترتيب لإعادة إنتاج السلطة ذاتها، لكن من خلال "تطعيمها" بجماعة جديدة بدت أنها هي المعارضة (أي الإخوان المسلمين)، للقول بأن الأمور باتت مختلفة، وأن أهداف الثورة قد تحققت. هذا يعني التغيير في الشكل مع بقاء المضمون هو ذاته، أي النمط الاقتصادي وسيطرة المافيا، والطغم الإمبريالية. هذا ربما ما توضّح للشباب الذي قاد الثورة خلال الأشهر السالفة، لهذا عاد إلىٰ الميدان.

لقد اصبح السؤال إذن هو، الآن كيف تنتظم الثورة من أجل تحقيق شعارها: إسقاط النظام؟ وماذا يعني إسقاط النظام؟ هل يعني

الشكل السياسي من خلال بناء دولة مدنية ديمقراطية فقط؟ أو من خلال تغيير النمط الاقتصادي لمصلحة نمط منتج ويحقق التكافؤ بين المواطنين؟ وما هو وضع مصر في العالم؟

وإذا كان كل ذلك مطروحًا للنقاش فإن المطلب الأساس كان يجب أن يكون هو تشكيل حكومة انتقالية من شخصيات معارضة وكفؤة لكي تقود مرحلة انتقالية يصاغ خلالها دستور جديد، وتطلق خلالها الحريات، وينتخب مجلس تأسيسي يصيغ هذا الدستور. ومن ثم تجري الانتخابات الحرة لتشكيل السلطة. بعدها من ينتصر سيفرض بديله الاقتصادي والسياسي.

لكن هذا التصور للمطالب كان يرفض من قبل المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين. وبالتالي ظل المجلس العسكري هو قائد المرحلة الانتقالية وفق الترتيب الذي يريده، ووفق النتيجة التي يريد الوصول إليها. فقد أشرف على انتخابات مجلس الشعب، التي أفضت إلى سيطرة الإخوان المسلمين والسلفيين. حيث حصل الإخوان على نسبة ٤١٪ منه (بالتحالف مع حزب الكرامة الذي أعطي ستة مقاعد فقط)، وبنسبة ٣٧٪ من أصوات المشاركين في التصويت (٤٨٪ فقط). وحصل السلفيون على نسبة ٢٠٪. كما

نجحت قوىٰ ليبرالية متعددة (حزب الوفد)، ومن بقايا النظام القديم، وبعض اليسار (حصلت قائمة الثورة مستمرة علىٰ ستة مقاعد). ونتيجة مقاطعة الأحزاب المعارضة لانتخابات الشورىٰ، سيطر الإسلاميون بشكل كامل تقريبًا.

هنا بدأت مرحلة سيطرة جماعة الإخوان المسلمين (أو حزب الحرية والعدالة) المباشرة، بعد أن كانت تعتقد أنها تحكم عبر التفاهم مع المجلس العسكري. وكان الأمر يسير نحو كتابة دستور جديد بات واضحًا بأن الإخوان هم من سيسيطر علىٰ الهيئة التي تصيغه نتيجة سيطرتهم علىٰ مجلس الشعب. وأيضًا كان يجب انتخاب رئيس جديد للبلاد، في ظل صراع بين أن يكون النظام برلمانيًا أو أن يكون رئاسيًا.

وضع الثورة والتكتيك الضروري الآن

يبدو الوضع في مصر وكأنه لم يهدأ، وأن الانتفاضة لازالت مستمرة رغم التقطعات التي حدثت نتيجة أوهام اعتبار بأن المجلس العسكري بات يحمل همّ تحقيق أهدافها. فحركات الاحتجاج في ميدان التحرير تعود بقوة، رغم إجراء الانتخابات، وفي التوازي معها. وهي تستمر حتىٰ بعد الانتخابات التي أفضت إلىٰ سيطرة إسلامية علىٰ مجلسي الشعب والشورىٰ. وهي لن تهدأ لأسباب كثيرة.

هذا يعود إلى طبيعة الثورة ذاتها. وإذا كان جرى تقزيمها إلى انتخابات، وتغيير شخوص من يحكم، وشكل الحكم الذي بات يشاع بأنه ديمقراطي، فإن الثورة لم تقم من أجل كل ذلك، رغم أهمية الدمقرطة وضرورتها، وضرورة تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، بل لا بد من ملاحظة مجمل مطالب كل الطبقات الشعبية التي عبّرت عنها خلال السنوات الخمس (على الأقل) السابقة للثورة، وهي مطالب تتعلق بوضعها المعيشي بالأساس، والتي كانت في أساس انخراطها في الثورة ومطالبتها بإسقاط النظام.

وربما كان السياقان هذين هما اللذين يتواجدان اليوم في الشارع. أو اللذين قسما الشارع والأحزاب السياسية. حيث أن كل الأحزاب السياسية المعارضة اعتبرت بأن الثورة انتهت، وأن الانتخابات قد أفرزت القوى التي تمثل الشارع، وما هو مطلوب الآن هو السكينة من أجل أن تحقق هذه الأحزاب مطالب الشعب. وهذا ما يعبّر عن قسم مهم من الذين خاضوا الثورة، واندفعوا للمشاركة في الانتخابات، واختاروا الإخوان المسلمين بالأساس.

لكن، في كل الأحوال لا يجب أن ننسى أن إسقاط النظام كان هو الشعار الموحد لكل مطالب الطبقات الشعبية، التي قامت الثورة على أكتافها. وهي المطالب التي خاضت كل طبقة أو فئة نضالاً خلال السنوات السابقة من أجل تحقيقها. وتتعلق بالأجور، حيث خيض صراع من أجل تحديد الحد الأدنى، وتحدد بـ ١٢٠٠ جنيه حسب حكم قضائي سابق للثورة. كما تتعلق بالبطالة وإيجاد فرص عمل، او تتعلق بالتعليم والصحة. أو حتى بمطالب تخص مناطق بعينها نتيجة مشكلات بيئية أو تتعلق بالبنية التحتية، أو بإعادة أرض الفلاحين للملاك القدامى وطرد الفلاحين من الأرض. وهذه كلها مطالب اقتصادية طال النضال من أجلها آلاف الإضرابات والتحركات سابقًا.

كما تتعلق المطالب بتغيير طبيعة الدولة، التي ورغم "الحريات" التي كانت متوفرة (الصحافة والأحزاب) لم تظهر كدولة ديمقراطية، بل ظلت سلطة فردية تُحكم من قبل "الحزب الواحد" الذي كان يفوز بالانتخابات عبر التزوير. وبهذا أصبح مطلب الدمقرطة وتأسيس الدولة المدنية التي تقر بحريات حقيقية، هو مطلب قطاع مهم من النخب التي "اكتملت فرديتها" ربما من خلال وسائل التواصل

الاجتماعي (الفيس بوك)، والنت عمومًا، وأصبحت تعتقد بأن لها دور مجتمعي لا بد من أن تمارسه. وأن من حقها الاحتجاج والإضراب التظاهر من أجل مطالب محدَّدة.

إضافة إلى ذلك، كان يتوضح بأن مصر باتت ملحقة بالولايات المتحدة والدولة الصهيونية، وأن السلطة تخدم هذه وتلك أكثر مما تخدم مصر ذاتها.

هذه المسائل/ المطالب كانت في أساس كل حركات الاحتجاج التي حدثت بشكل متواتر منذ سنة ٢٠٠٠. لكنها كانت حركات كبيرة لا تحمل مبدأ التغيير(دعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ورفض الحرب على العراق)، أو محدَّدة في طبقة اجتماعية أو جزء منها (تحرك الفلاحين سنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، والتحركات العمالية منذ سنة ٢٠٠٧، ثم تحرك فئات اجتماعية متعددة بعدئذ)، أو من أجل رفض التمديد والتوريث (مع حركة كفاية التي تأسست نهاية سنة ٢٠٠٤).

لهذا حملت الثورة في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ كل هذه المطالب، التي تلخصت في شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". وإذا كان هناك من يعتقد بأن الدمقرطة وتأسيس الدولة المدنية هما أساس الثورة، فإن شعار إسقاط النظام يعني حتمًا، على ضوء مطالب الطبقات الشعبية

(التي هي في جوهرها مطالب اقتصادية)، إسقاط النمط الاقتصادي كما إسقاط السلطة السياسية وشكل الدولة الذي رسّخته. مع ملاحظة أنه حتى الدمقرطة ليست ممكنة إلا انطلاقًا من تغيير النمط الاقتصادي، لأن الاقتصاد الريعي يؤسس لـ "دمقرطة" في مستوى تلك التي حققها نظام حسني مبارك. وبالتالي ليس من الممكن تأسيس دولة مدنية ديمقراطية دون تغيير النمط الاقتصادي ذاته، في إتجاه حل مشكلات الطبقات الشعبية المفقرة. خصوصًا بعد أن انتفضت هذه الطبقات ولم يعد ممكنًا لها أن تستكين قبل تحقيق مطالبها الجوهرية، تلك التي تتعلق بمعيشتها.

وسنلمس بأن كل مطالبها لا تتحقق إلا بتغيير كلية النمط الاقتصادي الذي صاغته الطبقة الرأسمالية المسيطرة بالتبعية للطغم الإمبريالية. وبالتالي بسيطرة طبقات أخرى تحمل هدف تغيير النمط الاقتصادي بما يسمح في حل مشكلاتها الطبقات الشعبية. هنا تنفرض مسألة السيطرة الطبقية على الدولة من قبل هذه الطبقات، وليس من الأحزاب التي تمثل الرأسمالية ذاتها.

وهذا لم يتحقق بعد، حيث جاءت الانتخابات بأحزاب لا تمتلك برنامجًا اقتصاديًا يحمل حلاً لمشكلات هذه الطبقات، بل ينطلق من

تكريس النمط الاقتصادي الذي تشكل في ظل نظام حسني مبارك. وإذا كانت المسألة تتعلق بتحقيق مطالب الشعب، الاقتصادية أولاً، فإن الأحزاب المنتصرة لا تملك التوجه لتأسيس اقتصاد يتضمن حلاً لهذه المطالب. فالإخوان المسلمين ليبراليين في الاقتصاد إلى حدّ القداسة. ولقد صرّح مسئولون منهم بأنهم لم يختلفوا مع السياسة الاقتصادية لنظام حسني مبارك. وسوف يكررون الخطاب ذاته، و"يحلون" مشكلات الشعب بالطريقة ذاتها. حيث الاعتماد على الرأسمال الخاص والاستثمار الأجنبي، والتوظيف في التجارة والخدمات والسياحة والعقار والاستيراد والبنوك. وأصلاً كل نشاط رأسماليهم يقوم على ذلك. ولهذا سوف يكرسون النمط الريعي القائم، وتصبح المسألة هي مسألة تهميش فئات مافياوية لمصلحة أخرى.

"انتصار الثورة"، أو وهم انتصار الثورة

لحظة تنحية حسني مبارك أحس الشعب المنتفض بأنه انتصر وأسقط النظام. ولقد انبنت هذه اللحظة على مخزون من الإيجابية تجاه الجيش، ومن الدور الذي لعبه هذا الجيش منذ اليوم الثالث للثورة حين بدا أنه يحمي الشعب المنتفض. ورغم خطوات قليلة كان يبدو فيها أنه "يضيق" على الانتفاضة في ميدان التحرير وأماكن أخرى، فقد

ظل يبدو "حاميًا للثورة"، ومدافعًا عنها. وجاء دوره في "تنحي" أو تنحية حسني مبارك لكي يكمل هذه الصورة، ويكرّس بأنه حسم الأمر وسوف يحقق مطالب الشعب.

ورغم عدم انفضاض الشعب، واستمرار فاعليته في الشارع، إلا أنه عمل انطلاقًا من مبدأ الضغط على المجلس العسكري الذي استلم السلطة من أجل تسريع التغيير، أو من أجل رفض بعض ممارساته، انطلاقًا من دور "تصحيحي" لهذه الممارسات. وهنا خصوصًا حول ما هو مطلوب، أو حول الأولويات، حيث ظل ميدان التحرير يشهد اعتصامات متكررة. وربما كانت بداية ابريل هي اللحظة التي بدأت تشعر بأن المجلس العسكري هو في وادٍ آخر، حيث عمد إلى استخدام العنف ضد المعتصمين. ورغم ذلك، لا يمكن القول بأن كل المحتجين قد توصلوا إلى نتيجة بأن هذا المجلس ينفذ أجندة أخرى. لقد اكتشف البعض ذلك حينها، لكن سياسات المجلس التالية كانت توصل قطاعات جديدة من المحتجين إلى النتيجة ذاتها: المجلس العسكري يمتلك أجندة أخرى. في يوليو توسع الشك فيهن وفي نوفمبر شمل الشك قطاعات أكبر. لكن ظل جزء مهم من الشعب يتمسك بالمسار الذي رسمه المجلس.

فقد انطلق المجلس من ضرورة "تسليم السلطة بأسرع وقت إلى سلطة مدنية منتخبة"، لهذا قرر تعديل الدستور بدل صياغة دستور جديد، ودفع إلى استفتاء على التعديل المقترح (الذي لم يكن أكثر مما طرحه حسني مبارك في خطابه الأول بعد الثورة)، قاد إلى تشنج مجتمعي نتيجة الوجهة التي دُفع إليها الصراع، حيث بدت و:انها معركة من أجل الدين. سرعان ما تجاهل نتائج الاستفتاء وأصدر إعلان بمبادئ دستورية تنظم العمل إلى حين الاستفتاء على دستور جديد. ثم اصدر قانونًا للأحزاب أسوأ مما كان في زمن حسني مبارك، وقانون يجرّم "الاحتجاجات الفئوية" لم يكن حسني مبارك قادرًا على إصداره. ومن ثم أجرى الانتخابات لمجلسي الشعب والشوري.

كان واضحًا بأن هذا المسار سوف يعطي الأغلبية للإسلاميين في المجلسين. لقد طالب الإخوان المسلمين قبيل الثورة ببعض الإصلاحات التي لا تمسّ بنية السلطة، ولا تزيح حسني مبارك. ورغم مشاركة شباب منهم فقد رفضوا المشاركة في "إضراب ٢٥ يناير"، وشاركوا فقط بعد ٢٨ يناير حينما توضّحت وجهة الصراع. وسرعان ما قبلوا المساومة حين دعاهم "نائب الرئيس" عمر سليمان. لكنهم ظهروا كحلفاء للمجلس العسكري من اللحظة الأولى. وباتوا يتصرفون وكأنهم هم السلطة. أما السلفيين فقد كانوا ضد "التمرد

علىٰ الحاكم". وكان كل تكتيك المجلس العسكري يصبّ في مصلحة هؤلاء، حيث انعقد تحالف (برعاية أميركية). ولقد لعبت كل أجهزة السلطة (الإعلام والبيروقراطية والأجهزة الأمنية) وكل أساليبها (الضغط وربما التزوير) في مصلحة نجاح كبير لهما.

لكن ما جعل هذه النتيجة ممكنة هو ان قطاع كبير من الشعب، الذي لم يشارك جديًا في الثورة رغم موقفه المؤيد لها، أو الذي كان ليس مع الثورة، أو حتىٰ قطاع ممن كان مشاركًا في الثورة، انطلق من المراهنة علىٰ أن وصول الإسلاميين إلىٰ السلطة يمكن أن يحمل حلولاً للمشكلات التي يعيشونها، وبالتالي يمكن لنجاح هؤلاء أن يقود إلىٰ تحقيق مطالبهم. وكان واضحًا بأن المراهنة تنصبّ علىٰ الإخوان المسلمين (الذين شكلوا حزب الحرية والعدالة) تحديدًا، كونهم كانوا في المعارضة، ويرفضون الفساد، ويقدمون خدمات لقطاعات مجتمعية.

وبالتالي أصبحت كتل مجتمعية ترىٰ بأن تحقيق مطالبها سوف يتحقق من خلال حكم الإسلاميين. وهذا ما قسم "قوىٰ الثورة" بين مراهنٍ علىٰ "المسار الديمقراطي"، وعلىٰ الإسلاميين خصوصًا، وآخر يرىٰ بأن الثورة تسرق، وأنه يجب الاستمرار بها. هنا أصبح يتشكل

"تناقض" بين كتلتين مجتمعيتين، واحدة ترىٰ بأنه يجب إعطاء فرصة للإسلاميين، وبالتالي لا بد من "قليل من الهدوء". وأخرىٰ تعتقد بأن الثورة قد سرقت ويجب استردادها من أجل تحقيق مطالب الشعب. وبالتالي لا بد من الاستمرار بالثورة. لقد أصبح، بالتالي، شعار: الثورة مستمرة، هو الشعار الذي يحكم هذه الكتل. وباتت في مواجهة مزدوجة، مع المجلس العسكري ومع الإسلاميين معًا. لكنها باتت في موقع انتقادي، وربما في مواجهة، مع كتل مجتمعية أخرىٰ ترىٰ بأنها تُفشل التغيير بتهورها.

وضع الثورة

لقد ترسخت هيئات "شرعية" عبر الانتخاب، علىٰ الأقل لدىٰ هذه الكتل المجتمعية التي تدعم هذا المسار (وهي كتل كبيرة)، لكن شرعية الميدان لازالت قائمة. بالتالي نحن إزاء تنازع شرعيتين. لكننا أصلاً إزاء انقسام الطبقات الشعبية ذاتها بين داعم للمسار "الديمقراطي" كمدخل لتحقيق مطالبه، وبين الثوريين الذين لا يرون في هذا المسار طريقًا لتحقيق مطالب الشعب.

الثوريون أعادوا طرح تشكيل مجلس رئاسي مدني كبديل عن المجلس العسكري، لكن من الواضح بأن ما يتحكم بهم هو تصفية

نظام حسني مبارك، دون أن يكون واضحًا الكيفية التي يمكن أن تتحقق مطالب الشعب عبرها. حيث يشدّ بعضهم الميل لتحقيق الدولة المدنية فقط، ويحلم بعضهم بـ "العدالة الاجتماعية"، ويرفض آخرون حكم الإسلاميين، أو حكم العسكر الذي يظنون أنهم باقون في السلطة، وهو الأمر الذي جعل شعارهم هو: يسقط حكم العسكر. أي لازالوا "عنصر سلب" ولم يتحوّلوا إلى عنصر تغيير عبر بلورة بديل يعبّر عن مطالب الشعب ويحققها.

وفي هذا السياق يندفعون في الصراع نحو الحسم، دون تلمس وضع الطبقات، وممكنات ثورة جديدة. إنهم يعتقدون بأن إرادتهم التي اسقطت حسني مبارك قادرة على إسقاط المجلس العسكري والإخوان والسلفيين، دون لحظ انقسام "الشارع"، وميل كتلة مجتمعية مهمة للمراهنة على نجاح الإسلاميين. لقد وقعوا في الإرادوية هنا. وظلوا يعملون في عفوية كاملة رغم كل الزمن الذي مرّ. لهذا لازالوا يطرحون ما هو "سلبي"، أي المطالبة بالسلب من خلال إسقاط الجديد. بمعنى أنهم لازالوا يفتقدون للبديل، سواء كبرنامج أو كبديل سياسي (حزب)، أو بديل طبقي (الدعوة لاستلام الطبقات الشعبية للسلطة).

بينما ينتظر الذين شاركوا في العملية الانتخابية الحلول من قبل الإسلاميين الذين باتوا يسيطرون على مجلسي الشعب والشورى. وهؤلاء يتوجسون من "ثورية" الذين لازالوا يقاتلون في الشوارع. وربما يجري الاعتقاد بأنهم يؤخرون الحلول.

في المستوى السياسي انتصرت الأحزاب الليبرالية (بشقيها الإسلامي والمدني)، وتشكلت سلطة ليست في وارد تغيير النمط الاقتصادي، على العكس باتت تتمسك به. لهذا سوف يحدث التفارق بينها (خصوصًا الإسلاميين) وبين الفئات التي انتخبتها، لأن هذه الفئات تريد حلاً، وسريعًا، لوضعها المعيشي خصوصًا. وستلمس المماطلة والتأخير والتجاهل من قبل حزب الحرية والعدالة الذي راهنت عليه حين انتخبته، الأمر الذي يجعلها تبدأ في التحوّل عن دعمه، وبالتالي ستميل إلى التمرد من جديد. وصيرورة التحوّل هذه لن تكون بعيدة، بل ستكون أقرب مما يمكن أن يجري التوقع، لأن هذه الفئات تنتظر حلولاً سريعة بفعل وضعها المؤسي الذي لا يسمح بانتظار طويل. وهي لن تنتظر انتخابات أخرى، لأنها جرّبت الانتخابات ولم تأتِ بما يحقق مطالبها.

وهو الأمر الذي يؤسس لاستعادة الوضع الثوري الذي يمكن أن يؤدي إلى ثورة جديدة. لكن لا بد من أن تكون هذه المرة غير عفوية، وبالتالي تنحكم لإستراتيجية واضحة. تنطلق من كيفية التعامل مع الوضع الآن، لتصل إلى الاستيلاء على السلطة.

حول التكتيك الآن

في هذا الوضع ما هو التكتيك الضروري؟

أولاً لا يجوز تجاهل بأن هناك شرعيتان الآن. الشرعية التي تطالب بالاستمرار بالثورة إلى حين تحقيق مطالب الشعب، انطلاقًا من أن كل ما تحقق لم يحققها، وأنه لا المجلس العسكري ولا الإسلاميين أمناء على تحقيقها. وهي الشرعية التي بات يمثلها ميدان التحرير، والتي تعبّر عن ذاتها في تحركات مستمرة، تهدأ أو تصعد انطلاقًا من "حماوة" الوضع السياسي. لكنها أيضًا تتسم بالتجريبية، وعدم وضوح المطالب الآنية ودون إستراتيجية واضحة. بمعنى أنها لازالت تخضع لعفوية الثورة ذاتها، دون تقدم مهم. ولازال الشباب غير المسيس أو المسيس قليلاً هو العنصر الأساس فيها.

والشرعية الأخرى هي الشرعية التي نتجت عن الانتخابات، بغض النظر عن كل الملاحظات التي يمكن أن تقال في طبيعة

الانتخابات، والاستعجال في إجرائها والقوانين التي حكمت العمل السياسي قبلها، وأيضًا تحيزات سلطة المجلس العسكري. فقد شارك أكثر من نصف الذين يحق لهم التصويت (رغم ما شابها من تزوير أو تضخيم لعدد المشاركين)، وإذا لم يكن كل هؤلاء هم جزء من الثورة، حيث انتخب كثير ممن لم يشارك (وربما نقول بأن المشاركة الأساسية كانت للوسطيين)، فإن جزء منهم كان مشاركًا فيها. وأن الثورة تهدف إلى تحقيق مطالب معظمهم.

بالتالي إذا كان المجلس العسكري قد أخذ شرعيته من "دعمه" للثورة، وهي الشرعية التي تقلصت فيما بعد على ضوء سياساته، وانكشاف أهدافه، فإن شرعية البرلمان أتت من مشاركة قطاع مهم من الشعب في الانتخابات. لهذا لا يجب تجاهلها، على العكس يجب الانطلاق من فهم ذلك ونحن نسعى لتجاوزها. والمسألة هنا تتعلق بانقسام "الشارع" بين الشرعيتين، وبالتالي اقتناع جزء منه بأن البرلمان أصبح هو الذي سيحقق مطالب الشعب ما دام أتى بحزب الحرية والعدالة الذي هو أصلاً من المعارضة، ويُظنّ بأنه قادر على حل المشكلات الاقتصادية كونه لم يظهر كجزء من الليبرالية المسيطرة، حيث يطرح حلاً "إسلاميًا" يجري الاعتقاد بأنه ليس ليبراليًا، رغم أنه ليبرالي.

وإذا كان التحليل المنطقي يوضّح بأن هذا الحزب لا يمتلك الأسس التي تجعله قادرًا على حل المشكلات المجتمعية، على العكس فإن سياسته تكرّس اللبرلة لأنه ينطلق من المبدأ البسيط القائل بقدسية الملكية الخاصة، وأن الشكل الاقتصادي الأساس في رؤيته هو التجارة. وهذا هو أساس الليبرالية المتوحشة التي تفرضها الطغم الإمبريالية. إذا كان التحليل المنطقي يوضّح ذلك فإن تصريحات قيادييه قبل وبعد الانتخابات تشير إلى أن الإخوان المسلمين لم يختلفوا مع حسني مبارك في سياسته الاقتصادية، الأمر الذي يعني بأنه لن يتحقق تغيير في طبيعة النمط الاقتصادي كنمط ريعي. مما يعني بأن كل مراهنة على حل اقتصادي من قبل الحزب الحاكم الجديد سوف تتلاشى مع مرور الوقت، سواء الآن أو بعد حين. لهذا سوف يتحوّل التأييد والدعم إلى رفض وتمرّد. وبالتالي سوف تعود الكتل الأساسية التي "انشقت" إلى الميدان من جديد من أجل الثورة.

لكن، ليس الانتظار هو المطلوب، بل يجب أن يتحدد التكتيك الذي يسرّع في عملية "الكشف"، أي كشف زيف ما يطرح هذا الحزب، وكل الأحزاب الليبرالية التي شكلت قوام مجلسي الشعب والشورى. إن الانطلاق من رفض ما نتج عن الانتخابات بشكل صريح ومباشر سوف يفضي إلى الاصطدام بتلك الكتل الشعبية التي

لا بد من إعادتها إلى مسار الثورة. كما أن التركيز على إسقاط المجلس العسكري في وضع يراهن جزء من الشعب على كل العملية الديمقراطية سوف يبعد المنخرطين في المسار الديمقراطي، ويوسّع الشقة بين كتلتي الشعب. وأصلاً يجب تجاوز مبدأ الإسقاط نحو تقديم البديل السياسي الاقتصادي والطبقي.

لهذا ليس من بدّ في تسريع كشف سياسة الأحزاب الليبرالية المسيطرة تلك. ويتحقق ذلك من خلال طرح المطالب التي أصبح من الضروري أن يقررها البرلمان، ودفع مؤيدي الشرعية البرلمانية نحو الصراع مع البرلمان وأحزابه. فما دام البرلمان أصبح ذو قرار فيجب أن يقرر. والقرارات الواجبة تتعلق بعدد من المسائل الماسّة بوجود الطبقات الشعبية، والمحدِّدة لمصيرها. والتي يمكن تكرارها هنا كالتالي:

** الحد الأدنى للأجور (والتي تحددت بـ ١٢٠٠ جنيه).

** إيجاد فرص عمل، وتوفير بدل بطالة يساوي نصف الحد الأدنى للأجور.

** العودة للتعليم المجاني، وفرض تحسين الدراسة، وتحقيق استقلالية الجامعة.

** تحقيق الضمان الصحي لكل فرد، ومراقبة مشافي الدولة.

** إصدار قوانين تتعلق بمحاكمة رجالات النظام السابق، تنطلق من الشرعية التي فرضتها الثورة.

** إعادة بناء العقيدة الأمنية والعسكرية، وإعادة تأهيل الشرطة والأمن على ضوء ذلك، لكي يكونوا في صف الشعب.

هذه مطالب أصبح من صلاحيات مجلس الشعب التقرير فيها، وبالتالي يجب أن يقرر. وأظن بأن كل الحراك في الميدان وفي المدن الأخرى يجب أن يتركز على ذلك، بعد أن أصبح مستحيلاً فرض مجلس رئاسي مدني (ولقد بات هذا المطلب من الماضي لأنه جرى التخلي عنه في اللحظة التي كان من الضروري التمسك به)، ومستحيل إسقاط المجلس العسكري وهو يتحضّر للمغادرة بعد فترة وجيزة. وأيضًا لم يتبلور بديل واضح يستحق الثورة من أجله. فالمهمة الآن هي كشف زيف أقوال الأحزاب المنتصرة، وتحقيق القطع بينها وبين الفئات الشعبية التي انتخبتها وراهنت على أن تحقق لها مطالبها.

الشغل يجب أن ينصبّ على إصدار قوانين من مجلس الشعب تتعلق بالحد الأدنى للأجور، ولمحاربة الفساد ومحاكمة "العهد البائد"، ومن أجل هيكلة الأمن والشرطة على ضوء عقيدة تنطلق من

خدمتهم للشعب. لا يجوز تجاهل مجلس الشعب الذي هو شرعية قائمة، لكن يجب أن يُطلب منه ما يخدم الطبقات الشعبية، لكي يتكشف تناقضه مع هذه الطبقات. لكن أيضًا دون أن يصبح مجال مراهنة، بل أن يكون واضحًا بأن الشغل هنا من أجل كشف طبيعة المجلس، وانحياز الأحزاب التي سيطرت عليه.

وهذا يفرض تكتيكًا مختلفًا للحراك المستمر، فليس المطلوب التصعيد إلى الحد الأقصى (مثل المطالبة بإسقاط المجلس العسكري، أو حتى الإخوان) بل المطلوب الحشد من أجل فرض المطالب، والعمل على تحشيد الفئات التي تراهن على المجلس ذاته.

فإذا لم يظهر إلى الآن تنازع بين الشرعيتين، الشعبية والبرلمانية، فمن الضروري الشغل على تحقيق التنازع من أجل تكريس شرعية الميدان، وتحويلها إلى بديل عن كل شرعية اخرى. وهذا ليس ممكنًا إلا من خلال كسب الفئات التي تراهن على المسار الديمقراطي، وعلى أن يحقق حزب الحرية والعدالة، او البرلمان عمومًا، مطالبها.

في الوقت ذاته لا بد من "طرح فكرة" تشكيل مجالس مجتمعية، والدفع لبناء نقابات واتحادات تمثّل العمال والفلاحين الفقراء. كل ذلك في سياق السعي لاعطاء شرعية الميدان شكلها العملي، الذي

يتمظهر في كل أشكال تنظّم الشعب. فالميدان هو لحظة احتجاج، لكن لا بد من أن تتهيكل في مجالس شعبية ونقابات عمالية ومهنية، واتحادات تمثّل فئات نوعية (المرأة، الطلاب، المعطلين،...). ولا بد من زرع ثقافة العمل الجمعي في إطار العمل والمهن، لكي يكون ممكنًا أن تتشكل في لحظة معينة سلطة بديلة من الشعب.

هذا هو جوهر التكتيك الضروري الآن.

الفصل الثالث

الثورة والدولة :

نشوء دولة الإخوان المسلمين

انتهت ثورة ٢٥ يناير في اللحظة التي أعلن فيها عمر سليمان (مجبرًا) تنحي حسني مبارك. فقد ظنّ الشعب المحتشد في الساحات (خصوصًا في ميدان التحرير) أنه انتصر، وأن "المجلس العسكري" قد نفّذ وصية الثورة. لكن، بعد شهرين، اكتشف بأن هذا المجلس هو ضد الثورة، وأن حركته قامت من أجل إجهاضها. في هذه اللحظات دخلت البلاد في صراع بين المناورات السياسية التي تحكّم فيها "المجلس العسكري" بتنسيق مع الإخوان المسلمين الذين باتوا يعتقدون أنهم هم السلطة، وبين الشباب الذي قرر أن يستمر في الحراك من أجل تجذير الثورة، وتحقيق ما ظن أن "المجلس العسكري" سوف يحققه. ما طغى هو المناورات السياسية رغم استمرار الحراك وتصاعده. وما هدف إليه "المجلس العسكري" هو ترتيب صيغة "ديمقراطية" توصل الإخوان المسلمين إلى السلطة، وفق تقاسم متوافق عليه بينهما. هذا ما حصل، دون أن يعني أن الأمور قد انتهت.

تكتيكان للثورة

جرت الدورة الأولى ثم الثانية وانتهت الدورة الثالثة والأخيرة من انتخابات "مجلس الشعب" رغم أن ميدان التحرير كان مشتعلاً، واستمر كذلك. وكأن مصر تسير في طريقين، أو تؤسس لشرعيتين،

شرعية الانتخابات التي تنطلق من مبدأ الديمقراطية، وبالتالي الخطوات التي قررها المجلس العسكري بعد تنحية حسني مبارك. وشرعية الشارع الذي انتفض في ٢٥ يناير ٢٠١١ وفرض تنحية مبارك، والذي لازال ينتفض لأنه لم يلمس بأن أي تغيير قد تحقق، سوى التغيير الشكلي الذي سوف تنتجه الانتخابات، وهو تغيير لا يشعر بأنه يعبّر عنه في كل الأحوال.

من خلال الشرعية الانتخابية بدأ المجلس العسكري حربًا حقيقية ضد المعتصمين في الميدان وأمام مجلس الوزراء، تطاول حتى قارب الحالة السورية في العنف الدموي في بعض اللحظات. فتحت حجة الشرعية الديمقراطية والتحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية وإقرار دستور جديد أصبحت شرعية ميدان التحرير مسقطة. حيث ربما قرّر حسم هذه الاستمرارية التي اتسمت بها الانتفاضة، والتي هدأت على ضوء فهم بأن المجلس العسكري سوف يحقق مطالب الشعب، ثم أصبح من الضروري الضغط عليه لتحقيقها عبر مليونيات متتالية. لكن توصل الشباب إلى أن المجلس العسكري يعمل على إعادة إنتاج نظام مبارك، وأنه هو هو نظام مبارك، لهذا بدأ النشاط من أجل استمرار الثورة إلى حين تحقيق مطالب الشعب، التي لم تكن أصلاً رحيل مبارك فقط، بل كانت إسقاط النظام من أجل سلة

مطالب طُرح بعضها في بيان الدعوة لـ "إضراب" ٢٥ يناير، واستكمل فيها بعد في مطالب أكثر جذرية تمس وضع الشعب، ومطلب تشكيل مجلس رئاسي يقود المرحلة الانتقالية، ويعمل على صياغة دستور جديد، ومن ثم يحضّر لانتخابات برلمانية. هذه هي الشرعية التي تبلورت في الميدان، وهي الشرعية التي لازالت تفرض الاعتصام في الميدان إلى الآن.

لكن كان ثمن تنحية مبارك (في لقطة كوميدية أدارها وزير الدفاع وقتها ونفّذها نائب الرئيس حينها) هو تحكّم المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية، وصياغتها بما يسمح بتكريس سلطته أولاً، ولكي تنتج برلمانًا، ومن ثم حكومة، لا يخرجان عن نظام حسني مبارك، من حيث النمط الاقتصادي، والمصالح التي تحكمه (ومنها مصالح كبار ضباط الجيش، والمافيات التي نمت على هامش السلطة وأصبحت هي السلطة)، وتكريس "ديمقراطية" لا تتجاوز كثيرًا "ديمقراطية" حسني مبارك، لكنها هذه المرة توسّع قاعدة المشاركة السياسية من خلال جعل الإسلامين (الإخوان والسلفيين) هم أساس الشكل السياسي الذي تنتجه، بتحالف مع ليبراليين يمثلون تلك المافيا.

في هذا السياق جرى الاستفتاء حول تعديل الدستور، والمعركة التي خيضت حول التعديلات، والتي كان الهدف منها هو تكريس سطوة الإخوان والسلفيين في معركة مفاجئة، وخيضت بشكل غير محسوب من قبل القوى الأخرى، وخصوصًا شباب الثورة. ثم كرّس دستورية مرحلته بإعلان دستوري، وحدَّد الانتخابات في موعد "قريب" لا يسمح بإعادة بناء الدولة (الأجهزة الأمنية والإدارات) والسياسة (الأحزاب، خصوصًا الأحزاب التي يجب أن تعبّر عن الانتفاضة ذاتها بعد أن تبيّن أن كل الأحزاب، بما فيها الإخوان، لم تشارك فعليًا في الانتفاضة، ولم تطرح مطالب الشعب، وبالتالي لا تستطيع تحقيقها).

لم تنجح "صحوة" الشباب منذ نهاية مايو، وخصوصًا في يوليو، في وقف هذا المسلسل، سوى ربما في تأخير الانتخابات إلى نهاية نوفمبر. والآن تتصادم الشرعيتان، لكن في وضع تبدو فيه شرعية "الانتخابات" أقوى (أي شرعية المجلس العسكري)، لأنها تؤشر إلى انتصار الديمقراطية. وليبدو أن ما يجري في الميدان هو تخريب، وتشويش على الانتصار الذي حققته الثورة، التي هي ليس غير هؤلاء الذين في الميدان. وهذا، ربما، هو "سر" قوة المجلس العسكري وهو

يتصدىٰ للثورة. لقد انقلبت الأمور، فبات الشعب هو "الثورة المضادة"، والمجلس العسكري هو الثورة.

خطأ الشباب يتمثّل في أنهم لم يلحظوا بأن الجيش هو غير المجلس العسكري، وأن "دعم" هذا الأخير للانتفاضة لم يكن سوىٰ تصفية حساب مع حسني مبارك، لوقف عجلة التوريث، مع استمرار البنية التي أقامها، التي درّت عليهم جزءًا مهمًا من الدخل الوطني (يقال بأن الاقتصاد المملوك تحت إمرة الجيش يساوي ٢٠-٣٠٪ من الدخل الوطني).

لكن يبدو واضحًا بأننا إزاء اصطراع بين شرعيتين، شرعية الانتخابات التي صيغت من أجل تكريس استمرار الماضي، وشرعية الميدان التي تؤسس للمستقبل. ولا يبدو أن الوضع قد وصل إلىٰ انتصار أحدهما، رغم "المشروعية" التي تلف الانتخابات لأنها تشير إلىٰ تحقيق ما هو "ديمقراطي"، رغم أن الشرعية الأخرىٰ هي شرعية الثورة ذاتها التي تجري "سرقتها". فالصراع هنا هو بين إعادة إنتاج البنية ذاتها، طبقيًا خصوصًا، وبين تغيير كلية وضع الشعب من حيث تغيير النمط الاقتصادي والبنية السياسية التي عبّرت عنه. ولهذا لا بد

من تحليل الوضع انطلاقًا من هذا الانقسام الواقعي، لتلمس الأفق الذي ينفتح، والى أين يمكن أن يوصل.

شرعية الديمقراطية

فلا شك في أن اللحظة الراهنة هي لحظة حرجة، لأنها اللحظة التي يتقاطع فيها منطقان، الأول ينطلق من أن الثورة انتصرت وحققت أهدافها، حيث فتحت الأفق لصيرورة ديمقراطية هي التي سترسم طابع النظام الجديد، والثاني يرى بأن ما تحقق لا يفي بتحقيق مطالب الشعب الذي انتفض، والذي تحدد في العمل والأجر والأرض والتعليم والصحة، والدولة المدنية، لأن الوضع لازال على هذا المستوى كما هو، والدولة التي تتشكل لا تختلف عن دولة حسني مبارك ملفوفة بثوب أصولي. وهذا التقاطع هو الذي يوجد الصراع القائم الآن، والذي يمكن أن يستمر، لأنهما منطقين متناقضين.

وهو الأمر الذي يفرض علينا أن نتلمس وضع كل منهما. ولا شك في أن المنطق الأول هو الأقوى لأنه يقوم على أربعة عناصر مهمة، و"مغرية". العنصر الأول يتعلق بأن الأمور سارت نحو الانتخابات، وتشكيل مجلس شعب تكون مهمته هي كتابة دستور جديد، يرسي أسس النظام الجديد. وهذا مطلب كبير طالما رددته

"النخب" والأحزاب طيلة عقد كامل (على الأقل) من الصراع من أجل الديمقراطية. ولقد تمحور الصراع طيلة العقد الأول من الألفية الجديدة حول رفض التمديد والتوريث، وهو ما كان يبدو تركيزًا على شخص الرئيس وعائلته. وربما كان من ذكاء المجلس العسكري أنه حقق هذا المطلب، الأمر الذي أشعل فرحًا هائلاً في ميدان التحرير، ولدى الشعب المصري عمومًا.

وبالتالي، تأثرت فئات مجتمعية عديدة بهذا "الوعي"، وأصبح الخروج من الأزمة يمرّ بالانتخابات، وبالنتائج التي تفرزها. لهذا مالت لدعم خيار الانتخابات، وشاركت فيها، وأصبحت تعتقد بأن المتظاهرين هم مشوشون على أقل تقدير. وهو الوضع الذي فرض مشاركة كبيرة في الانتخابات، وتقليص الفئات المشاركة في ميدان التحرير.

العنصر الثاني يتعلق بالموقف من الجيش، ومن الاعتقاد بأنه وقف مع الانتفاضة، وأسهم في انتصارها. كما أنه جيش وطني، حارب الدولة الصهيونية، وطرد الملك وأسس الجمهورية قبل ذلك. وأنه فوق "الشبهات"، وممنوع المسّ. لهذا أصبح هناك من يوافق على السياسات التي يتبعها المجلس العسكري، ومنها الانتخابات. وبات

هناك من يريد أن يعطيه فرصة من أجل تحقيق المطالب الأخرىٰ. وهذا الأمر كان يعزز من الفئات التي تدعم مسار الانتخابات، والنتائج التي سوف تفرزها.

العنصر الثالث يتعلق بأن المعارضة التقليدية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، تساوقت مع منطق المجلس العسكري، وأصبحت ترىٰ بأن الانتفاضة انتهت، وبات من الضروري الانتقال إلىٰ "نظام ديمقراطي" من بوابة الانتخابات التي ستأتي بمجلس يجعلها تصيغ هي الدستور الجديد. وهذه الأحزاب لم تشارك فعليًا في الانتفاضة ولكنها تريد الآن أن تصبح هي المنتصرة، والتي تستحوذ علىٰ نتائجها. وأن تكون هي السلطة الجديدة.

والعنصر الرابع يتعلق بأن كل الفئات التي ظلت تدافع عن نظام مبارك، والتي شكّل قسم منها القاعدة التي أنتجت البلطجية، وكان قسم آخر يرفض الانتفاضة ويحرّم الخروج علىٰ الحاكم، وهي القاعدة السلفية التي كانت سند سلطة مبارك، وستكون سند السلطة الجديدة، باتت تدافع عن المجلس العسكري وعن سياساته، وتعمل علىٰ فرض منطقه، ونجاح الخطوات التي يقوم بها، لأنها تخدم الطبقة الرأسمالية المافياوية التي يعمل هؤلاء لديها، أو يرتبطون برابط مصلحي معها.

لهذا فإن الوضع العام يشير إلى أن الميل الشعبي هو نحو إنجاح الانتخابات، ودعم خطوات المجلس العسكري. وبالتالي يصبح كل استمرار للتظاهر أو الإضراب أو أي شكل من أشكال الاحتجاج هو "تخريب"، و"تآمر". إنها "مطالب فئوية"، من منظور أنها ضد مصالح الشعب ككل. ولهذا فإن ميزان القوى، نتيجة هذه العناصر، يميل إلى دعم "الديمقراطية" من قبل فئات شاركت في الانتفاضة، وأخرى لم تشارك أصلاً فيها، أو كانت ضدها. وموقف هذه الأخيرة نابع من معاداتها للانتفاضة أصلاً. ويكون "النصر" هو لهذا الخيار، الآن على الأقل. فالأمور تبدو وكأنها سائرة نحو تأسيس دولة ديمقراطية، التي ستأتي بالحلول لمشكلات الشعب كما عممت الأحزاب المعارضة كلها قبل الانتفاضة، وأيضًا خلالها.

لكن، الشعب لازال في الشارع، وميدان التحرير لم يخلُ من مئات الآلاف. وأشكال الإضراب والاعتصام والتظاهر تملأ كل شوارع مصر. لهذا فإن المنطق الثاني الذي يتعلق باستمرارية الانتفاضة يُمارس واقعيًا من قبل فئات مجتمعية، هي ليست كل المشاركين في الانتفاضة في ٢٥ يناير، لكنها جزء مهم من هؤلاء. وسنلمس بأن ما يجعل هؤلاء لا يقعون في وهم "التغيير الديمقراطي"، ويكتشفون بأن المجلس العسكري هو "ضد الثورة"، وأن الانتخابات الآن لا تفعل

سوى إعادة إنتاج نظام مبارك مغطى بآيات الله الحسنى التي يغدقها حزب الحرية والعدالة (واجهة جماعة الإخوان المسلمين). ما يجعل هؤلاء يكتشفون كل ذلك هو أنهم من الفئات المفقرة إلى حدّ أنها لا تستفيد من كل التغيير "الديمقراطي"، وربما لا يهمها أصلاً، وبالتالي ستبقى تقاتل من أجل تحقيق مطالبها في العمل والحد الأدنى للأجر، والظروف المعيشية الأفضل. وفئات فقدت أبناءها في الانتفاضة ولم يجرِ تعويضها. وهناك الفئات الشبابية التي لعبت دورًا محوريًا في الانتفاضة، واكتشفت لعب المجلس العسكري، مما فرض تجذير مواقفها، ودفعها إلى السعي لفرض قيادة مختلفة للمرحلة الانتقالية هي مجلس رئاسي مدني يختاره الشعب، وأجندة أخرى تبدأ بإقرار دستور جديد.

وإذا كانت الفئات المفقرة لا خيار أمامها سوى الاستمرار إلى حين فرض تغيير النمط الاقتصادي بما يسمح بإيجاد فرص عمل وزيادة حقيقية للأجور، وإعادة بناء التعليم والصحة، فإن الفئات الشبابية سوف تلمس بأن طرحها قد تجاوزه الزمن، لأن هناك من يعتقد بأن الانتخابات قد أصبحت أمرًا واقعًا، أو لأنه يجب أن يرتبط بتغيير النمط الاقتصادي. حيث أن كل الذين يمكن أن يتشكل منهم المجلس الرئاسي على أساس التوافق هم ممن ليس لديهم خلاف عميق

مع النمط الاقتصادي الريعي المافياوي القائم، ومن لديه ملاحظات فهي لا تطال النمط ذاته (أي لا تسعى لبناء الصناعة وتطوير الزراعة، وتعزيز دور الدولة لتحقيق ذلك). وربما هذا الوضع هو ما يجعلها أضعف الآن، ؛ حيث لا يبدو أن الخلاف سيكون كبيرًا في الحال الراهن (أي عبر سياسة المجلس العسكري) أو وفق الصيغة التي يطرحها هؤلاء، التي ربما تؤسس لديمقراطية "جدية"، أو تجذير بنية النظام الديمقراطي (وليس ذلك مؤكدًا). فالديمقراطية الممكنة في ظل اقتصاد ريعي هي "ديمقراطية" حسني مبارك، وربما أوسع قليلاً. وربما يكون هذا السياق هو سياق تبلور وعي الفئات الشبابية وتجذيره، لأن في ذلك تبلور المطابق السياسي لأهداف الانتفاضة، وفتح أفق التغيير الحقيقي، الذي يحقق مطالب الطبقات الشعبية.

الآن، سيبقى المنطقين يتصارعان، وإذا كان المنطق "الديمقراطي" سوف يفرض تأسيس برلمان يصيغ دستور "جديد"، فإن ميدان التحرير سوف يبقى نشطًا نتيجة استمرار الحراك من قبل الفئات الشعبية المفقرة. وما سيزيد من فاعليتها هو التحوّل الذي سيجري في موقف الفئات الشعبية التي تراهن الآن على الانتخابات. فليس موقف هذه الفئات نابع من تمسكها بالديمقراطية بل نتيجة شعورها بأن ما يجري سوف يوصل قوى تحقق مطالبها، وهي هنا

تراهن على الإخوان المسلمين، أو على بعض الأحزاب الليبرالية. وهي المطالب التي تتعلق بالعمل والأجر. وبالتالي سوف تتلمس بالتجربة أن الأحزاب التي ستصل إلى السلطة لا تمتلك حلولاً لهذه المطالب، وأنها تتمسك بالنمط الاقتصادي القائم، الذي أوصلها إلى وضعها الراهن. والإخوان هم كذلك ليبراليون في الاقتصاد، وسيحافظون على الوضع القائم فيما إذا شكلوا الحكومة (كما يبدو من نتائج الانتخابات).

هذا الأمر سوف يدفع هؤلاء المفقرون إلى الالتحاق بميدان التحرير، فلم يعد من وقت ينتظرون فيه تحقيق مطالبهم. وهذا الوضع هو الذي سيعيد الانتفاضة إلى الواجهة، ويفرض توسيع الحراك، وتصاعد الصراع. مما يفرض انقلاب الوضع لمصلحة التغيير الثوري.

الشعب سوف يعود إلى الميدان بالضرورة، وبالتالي ستسقط المراهنة على طريق الانتخاب. وستسقط الأحزاب التي جرت المراهنة عليها، وهنا الإخوان المسلمون خصوصًا. لكن هل يكون الشباب الثوري قد أسس حزبه القادر على استلام السلطة لتحقيق مطالب الطبقات الشعبية؟

التحدي هنا. والضرورة تفرض أن يتأسس الحزب المعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء.

برلمان الثورة لم ينتخب بعد

إذن بعد عام من ثورة يناير ٢٠١١ انعقد مجلس الشعب الذي جرىٰ انتخابه علىٰ مدىٰ شهرين ونصف، ولقد سارع الإعلام إلىٰ إطلاق اصطلاح "برلمان الثورة" عليه.

هل هو برلمان الثورة؟

من يقارب وجوه الذين خاضوا الصراع في الشارع خلال ثمانية عشر يومًا من الثورة بوجوه الجالسين في قاعة مجلس الشعب سيلمس فارقًا هائلاً، سواء في العمر أو في الوضع الطبقي. فبمعزل عن عدد قليل من الشباب الذي برز خلال الثورة نجد كهولة تلف المجلس. لكن المسألة الأهم تتعلق بالمصالح التي يمكن أن يمثلها المجلس، وعلاقة هذه المصالح بالمصالح التي حرّكت الطبقات التي خاضت الثورة. وأيضًا بطبيعة الأحزاب التي سيطرت علىٰ المجلس ودورها في الثورة ذاتها.

فقد سيطر على المجلس أحزاب "دينية"، وأقل أحزاب "ليبرالية". بعضها لم يشارك في الثورة، بل كان ضد "الخروج على الحاكم"، وبعضها شارك متأخرًا، وسرعان ما ساوم منذ الأيام الأولى للثورة، حين فتح حسني مبارك قناة حوار مع المعارضة عبر "نائبه" عمر سليمان. فحزب النور السلفي هو تعبير سياسي عن الحركة السلفية التي كانت تهيمن على قطاعات مجتمعية "كبيرة"، وكانت تدفعها إلى "الابتعاد" عن السياسة، وأحيانًا دعم سلطة حسني مبارك. وتمحور نشاطها فيما يتعلق بما هو "ديني". وحين بدأت الثورة في ٢٥ يناير حرّمت الخروج على الحاكم، مبعدة قطاعات مجتمعية، هي مفقرة، عن خوض الصراع ضد النظام. لكنها اليوم، من خلال حزب النور، تشكّل الكتلة الثانية في البرلمان بنسبة ٢٣٪ من المقاعد.

وجماعة الإخوان المسلمين، التي حصل حزب الحرية والعدالة التي يعبّر عنها على العدد الأكبر من أعضاء البرلمان، لم توافق على المشاركة في إضراب ٢٥ يناير ٢٠١١، رغم أنها لم تستطع منع شباب الجماعة من المشاركة فيه. ولقد قدّمت لنظام حسني مبارك مطالب "إصلاحية" تتعلق بحل مجلسي الشعب والشورى نتيجة التزوير الفاضح الذي شاب الانتخابات، وإجراء إصلاحات دستورية، وبعض المطالب الاقتصادية. لكنها انضمت بعد اليوم الثالث

(٢٨/ ١/ ٢٠١١) حينما رأت بأن الثورة قد انطلقت فعلاً. ومن ثم سرعان ما ذهبت للمساومة بعد تعيين عمر سليمان نائبًا للرئيس وتكليفه بالحوار مع المعارضة، وأخذت تعمل على التهدئة بعد ذلك إلى حين تنحية حسني مبارك. وبالتالي دعمت خطوات المجلس العسكري، والتزمن سياسته، بما في ذلك الهجوم على كل أشكال الاحتجاج التي استمرت، معتبرة كما المجلس العسكري أنها "مطالب فئوية".

وأيضًا فإن حزب الوفد الذي شارك زعيمة في تظاهرات اليوم الأول (٢٥ يناير) سرعان ما توجه إلى الحوار مع النظام بعد أن تولى عمر سليمان هذا الملف. ومعروف تاريخه الإصلاحي، وسياساته العامة. ربما حزب الوسط وقائمة الثورة مستمرة كانا قد ظلا مستمرين في الثورة، وكذلك بعض القطاعات الليبرالية.

بمعنى أن ٣٩٩ عضوًا في المجلس من أصل ٥٠٥ هم ممن كان ضد الثورة أو مساومًا عليها من اللحظة الأولى، وأن معظم الباقي لم يكن أكثر من مستفيد منها، أما ممن كان معها إلى النهاية فهم أقل القليل، من الشباب وبعض اليسار.

الآن، ما هو جوهر مطالب الثورة؟ وهل يحقق البرلمان هذه المطالب؟

هذا في مستوىٰ المشاركة في الثورة، في المستوىٰ الآخر لا بد من أن نلمس مسألة هل أن البرلمان الجديد يعبّر طبقيًا عن الطبقات التي خاضت الثورة؟

بالتأكيد لم تكن الثورة من أجل انتخابات تغيّر الأشخاص الذين يدخلون مجلس الشعب، أو الأحزاب التي تسيطر، أو الرئيس الذي سيأتي. وليس –فقط– من أجل انتخابات حرّة وشفافة، بل كانت من أجل إسقاط النظام الذي هو ليس الرئيس وبعض بطانيته ومجلسي الشعب والشورىٰ المفبركين فقط، بل هو بُنىٰ قبل أن يكون أفرادًا. فهو بنية اقتصادية تشرَّع في قوانين، وتمارس بحماية السلطة القهرية. وهو بنية أمنية تنطلق من "عقيدة" تؤسِّس الأجهزة الأمنية (الشرطة والمخابرات) علىٰ أساسها، وهو تدريب لأفراد هذه الأجهزة علىٰ ضوء تلك العقيدة. وهو كذلك آليات إعادة إنتاج للبنية ذاتها من خلال السيطرة علىٰ آليات الانتخاب والترشّح.

وحين انتفض الشعب أعلن عن مطالب كان يطرحها منذ زمن، منها الحد الأدنىٰ للأجور الذي تحدد بقرار قضائي بـ ١٢٠٠ جنيه،

ومعالجة مسألة البطالة، وأزمة الأرض التي جرت إعادتها إلى الملاّك القدامي ومشاكل الفلاحين التي نتجت عن ذلك، ومئات القضايا التي كانت تشير إلى الأزمات التي تعيشها، ومنها ممارسات الشرطة والأجهزة الأمنية، والسيطرة على الإعلام، والانحياز لفئات تمارس النهب العاري. وكل ذلك يفرض تغيير النمط الاقتصادي من أجل تحقيق المطالب، وتغيير كامل بنية الدولة لكي تعبّر عن الشعب، وتساعد في تحقيق مطالبه. وكذلك تغيير "العقيدة الأمنية"، وتأهيل الشرطة والأمن وفق عقيدة تخدم الشعب وليس النظام. لكن يبقى المفصل الجوهري هو تغيير النمط الاقتصادي بما يستوعب البطالة وزيادة الأجور وإعادة تأهيل البنية التحتية والتعليم والصحة. وأساس النمط الاقتصادي القائم هو تحوّله إلى اقتصاد ريعي (غير منتج)، وتمركز الثروة في أيدي أقلية ضئيلة بينما تفقر الكتلة الأضخم من الشعب. لقد انهارت الصناعات، والزراعة والبنية التحتية والتعليم والصحة، نتيجة تحوّل الاقتصاد إلى اقتصاد خدمات وعقار وسياحة وتجارة وبنوك، متمركز في يد تلك الأقلية.

هل تساعد توجهات الأحزاب الجديدة في البرلمان في حل كل هذه المشكلات؟

ما صرّح به قادة حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) هو أنهم لم يكونوا يختلفون مع السياسة الاقتصادية التي كانت في زمن حسني مبارك، ولقد طمأنوا كل "الرؤوس" الاقتصادية التي نهبت في ذلك الزمن. وبالتالي فهم ليسوا في وارد إعادة النظر في النمط الاقتصادي، ربما يجري التركيز على بعض مظاهر الفساد، لكن دون المسّ بالنمط ذاته. وأيضًا لم يختلف حزب الوفد مع السياسة الاقتصادية التي حكمت نظام حسني مبارك، وهو حزب ليبرالي "عريق"، والليبرالية كانت في أساس الاقتصاد المصري، والتي أفضت إلى كل المظاهر التي أشرت إليها، وكانت في أساس اشتعال الثورة. كذلك سنجد بأن الكتلة المصرية هي تعبير عن الرأسمالية بكل مكوناتها، بما في ذلك حزب التجمع والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

ربما حزب النور هو من سيشكل المفاجأة في هذا المجال. فقد ضم فئات غير سياسية (سلفية)، لكنها في الغالب مفقرة، ومهمشة. ولقد دخلت السياسة من خلال مشاركة الحزب في الانتخابات، وبالتالي تفككت "السلطة الدينية" التي كانت تعزل هؤلاء عنها، أو تحرّمها عليهم، من أجل إبعادهم عن الفعل السياسي خدمة لسلطة حسني مبارك. وإذا كان وجودهم في البرلمان يعبّر الآن عن ارتباطهم بالسلطة ذاتها كونها كانت الراعية لوجودهم طيلة سنوات حكم

حسني مبارك، وهم هنا سوف يدافعون عن النمط الاقتصادي ذاته، فإن دخول قاعدتهم ميدان السياسة سيقود إلى تشكيل الوعي لديهم انطلاقًا من الوضع الطبقي المفقر، الأمر الذي قد يدفع كتل منهم في البرلمان وفي الشارع إلى التحوّل التدريجي نحو التعبير عن مطالبهم كمفقرين. وبالتالي سوف يسيرون في اتجاه مختلف، شعبي، وربما يساري، رغم مصالح قيادات وزعامات منهم.

في كل الأحوال فإن الكتلة الأكبر في المجلس، والتي باتت هي المهيمنة، لا شك في أن لديها مصالح مناقضة للمطالب الشعبية، ولا تملك رؤية اقتصادية تحل المشكلات التي يعيشها الاقتصاد المصري، كونه اقتصاد ريعي غير منتج، وبالتالي لا تملك رؤية لتحقيق مطالب العاطلين عن العمل والمفقرين، أو مشكلات التعليم المنهار والصحة والبنية التحتية، على العكس من ذلك فإن مصالح هذه الكتلة سوف تفرض التمسك بالنمط الاقتصادي الذي تبلور زمن حكم حسني مبارك. فهم طبقيًا التعبير عن الرأسمالية بفروعها المتعددة، سواء الإخوان الذين مثّلوا البنى التقليدية، ومن ثم أصبحوا التعبير عن فئات التجار التقليديين، الذين تشابكوا مع الرأسمال الخليجي (النفطي)، ومن ثم باتوا جزءًا من مال ريعي مضارب وسمسار. أو الوفد الذي هو حزب الليبرالية بالأساس، والمعبّر عن فئات من

الرأسمالية التي انبثقت من كبار ملاّك الأرض. أو الكتلة المصرية التي بعضها هو من الرأسمالية (نجيب سويرس)، وبعضها الآخر يعبّر سياسيًا عن مشروع برجوازي ليبرالي (الحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع).

إنه بالتالي برلمان "الرأسمالية المنحطة"، بتلويناتها المتعددة، التي كانت في الماضي في وضع تناقضي نتيجة ميل مافيات نظام حسني مبارك للهيمنة الشاملة على الاقتصاد الريعي المتشكل، لكنها باتت الآن موحدة. وهو مطعّم ببعض الأفراد الذين ربما يشيرون إلى ملامح ما من الثورة، الديمقراطية والطبقية. وهو بالتالي برلمان إعادة إنتاج النظام القديم في شكل جديد، ووفق انتخابات أريد لها أن تظهر في أبهى شكل ديمقراطي، لكنها لم تكن سوى تكرار لانتخابات كانت تجري في السابق، لم تزوّر لمصلحة حزب السلطة الجديد، لكنها تأسست على إخضاع آليات السلطة القديمة من أجل إنجاحه.

وهو لا يحمل، بالتالي، حلولاً للمشكلات المجتمعية التي كانت في أساس انفجار الثورة، على العكس سيعمل على تكريس النمط الاقتصادي الذي أوجدها. وبالتالي سوف يكرس العلاقات العربية والدولية التي كانت قائمة دون تغيير يُذكر. ولسوف تبقى

الديمقراطية ذاتها معلّقة ومهزوزة، لأن "الحكام الجدد" سوف يدافعون عن سلطتهم في مواجهة حركة الاحتجاج التي ستبقى مستمرة نتيجة بقاء المشكلات ذاتها. ولسوف تستخدم كل المبررات التي كان يرددها النظام القديم، سواء فيما يتعلق بالعجز عن حل المشكلات أو بالكبت السياسي وممارسة العنف. وفي كل الأحوال لا يمكن لاقتصاد ريعي أن يقيم ديمقراطية حقة، لأنه ببساطة يهمّش الكتلة الأكبر من الشعب.

لهذا سوف ينشأ وضع يتسم بـ "عدم استقرار" سياسي، لا يسمح بتشكيل حكومة مستقرة. وسوف تتغيّر التحالفات في البرلمان نتيجة التناحر بين الأحزاب المنتصرة، المتحالفة الآن، نتيجة الأزمة المجتمعية من جهة، لكن نتيجة علاقة حزب الحرية والعدالة بـ "العسكر" من جهة أخرى. وأيضًا نتيجة استمرار الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج، خصوصًا في ميدان التحرير، التي سوف تنعكس عجزًا حكوميًا ظاهرًا.

وإذا كانت نجحت الأحزاب الأصولية بأصوات فئات مفقرة راهنت على أن تحلّ هذه الأحزاب مشاكلها، فإن هذه المراهنة سوف تسقط سريعًا نتيجة أن هذه الفئات لا تمتلك ترف الانتظار الطويل،

بعد أن نهضت للثورة أصلاً بفعل عجزها عن الانتظار. ولهذا سيتسع الاحتجاج نتيجة عودة كل المفقرين الذين خاضوا الثورة، وليصبح الصراع واضحًا كصراع بين الشعب المفقر، والذي يطمح لبناء دولة مدنية ديمقراطية، تؤسس لنمط اقتصادي يتضمن حل مشكلاته، وبين الرأسمالية بمختلف "شرائحها" وأحزابها، الإسلامية والليبرالية و"المجلس العسكري". صراع سوف ينحكم لهدف واضح يتمثّل في إسقاط الطبقة المسيطرة ونظامها بمجمله.

فقد سقط الرئيس، وجرى عزل جزء هامشي من حاشيته، والآن لا بد من إسقاط الطبقة المسيطرة ونظامها وأحزابها كلها، من أجل تحقيق التغيير الجذري الذي يفتح على حل مشكلات الطبقات الشعبية. وهنا يكون تغير النمط الاقتصادي في أساس كل هذه العملية.

هذا هو هدف الثورة الثانية، التي ستكون ممكنة بعد أن تسقط المراهنة التي عقدها جزء من الشعب على الأحزاب التي أصبحت هي البرلمان الجديد، وعلى "الطريق الديمقراطي". وهذا الأمر لن يأخذ زمنًا طويلاً كما أشرنا، لأن الشعب لا يمتلك ترف الانتظار. هذا ما بدأ يظهر في الذكرى الثانية للثورة. فخلال الفترة التي سبقت الذكرى

كانت انتخابات الرئاسة قد حصلت، وجرى "انتخاب" محمد مرسي الإخواني رئيسًا، لكن بعد حل مجلس الشعب وإبقاء مجلس الشورى الذي سيطر عليه الإخوان أيضًا. وجرى إقرار دستور لم تعترف به المعارضة (جبهة الإنقاذ). وبالتالي انفتح صراع جديد.

عن التغيير وتغيير التغيير

ما يجري في مصر ملفت، ربما للذين اعتقدوا بأن الثورات انتهت بسلطة طويلة الأمد للإسلاميين. حيث لا يبدو أن السلطة تستقر لهؤلاء رغم "النجاح الكبير" في الانتخابات. ولا يبدو أن الأمور تسير نحو الاستقرار، على العكس من ذلك نشهد تفاقم الصراع من جديد، الذي يمكن أن يتحوّل إلى ثورة جديدة في أي لحظة.

يمكن الملاحظة أولاً بأن نتائج الانتخابات ليست دقيقة، ولا تؤشّر إلى ميزان القوى الواقعي. فقد حصل الإخوان على نسبة ٢٥٪ من نسبة ٤٦٪ شاركت في انتخابات الرئاسة في المرحلة الأولى. أي أنهم لم يحصلوا سوى على ١٢٪ من الذين يحق لهم الانتخاب. وهذه نسبة بسيطة، وهي تشمل فئات في الغالب لم تشارك في الثورة، بل استجرّت إلى التصويت من خلال "الماكينة الانتخابية" للجماعة. ولهذا كانت أغلب المجموعات التي شاركت في الثورة وقادتها تقاطع

الانتخابات. بالتالي الشرعية هنا هي "قلقة" و"هزيلة" ولا تعبّر عن الروح الثوري الذي حرّك الشعب نحو الثورة.

لكن الأهم هنا هو أن الأشهر الأخيرة شهدت تصاعدًا كبيرًا في حركة الاحتجاج أظهرت بأن مصر عادت إلى الوضع الذي كانت عليه أواخر أيام حسني مبارك. وهي تحمل كل المطالب التي كانت تطرحها حينها. بمعنى أن كل التغيير في السلطة لم يلمس بعد المشكلات التي حرّكت الطبقات الشعبية. وإذا كان هناك شك في طبيعة الدولة التي يشكلها الإخوان، حيث يظهر بأنها تنزع إلى تكريس سلطة مطلقة وشاملة، وبالتالي طويلة الأمد (وهو ما يشير إليه المتخوّفون)، فإن الشك الأكبر يطال إمكانية حل المشكلات التي كانت في أساس ثورة الشعب في ٢٥ يناير. أي البطالة والحد الأدنى للأجور، والأرض التي جرى تجريد الفلاحين منها لمصلحة الملاك السابقين، وهي المطالب التي شملتها الدعوة لـ "إضراب" ٢٥ يناير سنة ٢٠١١. وهي المطالب التي تشمل ٨٠٪ من السكان تقريبًا. وإذا كان الاعلان الدستوري هو الذي فجّر الثورة الجديدة فقد استندت إلى كل هذه الاحتجاجات ومن أجلها.

المنطق الصوري تلمّس نشوب الثورة ومن ثم الانتخابات وانتصار الإسلاميين، تحمّس للثورة ثم صدم بالنتيجة فانقلب متشائمًا. ربما يستطيع الآن معالجة تشاؤمه، أو يفهم أن المشكلة تكمن في منطقه وليس في الواقع. وهنا يمكن الإشارة إلى اليسار المتشائم، والمراقب (أو المترقب)، الذي يلمس الأحداث بعد نشوئها ولا يستطيع تلمس صيرورة الواقع لكي يعي إلى أين يسير الوضع. ولهذا نلمس بأنه لا يرى عمق الواقع بل "تحولاته" عبر الأشكال التي تظهر فيها. لهذا فرح للثورة وصدم بنتائجها. وربما يفرح الآن، ويمكن أن يصدم بعد قليل. لكأن الأحداث هي التي تسيّره.

المسألة هنا تتمثل في أن اساس ما جرى ظل خارج الفهم، الذي هو أن الوضع الذي بات يعيشه الشعب فرض عليه ألا يستطيع التحمّل، لم يعد يستطيع تحمّل واقعه لهذا ثار من أجل تغييره. ولقد كسر وهو يقوم بذلك حاجز الخوف وامتطى التمرّد لكي يفرض واقعًا آخر. واقع يحمل حلاً لكل مشكلاته، وأبسطها مقدرته على العيش. هذا ما فرض الثورة في لحظة بدت صدفة أو مفاجأة أو استثناءً، لكنها في الواقع كانت نتيجة موضوعية لوضع كان ينجرف إليه نتيجة عملية التحوّل الاقتصادي التي حدثت وفرضت تمركزًا في الثروة وتهميشًا

لتلك الكتلة المجتمعية من العمال والفلاحين الفقراء والمتوسطين والفئات الوسطى المدينية.

هذه النقلة تشكّل حالة نوعية، لأنها عنت التحرر من الخوف والتمرّد على السلطة، ولكن أيضًا القناعة بأن الواقع القائم يساوي الموت الأمر الذي يفرض حتمًا تجاوزه إلى وضع يعيد الحياة. هذا هو عمق الثورات، وهو الوضع الذي سيظهر بأنّ لا إمكانية لتحقيق الاستقرار دون تحقيق التغيير العميق في الوضع، الاقتصادي أولاً، ومن ثم بنية الدولة ودورها.

ما جرى في مصر هو أن "الرئيس الجديد" كرّس السياسة الاقتصادية التي سادت ايام حسني مبارك وكانت في اساس التهميش الذي أفضى إلى الثورات، إضافة إلى تكريس السياسة الخارجية التي تقوم على التبعية للإمبريالية الأميركية، ويعمل على تكريس سلطة مطلقة كذلك. هذا الوضع يعني بأن مطالب الشعب لم تتحقق، وأن نسبة البطالة ظلت على ما كانت عليه، أو ربما تصاعدت. وأن الأجور ظلت كما كانت مع تصاعد كبير في أسعار السلع والخدمات، وهي مرشحة للتصاعد بعد أن وقع "الرئيس الجديد" اتفاقًا مع صندوق

النقد الدولي بهذا الشأن من أجل الحصول على قروض. والبنية التحتية ساءت.

إذن، كيف يمكن لهذا الشعب أن يقبل بنتائج انتخابات وبشرعية لم تجلب حلولاً لمشكلاته؟ بعض الذين انتخبوا الإسلاميين انتخبوهم على أمل أن يحلوا هذه المشكلات. لكن لا حل، ولا أفق لحل بعد أن تبيّن أنه يجري إعادة إنتاج السياسات ذاتها. ولأن الشعب ثار لأنه وصل إلى حد العجز عن التحمّل فلن يكون بإمكانه أن ينتظر سنوات لكي تحلّ مشكلاته. لقد ثار من أجل أن تحل مشكلاته الآن، وهو يريد حلها الآن. بالتالي فإن من لا يملك حلاً الآن سوف يطاح به حتمًا.

هذا هو الأمر الذي دفع الشعب في مصر إلى التحرّك من جديد، وإذا كان هناك من اعتقد بأن انتخاب الإسلاميين سوف يحل مشكلاته فقد توضّح بأن هؤلاء يكررون السياسات ذاتها كما أشرت، وهم في الواقع يتبعون المصالح ذاتها التي كانت تحكم سلطة حسني مبارك، ولهذا يصرّون على استمرار السياسة الاقتصادية، ويرفضون معالجة المشكلات التي كانت في جوهر شعارات الثورة. بالتالي كيف يمكن للشعب أن يسكن بعد أن كسر حاجز الخوف؟

المسألة التي باتت واضحة بالتالي هي أن ما هو ضروري هو تحقيق "مطالب الشعب" وإلا ظل يخوض الصراع. وهذا يعني أن تبقى السلطة هشة ما دامت عاجزة عن تحقيق تلك المطالب، وتظل مرتبكة وعاجزة عن الحكم. وهو الأمر الذي يفتح على صراع مستمر إلى أن تتحقق المطالب، التي تفرض تغيير النمط الاقتصادي، وبالتالي الطبقة المسيطرة كلها.

النتيجة الممكنة الآن هي أن الشعب مستمر، وأن الإسلاميين عاجزون عن حل مشكلات الشعب، وأن الحل يقوم أساسًا على تغيير النمط الاقتصادي والطبقة المسيطرة، وهو الأفق الذي يفتح على تحقيق دولة مدنية ديمقراطية. ملخص الأمر هو أننا دخلنا في عقد من الثورات، هل ينهض المعنيون بمطالب الشعب لتنظيم كل هذا الصراع من أجل تحقيق التغيير الفعلي؟

الفصل الرابع

الثورة والدولة

الصراع الطبقي في دولة الإخوان

ما يجري في مصر ملفت، ربما للذين اعتقدوا بأن الثورات انتهت بسلطة طويلة الأمد للإسلاميين. حيث لا يبدو أن السلطة تستقر لهؤلاء رغم "النجاح الكبير" في الانتخابات. ولا يبدو أن الأمور تسير نحو الاستقرار، على العكس من ذلك نشهد تفاقم الصراع من جديد، الذي يمكن أن يتحوّل إلى ثورة جديدة في أي لحظة.

يمكن الملاحظة أولاً بأن نتائج الانتخابات ليست دقيقة، ولا تؤشّر إلى ميزان القوى الواقعي. فقد حصل الإخوان على نسبة ٢٥٪ من نسبة ٤٦٪ شاركت في انتخابات الرئاسة في المرحلة الأولى، أي أنهم لم يحصلوا سوى على ١٢٪ من الذين يحق لهم الانتخاب. وهذه نسبة بسيطة، وهي تشمل فئات في الغالب لم تشارك في الثورة، بل استجرّت إلى التصويت من خلال "الماكينة الانتخابية" للجماعة. ولهذا كانت أغلب المجموعات التي شاركت في الثورة وقادتها تقاطع الانتخابات. بالتالي الشرعية هنا هي "قلقة" و"هزيلة" ولا تعبّر عن الروح الثوري الذي حرّك الشعب نحو الثورة.

لكن الأهم هنا هو أن الأشهر الأخيرة شهدت تصاعدًا كبيرًا في حركة الاحتجاج أظهرت بأن مصر عادت إلى الوضع الذي كانت عليه أواخر أيام حسني مبارك. وهي تحمل كل المطالب التي كانت

تطرحها حينها. بمعنى أن كل التغيير في السلطة لم يلمس بعد المشكلات التي حرّكت الطبقات الشعبية. وإذا كان هناك شك في طبيعة الدولة التي يشكلها الإخوان، حيث يظهر بأنها تنزع إلى تكريس سلطة مطلقة وشاملة، وبالتالي طويلة الأمد (وهو ما يشير إليه المتخوّفون)، فإن الشك الأكبر يطال إمكانية حل المشكلات التي كانت في أساس ثورة الشعب في ٢٥ يناير. أي البطالة والحد الأدنى للأجور، والأرض التي جرى تجريد الفلاحين منها لمصلحة الملاك السابقين، وهي المطالب التي شملتها الدعوة لـ "إضراب" ٢٥ يناير سنة ٢٠١١. وهي المطالب التي تشمل ٨٠٪ من السكان تقريبًا. وإذا كان الاعلان الدستوري هو الذي فجّر الثورة الجديدة فقد استندت إلى كل هذه الاحتجاجات ومن أجلها.

المنطق الصوري تلمّس نشوب الثورة ومن ثم الانتخابات وانتصار الإسلاميين، تحمّس للثورة ثم صدم بالنتيجة فانقلب متشائمًا. ربما يستطيع الآن معالجة تشاؤمه، أو يفهم أن المشكلة تكمن في منطقه وليس في الواقع. وهنا يمكن الإشارة إلى اليسار المتشائم، والمراقب (أو المترقب)، الذي يلمس الأحداث بعد نشوئها ولا يستطيع تلمس صَيرورة الواقع لكي يعي إلى أين يسير الوضع. ولهذا نلمس بأنه لا يرى عمق الواقع بل "تحولاته" عبر الأشكال التي تظهر فيها. لهذا

فرح للثورة وصدم بنتائجها. وربما يفرح الآن، ويمكن أن يصدم بعد قليل. لكأن الأحداث هي التي تسيّره.

المسألة هنا تتمثل في أن اساس ما جرىٰ ظل خارج الفهم، الذي هو أن الوضع الذي بات يعيشه الشعب فرض عليه ألا يستطيع التحمّل، لم يعد يستطيع تحمّل واقعه لهذا ثار من أجل تغييره. ولقد كسر وهو يقوم بذلك حاجز الخوف وامتطىٰ التمرّد لكي يفرض واقعًا آخر. واقع يحمل حلاً لكل مشكلاته، وأبسطها مقدرته علىٰ العيش. هذا ما فرض الثورة في لحظة بدت صدفة أو مفاجأة أو استثناءً، لكنها في الواقع كانت نتيجة موضوعية لوضع كان ينجرف إليه نتيجة عملية التحوّل الاقتصادي التي حدثت وفرضت تمركزًا في الثروة وتهميشًا لتلك الكتلة المجتمعية من العمال والفلاحين الفقراء والمتوسطين والفئات الوسطىٰ المدينية.

هذه النقلة تشكّل حالة نوعية، لأنها عنت التحرر من الخوف والتمرّد علىٰ السلطة، ولكن أيضًا القناعة بأن الواقع القائم يساوي الموت الأمر الذي يفرض حتمًا تجاوزه إلىٰ وضع يعيد الحياة. هذا هو عمق الثورات، وهو الوضع الذي سيظهر بأنّ لا إمكانية لتحقيق

الاستقرار دون تحقيق التغيير العميق في الوضع، الاقتصادي أولاً، ومن ثم في بنية الدولة ودورها.

ما جرى في مصر هو أن "الرئيس الجديد" كرّس السياسة الاقتصادية التي سادت ايام حسني مبارك وكانت في اساس التهميش الذي أفضى إلى الثورات، إضافة إلى تكريس السياسة الخارجية التي تقوم على التبعية للإمبريالية الأميركية، ويعمل على تكريس سلطة مطلقة كذلك. هذا الوضع يعني بأن مطالب الشعب لم تتحقق، وأن نسبة البطالة ظلت على ما كانت عليه، أو ربما تصاعدت. وأن الأجور ظلت كما كانت مع تصاعد كبير في أسعار السلع والخدمات، وهي مرشحة للتصاعد بعد أن وقع "الرئيس الجديد" اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي بهذا الشأن من أجل الحصول على قروض. والبنية التحتية ساءت.

إذن، كيف يمكن لهذا الشعب أن يقبل بنتائج انتخابات وبشرعية لم تجلب حلولاً لمشكلاته؟ بعض الذين انتخبوا الإسلاميين انتخبوهم على أمل أن يحلوا هذه المشكلات. لكن لا حل، ولا أفق لحل بعد أن تبيّن أنه يجري إعادة إنتاج السياسات ذاتها. ولأن الشعب ثار لأنه وصل إلى حد العجز عن التحمّل فلن يكون بإمكانه أن ينتظر سنوات

لكي تحلّ مشكلاته. لقد ثار من أجل أن تحل مشكلاته الآن، وهو يريد حلها الآن. بالتالي فإن من لا يملك حلاً الآن سوف يطاح به حتمًا.

هذا هو الأمر الذي دفع الشعب في مصر إلى التحرّك من جديد، وإذا كان هناك من اعتقد بأن انتخاب الإسلاميين سوف يحل مشكلاته فقد توضّح بأن هؤلاء يكررون السياسات ذاتها كما أشرت، وهم في الواقع يتبعون المصالح ذاتها التي كانت تحكم سلطة حسني مبارك، ولهذا يصرّون على استمرار السياسة الاقتصادية، ويرفضون معالجة المشكلات التي كانت في جوهر شعارات الثورة. بالتالي كيف يمكن للشعب أن يسكن بعد أن كسر حاجز الخوف؟

المسألة التي باتت واضحة بالتالي هي أن ما هو ضروري هو تحقيق "مطالب الشعب" وإلا ظل يخوض الصراع. وهذا يعني أن تبقى السلطة هشة ما دامت عاجزة عن تحقيق تلك المطالب، وتظل مرتبكة وعاجزة عن الحكم. وهو الأمر الذي يفتح على صراع مستمر إلى أن تتحقق المطالب، التي تفرض تغيير النمط الاقتصادي، وبالتالي الطبقة المسيطرة كلها.

النتيجة الممكنة الآن هي أن الشعب مستمر، وأن الإسلاميين عاجزون عن حل مشكلات الشعب، وأن الحل يقوم أساسًا على تغيير

النمط الاقتصادي والطبقة المسيطرة، وهو الأفق الذي يفتح على تحقيق دولة مدنية ديمقراطية. ملخص الأمر هو أننا دخلنا في عقد من الثورات، هل ينهض المعنيون بمطالب الشعب لتنظيم كل هذا الصراع من أجل تحقيق التغيير الفعلي؟

سياستان في مصر

تكتيك المعارضة وتكتيك الشعب

كانت الخطوة المهمة التي تحققت نهاية سنة ٢٠٠٤ هي رفع شعار "لا للتمديد، لا للتوريث"، التي رفعتها حركة كفاية، والتي تطورت إلى شعار "يسقط حسني مبارك"، الشعار الذي حكم نشاط الأحزاب المعارضة، والنخب كذلك، في الوقت الذي كان ينفتح فيه أفق الصراع الطبقي عبر إضرابات العمال في المحلة وحلوان وحراك موظفي الضرائب العقارية، وتحركات العديد من المناطق المتضررة من سطوة مافيا السلطة. النشاط الذي وصل إلى أن تتحرك قطاعات مجتمعية ومناطقية كثيرة، تطالب بحقوقها. وهي الأرضية التي أسست لأن تتحوّل الدعوة إلى إضراب يوم ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ إلى ثورة عامة. وبالتالي ليس من الممكن فهم الثورة دون تلمس مفاعيل كل ذلك النشاط الذي تراكم طيلة سنوات.

المطالب التي جرت الدعوة للإضراب من أجلها، وهي مطالب تحددت في الحد الأدنى للأجور (١٢٠٠ جنيه)، وحق العمل، وأرض الفلاحين، إضافة إلى حل مجلسي الشعب والشورى "المنتخبين" في سنة ٢٠١٠، ومحاكمة وزير الداخلية حبيب العادلي، هذه المطالب سرعان ما تكثفت في مطلب عام هو "الشعب يريد إسقاط النظام"، الشعار الذي كانت الثورة التونسية قد بلورته للتو.

لكن هذا الشعار تحقق أخيرًا في الصيغة التي طرحتها أحزاب المعارضة والنخب، أي أن شعار إسقاط النظام تلخص في إسقاط حسني مبارك (كما حدث أيضًا في تونس)، حيث أدى الاعلان عن تنحي (أو تنحية) الرئيس إلى الشعور بالانتصار الغامر من قبل الشعب المنتفض. بمعنى أن الوعي الذي نشأ عن شعار "يسقط حسني مبارك"، والذي تضمنه خطاب المعارضة، فرض أن تصبح تنحيته هي التحقيق الفعلي لشعار إسقاط النظام.

لكن ما جرى هو أن العسكر هم من حكم، ليصبح الشعار هو "يسقط، يسقط حكم العسكر"، في الوقت الذي كانت فيه الصيرورة التي فرضها المجلس العسكري تقود حكمًا إلى تسلّم الإخوان المسلمين السلطة، وهم الذين رفضوا المشاركة في إضراب ٢٥ يناير، ثم انضموا

بعد ٢٨ يناير وحسم الصراع مع الأمن المركزي، لكن سرعان ما بدأوا المساومة مع عمر سليمان بعد أن أصبح نائبًا للرئيس، ومن ثم التوافق مع المجلس العسكري والدفاع عنه، وتغطية سياساته. بالتالي أصبح الشعار هو "يسقط حكم المرشد"، وأصبح هدف الأحزاب تلك، كما النخب، هو مواجهة الدكتاتورية الإسلامية الزاحفة.

الشعب الذي انتفض فرح لرحيل حسني مبارك، واعتقد بأن الجيش قد حقق الأهداف التي ثار من أجلها انطلاقًا من وهم "التاريخ الوطني" لهذا الجيش دون أن يميّز بين قيادته التي تكيفت مع سلطة الرأسمال وحكم حسني مبارك والضباط والجنود الذين هم وطنيون بالتأكيد. ثم اصطدم مع المجلس العسكري الذي يمثل تلك النخبة المستفيدة والتي باتت جزءًا من بنية السلطة الرأسمالية التابعة، ودفع نحو إسقاط "الفلول". ولقد راهن جزء منه على الإخوان المسلمين الذين يقولون أنهم يحملون حلاً لمشكلاته، فأصبحوا يسيطرون على مجلسي الشعب والشورى، ثم حصلوا على الرئاسة. لكن توضّح بأنهم لا يحملون حلولاً لهذه المشكلات، التي هي اقتصادية في جوهرها وبالأساس. وهي المشكلات التي فرضت انطلاق الثورة أصلاً. لهذا عاد الحراك يتصاعد في كل المناطق، وعادت الإضرابات وكل أشكال

الاحتجاج تستحوذ على واجهة الأحداث. وبالتالي عدنا تشهد تراكم الاحتقان وتوسع الحراك، وتصاعد "المزاج الثوري".

لكن الأحزاب والنخب التي رفعت شعار يسقط حسني مبارك ثم شعار يسقط حكم العسكر، أصبحت ترى أن إسقاط "حكم المرشد" هو مفصل نشاطها. وكما بنت تكتيكاتها وتحالفاتها السابقة على أساس الشعارين المرفوعين، باتت تبني تكتيكاتها وتحالفاتها على أساس الشعار الجديد: يسقط حكم المرشد، أو يسقط حكم مرسي، أو يسقط حكم الإخوان.

في السابق كان الشعار، أي شعار يسقط حسني مبارك، أو حتى شعار يسقط حكم العسكر، يجعلها تميل إلى التحالف مع الإخوان المسلمين،لكنها الآن تنقلب تمامًا، وتندفع لقبول التحالف مع "العسكر" (أو مع الدولة السابقة، مع البيروقراطية)، وحتى مع "الفلول"، لأن الهدف الأساس هو إسقاط حكم الإخوان، ومنعها من التمكن من السيطرة على الدولة، وبالتالي الحكم الشمولي لعقود قادمة. فقد أصبح "العدو" هو الإخوان ومن ثم يجب التحالف ضده من كل القوى التي ترفضه.

سبب هذا الانقلاب الذي حدث مرتين سابقًا ويحدث الآن هو مسألة الأولويات التي يحددها اعتمادًا على المنطق التي تحكمها، والذي ينطلق من أساس "سياسي"، هو الدكتاتورية أو السلطة التي تعمل على فرض سطوتها. السلطة التي تحكم لمصلحة فئة، وتعمل على ضبط نشاط الأحزاب والنخب. من منظور سعي هذه الأحزاب والنخب لبناء "دولة ديمقراطية" تعددية. لكن سنلمس هنا بأن هذا المنظور ينحكم أيضًا ليس لتصور ديمقراطي منسجم بل ينحكم لميل "رفضوي"، ميل يقوم على رفض استبداد السلطة وضبط نشاط هؤلاء. وهو المنطق الذي يسمح بالتحالف مع قوى غير ديمقراطية ما دامت ضد السلطة.وهنا سوف نلمس بأن هذا المنطق لا يشتمل على أي أساس يتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي للشعب، ولا بكل البنية الاقتصادية الاجتماعية بل يتمحور حول السلطة، وحول هدف "الديمقراطية" فحسب.

وهذا ما فرض أن يظهر الصراع الآن كصراع بين الدولة الدينية التي يُفترض أن الإخوان يعملون على تأسيسها، والدولة المدنية التي ينضوي تحت لواء تحقيقها كل رافض لحكم الإخوان المسلمين، بما في ذلك بعض أركان نظام حسني مبارك(الذي يبدو أنهم باتوا يعتبرون من القوى المدنية). بالضبط كما كان الصراع ضد نظام حسني مبارك

يفرض التحالف مع الإخوان الذين باتوا يعتبرون ديمقراطيين ما دام الهدف هو تحقيق الديمقراطية. بمعنى أن القوى التي تنضوي في التحالف ضد السلطة يُفرض عليها طابعها ليس انطلاقًا من بنيتها هي ذاتها بل انطلاقًا من "الطابع العام" للمعركة كما تتخيله النخب والأحزاب. وهنا يمكن أن نوضح بأن هذه هي عاهة اليسار خصوصًا، التي يمكن أن يكون ما نشير إليه هنا هو نقد عميق لها.

كل هذا الصراع هو ليس الصراع الذي يخوضه الشعب، الذي مال بعضه إلى دعم الإخوان في الانتخابات البرلمانية والرئاسية على أمل أن يقود نجاحهم إلى سياسة تحل مشكلاتهم، وظل بعضه مصرًّا على الاستمرار في الصراع ما دام لم يتحقق أي تغيير في وضعه، والذي ستفرض سياسات الإخوان الاقتصادية تعمّق أزمته ودفعه لكي يقاتل من أجل التغيير الذي سيلمس (وربما لمس) أنه لم يحدث من خلال الانتخابات، التي أدت إلى تغيير شكل السلطة من خلال الباسها لـ "المعارضة الإسلامية"، كما كانت تظهر زمن حسني مبارك.

بالتالي يمكن أن يندفع إلى الشوارع من جديد في ثورة أخرى. وسيبدو أن هذا هو الخيار الوحيد أمامه بعد أن فشلت الانتخابات في إيصال حزب يحل مشكلاته. وهو هنا يتقاطع مع سياسة الأحزاب

والنخب في التوافق على إسقاط السلطة الجديدة، التي هي سلطة الإخوان، لكن المنظور مختلف تمامًا بين كل منهما، حيث أنه يعمل على إزالة "سلطة طبقية" فرضت النمط الاقتصادي الذي أفقره وهمشه، سواء كانت واجهتها حسني مبارك و"رجال الأعمال"، أو المجلس العسكري، وبالتالي أو مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، فالأساس هو تغيير الواقع الاقتصادي وليس الأفراد أو الأحزاب فقط.

لهذا فإن منظوره للأحزاب ينطلق من موقفها من واقعه هذا، ومن فاعليتها لتغيير هذا الواقع. وهنا فإن هذا المنظور هو الذي يحدد رأيه في هذه الأحزاب والنخب، ومدى تفاعله معها. بمعنى أنه ليس الصراع ضد الدكتاتورية هو الذي جعله يرفع شعار إسقاط النظام، ولا شعار مواجهة الدولة الدينية، أو حكم الإخوان هو الذي يحركه ضد السلطة الآن.

وبالتالي فنحن إزاء مسارين للصراع مختلفين، ومتباينين إن لم يكونا متناقضين، رغم التوافق على إسقاط النظام الحالي، أي حكم الإخوان، هذا التوافق الذي سوف يبدو شكليًا. وهو الأمر الذي يجعل الشعب مستمرًا في الوضع الثوري، مقابل ميل الأحزاب والنخب إلى الطريق الإصلاحي/ الانتخابي. الشعب أصبح يعرف

بأن فعله المباشر هو الذي يمكن أن يحقق له ما يريد، لهذا يستمر في حراكه، وتتقلص مشاركته في التصويت، ربما لتعود إلى ما كانت عليه زمن حسني مبارك (١٠٪ فقط)، في الوقت الذي يتصاعد فيه حراكه.

الشعب يحركه احساسه الطبقي، لهذا يرفض كل سلطة لا تنفذ حلاً يجعله يتجاوز مشكلاته (البطالة والأجر المتدني، وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية). لقد رفض نظام حسني مبارك من هذا المنظور، كما رفض حكم العسكر من المنظور ذاته، وهو يرفض الإخوان من هذا المنظور كذلك. والأحزاب والنخب تحركها مصالحها السياسية التي ترتبط بطبيعة شكل السلطة ومن يحكم فيها، دون لمس المضمون الطبقي لها، او تعديل النمط الاقتصادي القائم فيها، أو حتى تقديم حل لمشكلات المجتمع تلك، الأمر الذي يبقي الوضع القائم في هذا المستوى، أي استمرار سلطة الرأسمالية والنمط الليبرالي، اللذين كانا هما في أساس الثورة، وبالتالي هما في تضاد مع مصالح الشعب.

وهنا نلمس المسافة بين صيرورة الصراع الطبقي ومسار الصراع "السياسي"، وهي المسافة ذاتها التي حكمت الصراع قبل ثورة ٢٥ يناير سنة ٢٠١١، حيث ظلت الأحزاب والنخب تتمحور في صراعها

ضد حسني مبارك حول الديمقراطية، وضد الدكتاتور، في الوقت الذي كان الصراع الطبقي يتصاعد بشكل غير مسبوق، ليفضي إلى ثورة كبيرة. ونجد المسافة ذاتها الآن، حيث يتصاعد الصراع الطبقي بعد أن كان هدأ نتيجة الشعور بـ "الانتصار"، بينما يتمحور فعل الأحزاب والنخب حول "مواجهة التمكين الإخواني"، أو التصدي للدولة الدينية. وهي تكرر السياسة ذاتها (وهنا نخص اليسار الذي هو وحده المعني بتغيير النمط الاقتصادي) بالتحديد لأن منطقها لم يتغيّر، ولا تغيّرت المصالح الطبقية التي تعبّر عنها. هذا هو "المنطق السياسي" الذي يخفي مصالح طبقية، فيجري الفصل بين السلطة "السياسية" والأساس الاقتصادي الذي تتشكل على ضوئه، بالتالي تميل إلى التركيز على شكل السلطة وليس على مضمونها الطبقي، وتقرر "تغييرط شكل السلطة فقط دون اساسها الاقتصادي. فهي إما أحزاب ونخب ليبرالية، ولهذا فليست معنية بتغيير النمط الاقتصادي بل بالحلول محل السلطة القائمة. أو يسار يمثل فئات وسطى لازالت تنساق وراء اللبرلة وترفض التفكير في تغيير النمط الاقتصادي، ومن ثم تركز جل نشاطها على تحقيق الدمقرطة.

لهذا نجد بأن الشعب الذي يخوض الصراع هو المعني بتأسيس التعبير السياسي الذي يحقق مصالحه. وسوف نكتشف بأن هذه

الأحزاب والنخب تعيد تشكيل السلطة ذاتها كلما وصلت إليها كما فعل الإخوان بالضبط.

الصراع السياسي في بر مصر

أنجز الدستور وأصبحت الأمور تسير نحو الانتخابات البرلمانية التي من المفترض أن تجري بعد اشهر قليلة لكي يكتمل "البناء الديمقراطي" الذي "انتجته" الثورة. ولقد تشكلت أحزاب كثيرة تسعى الآن لترتيب مشاركتها في هذه الانتخابات، وتتبلور الكتل في اثنتين، الأولى هم الإسلاميين (الإخوان والسلفيين) والمعارضة التي باتت تجمع القوى الليبرالية واليسار. لكن ما يبدو واضحًا هو أن الحراك المجتمعي ظل مستمرًا طيلة الفترة الماضية، وعادت "المطالب الفئوية" لكي تحتلّ المشهد، كما أن الشباب يميل إلى التصعيد في مواجهة حكم الإخوان المسلمين.

في هذا التشابك بين الميل السياسي للمشاركة في الانتخابات والميل الشعبي لتطوير الصراع يتلخص مسار الثورة، ويتوضح الأفق الذي يمكن أن تسير فيه. هل يمكن للانتخابات أن تقود إلى تشكيل سلطة مستقرة؟

لقد سارت الأمور في سياق كان يبدو واضحًا منذ البدء، ويتمثل في وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة. وإذا كانت النخب تخاف تمسك الجيش بالسلطة وتعتقد بأن المجلس العسكري يسير في هذا المسار، فإن الظروف الواقعية كانت تفرض وصول الإخوان إلى السلطة، ليس لأنهم القوة الأكبر فقط، بل لأن المطلوب هو امتصاص الأزمة المجتمعية عبر توصيل المعارضة "الرئيسية" للسلطة، والذي كان واضحًا أنها لن تختلف مع الوضع القائم رغم كل التصريحات التي كانت تطلقها في السابق، ورغم الصورة التي رُسمت لها كونها قوة المعارضة الرئيسية. ولهذا لم يكن ممكنًا استمرار "حكم العسكر"، وكان واضحًا أن الأمور تسير في مسار التمهيد لاستلام الإخوان السلطة. ولقد تحقق كل ذلك، بعد تخوف جارف من قبل النخب لاستمرار العسكر، وميل لوصول الإخوان إلى السلطة بدل وصول "الفلول".

الآن، يجري الخوف من "تمكّن" الإخوان، وبالتالي يتمحور موقف الأحزاب والنخب في تشكيل تحالف "مدني" في مواجهتهم. وتعبير "مدني" هنا هو الغطاء لقبول بعض "الفلول"، وتحالف اليسار مع الليبراليين.لندخل في صراع بين القوى الإسلامية من جهة، و"المدنية" من جهة أخرى. والتبرير الأساس في هذا المجال يتمثل في

الخوف من "الفاشية" الإسلامية، أو من السيطرة الطويلة للإخوان المسلمين. ومن ثم يختصر الصراع إلى صراع ينطلق من غفشال "خطة الإخوان" في السيطرة، تحت عنوان يتردد في بعض الأحيان هو: الصراع بين الدولة المدنية والدولة الدينية.

لكن ما هي موازين القوى الفعلية؟ وكيف يمكن أن نتلمس دور كل هذه القوى؟ وأين موقع الشعب في كل ذلك؟

لا شك في أن الإخوان سيعملون على السيطرة، وهذا أمر تقوم به كل القوى حين تصل إلى السلطة. وبالتالي فليس فيما يفعل الإخوان ما هو استثنائي. لكن هذا الأمر لا يعني أن الإخوان قادرون بسهولة على تحقيق ذلك ما داموا قد أصبحوا هم السلطة. فهنا يجب أن نلحظ أمرين، الأول: هو أن الإخوان يعبّرون عن فئة رأسمالية (تقليدية) كانت سيطرة "رجال الأعمال الجدد" تهمّش وجودهم، وتنهي مقدرتهم على الوجود لأن نهب رجال الأعمال هؤلاء كان يفترض الاستحواذ على "كل شيء". وإذا كانت سيطرة الإخوان قد تمت بموافقة الرأسمالية المحلية والإمبريالية، فإن هذا الأمر يفترض الوصول إلى توافق على "توزيع المصالح" بين كل هؤلاء. لكن السيطرة السياسية للإخوان سوف تدفع إلى الاستحواذ على القدر

الأكبر من الحصص، وهو الأمر الذي سوف يفتح على تناقض مع الرأسمالية المسيطرة. والثاني: إن سيطرة الإخوان على السلطة سوف تجعلهم يعملون على الاستحواذ على المناصب الأساسية في الدولة، وفرض سيطرة إخوانية على أجهزتها. وهو الأمر الذي سوف يدفع إلى تعزيز التناقض في بنية الدولة، كانعكاس للتناقض بين فئات الرأسمالية. مما لا يسمح للإخوان فرض السيطرة فعليًا. بالتالي فإن طموح السيطرة سوف يتكسر نتيجة كل هذا الصراع "الخفي"، والذي سوف يستمدّ المقدرة على تصاعده من تصاعد الصراع الاجتماعي.

لهذا فإن التفكير في مقدرة الإخوان المطلقة على السيطرة لا معنى له، وهو نتاج "سوء تحليل" ملازم للعقل "اليساري" خصوصًا. إن المنطق الذي يحكم الإخوان، وسياق فعلهم من أجل السيطرة، سوف يجعلهم في تناقض مع بيروقراطية الدولة وأجهزتها التي يجري السعي لفرض السيطرة عليها (الجيش والأمن)، ومع الرأسمالية التي كانت تحكم عبر "نظام حسني مبارك". وكل هذه التناقضات ليست عابرة، وربما لا حل لها بالتحديد نتيجة "الوضع الثوري" القائم.

من هذا المنظور سوف نلمس بأن التضخيم "الليبرالي" للسيطرة الإخوانية يخفي الميل الليبرالي لاخفاء جوهر الصراع الذي هو صراع

"طبقي"، أي صراع يتعلق بالنمط الاقتصادي، الذي يتوافق كل من الإخوان والليبراليين عليه. إن سعي الليبراليين يتحدد في حصر الصراع في السيطرة على السلطة وليس على الأساس الذي أفضى إلى الثورة، أي النمط الاقتصادي ذاته. وهم أقرب لأن يتواشجوا مع الرأسمالية المسيطرة، فقد كان بعضهم المعبّر السياسي عنها في وقت من الأوقات، وهي كلها "تتماهى" أو يمكن أن "تتماهى" مع البيروقراطية وأجهزة الدولة (الجيش والأمن). لهذا تميل إلى إظهار الصراع كصراع مدني/ ديني وليس كصراع طبقي يكون النمط الاقتصادي محوره الأساسي.

إن الخوف (أو التخويف) من "تمكّن" الإخوان إذن، هو المدخل لتشويه طبيعة الصراع، وبالتالي لمّ كل القوى "المدنية" خلف القوى الليبرالية من أجل إعادة إنتاج السلطة في شكل جديد/ قديم وتجاوز مرحلة سيطرة الإخوان التي كانت ضرورية من أجل محاولة امتصاص قوة الثورة وتفكيكها من جهة، وربما لتمرير الدستور الاستبدادي من جهة أخرى.

لكن الأهم هنا هو أنه كما جرى تصوير الصراع في المرحلة الثانية من انتخابات الرئاسة كصراع بين "الفلول" والإخوان، يجري الآن

تصوير الصراع كصراع بين الإخوان والقوىٰ المدنية. وفي هذه المعادلة يختفي جوهر الصراع، ويتحوّل إلىٰ صراع بين قوة شمولية دينية تريد فرض سلطة دينية، وقوىٰ تريد بناء دولة مدنية. أي ينحصر في كونه صراع "ثقافي سياسي" بدل أن يكون صراعًا طبقيًا. الأمر الذي يسمح بلمّ كل القوىٰ غير الدينية بغض النظر عن تعبيرها الطبقي في تحالف تقوده الليبرالية.

إذن، سوف نلمس بأن سلطة الإخوان المسلمين تواجه أكثر من طرف وهي تعمل علىٰ "تمكين" سيطرتها علىٰ السلطة. فمن جهة الشعب الذي لم يلمس أن شيئًا تغيّر في وضعه، علىٰ العكس ازداد الوضع سوءًا بارتفاع الأسعار وزيادة المشكلات الاقتصادية. ومن جهة أخرىٰ تواجه التناقض مع بنىٰ الدولة التي تريد السيطرة عليها. ومن جهة ثالثة تواجه المعارضة الليبرالية التي تحاول توحيد مختلف القوىٰ المعارضة تحت قيادتها، كما تعمل علىٰ الاستفادة من التناقضين الآخرين لكي تحصد أغلبية في الانتخابات القادمة.

أي من هذه التناقضات هو الأساسي؟

وكيف يمكن أن يتطور المسار، أنحو الانتخابات أم نحو الثورة؟

إذا كان المسار الذي نتج عن ثورة ٢٥ يناير قاد بشكل طبيعي إلى تحقيق "الديمقراطية"، وبالتالي أصبحت الانتخابات هي الوسيلة التي يجري عبرها تحقيق شرعية السلطة، وهو ما عمل المجلس العسكري والإخوان والليبراليين (وكل الأحزاب تقريبًا) على تكريسه كأساس للنظام الجديد، فإن تجاوب الشعب الثائر تفاوت بين أول مرة يجري فيها "أخذ رأي الشعب" وبين آخر استفتاء على الدستور. فقد صوّت ما يقارب الـ ٧٠٪ على التعديلات الدستورية، تقلصت إلى ٤٦٪ في الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة. ثم وصلت إلى ٣٠٪ في الاستفتاء على الدستور (والنسبة أقل إذا جرى ملاحظة التزوير الذي جرى). بمعنى أن الاهتمام الشعبي يميل إلى التراجع الشديد فيما يتعلق بهذا المسار. الأمر الذي يعني بأن النسبة الأعلى لم تعد ترى أن الانتخابات هي التي يمكن أن تحقق مصالحها. وهو الأمر الذي ارتبط بتصاعد الاحتجاجات وتوسعها، الاحتجاجات المطلبية "الفئوية"، والتظاهرات الكبيرة (اعتصام الاتحادية)، وأعاد طرح فكرة الثورة الجديدة. وكل هذه الاحتجاجات تركز بالأساس على الاقتصادي، وأيضًا على طبيعة الدولة، والتخوّف من استبداد الإخوان.

في هذه المعادلة، ما هو الموقف الضروري لليسار؟

لا بد من ملاحظة "مزاج الشعب"، حيث يبدو أنه يتجاوز المسار الانتخابي نحو المسار الثوري. كما من الضروري ملاحظة سياسة الليبراليين التي تريد حصر الصراع في مستواه السياسي وضمن المسار الانتخابي. وبالتالي ملاحظة ضعف اليسار ذاته، وغياب الرؤية التي يتمثلها ويطرحها كبديل عن الوضع القائم، فمعظم أحزابه تتكيف مع سياسة الليبراليين وتقبل التحالف معها وفق الصيغة التي فرضوها.

ربما تقلب التطورات القادمة كل المعادلات.

بروفا ثورة جديدة

ما حدث في الذكرى الثانية للثورة المصرية هو بروفا لثورة قادمة، هي حتمية. في مرة سابقة اقتحم الثوار القصر (قصر الاتحادية) لكنهم لم يريدوا السيطرة عليه، فقط كان الأمر تبليغًا بأن هدفهم قد يصبح القصر إذا لم يتحقق ما يريدون. اليوم يحاول الشباب اقتحام القصر بالقوة. ليست القوة هي ما يلفت هنا، بل أن الملفت هو حالة الانتقال من السلبية إلى الهجوم، من الاعتصام في الساحات "حتى يسقط النظام" إلى الهجوم على مراكز السلطة من أجل السيطرة عليها.

هذا هو، ربما، الموضوع الأهم الذي تبلور خلال عامين من عمر الثورة، التي لازالت مستمرة رغم عملية الهبوط والصعود التي تعيشها. ولا شك في أن الوعي والخبرة قد تراكما لدى الشباب الذي هو مصمم على استمرار الثورة، ويخوض الصراع طيلة هذين العامين. وأيضًا نجد أن قطاعات شعبية راهنت على الإسلاميين اكتشفت أن سلطتهم لم تختلف عن سلطة حسني مبارك، وأن الأمور لم تتغيّر، بل ربما تغيّرت نحو الأسوأ. ولهذا عادت لممارسة أشكال الاحتجاج المختلفة، الأمر الذي جعل الوضع الآن شبيه بما كان في السنة الأخيرة من حكم مبارك، من حيث اتساع الإضرابات وكل أشكال الاحتجاج.

وكل ذلك يؤشّر إلى عودة لتبلور "وضع ثوري"، ظهر في تظاهرات ضخمة، بات مقصدها "قصر الاتحادية". لكن رغم كل ذلك يبدو أن هناك ما هو "ملتبس" أو "ضائع". فما الهدف الآن؟

في ثورة ٢٥ يناير كانت قد تجمعت مطالب الطبقات الشعبية تحت هدف "إسقاط النظام". وكان واضحًا أن حق العمل والحد الأدنى للأجور وأرض الفلاحين، والتعليم والصحة والبنية التحتية، كلها تقتضي إسقاط النظام. وإذا كان قد تلخص هذا الهدف في رحيل

مبارك في ١١ فبراير، فإن الشعب اكتشف أن من وصل إلى السلطة اكتفى بذلك كتعبير عن "إسقاط النظام"، وأن هدف الديمقراطية والدولة المدنية قد ابتسر إلى انتخابات محسّنة جزئيًا عما كان في زمن حسني مبارك. هذا الأمر هو الذي فرض استمرار تحرّك قطاعات من الشعب، وقبول قطاعات أخرى بما تحقق على أمل أن يحدث نقلة في الوضع. الآن لا يظهر أن شيئًا قد تحقق، خصوصًا مع إتباع سياسات اقتصادية قديمة/ جديدة من قبل حزب الحرية والعدالة (الإخوان). وخصوصًا مع إقرار دستور بطريقة سيئة. ومع ميل واضح لهيمنة شاملة تحاولها الجماعة.

لكن، ما يبدو واضحًا هو أن الهدف الذي يلمّ كل ذلك ما زال غائبًا. حيث تتوزع الشعارات بين "إسقاط الدستور"، و"إسقاط حكم المرشد"، أو "إسقاط حكم الإخوان". وأيضًا تسير المعارضة (جبهة الإنقاذ) إلى الضغط من أجل انتخابات ديمقراطية. فالذين يعتقدون بأن الديمقراطية هي الطريق يعتبرون أن شعار إسقاط الرئيس خاطئ، وبالتالي لا يطرحون إسقاط النظام، ولقد ركزوا على إسقاط الدستور. والشباب لازال مشوشًا، حيث لازال هنا في "الوضع السلبي" الذي ينطلق من هدف الإسقاط فقط دون أن يمتلك بديلاً واضحًا. وهو متردد هنا أيضًا لأنه رفع هدف إسقاط

النظام وانتهى حسني مبارك دون أن يتغيّر شيء تقريبًا، وبالتالي بعضه يرفع هدف إسقاط حكم الإخوان وبعضه يحس أن في ذلك تكرار لما كان في ٢٥ يناير. لهذا يتقدم من أجل السيطرة على مراكز السلطة، لكنه يبدو مترددًا كذلك نتيجة هذا التشوش.

ورغم الميل لاعتبار أن المطالب الاجتماعية هي الأساس، وأن العمل يجب أن ينطلق منها، إلا أن صياغة ذلك في رؤية لا زالت قاصرة. بمعنى أن الفهم العميق لمعنى إسقاط النظام لم يتبلور بعد، حيث يكون حين معرفة أنه يعني بالضبط إسقاط الطبقة المسيطرة وتغيير جذري للنمط الاقتصادي القائم.

في هذه الوضعية نلمس نشوء نزعات متعددة. نزعة الميل إلى العنف، خصوصًا بعد ممارسات جماعة الإخوان العنيفة ضد المتظاهرين. وهي نزعة تنتشر لدى قطاعات من الشباب (من الفئات الوسطى). وأيضًا نزعة الميل إلى الفوضى، والممارسات الفوضوية، التي تبرز لدى قطاعات من الشباب من الفئات الوسطى كذلك. لكن يمكن تلمّس انتشار الوعي بأهمية التنظّم، والميل لبلورة رؤية للثورة ولمطالبها، وكيف تتحقق. وسنلمس بأن هناك من الشباب من لازال يراهن على "طريق الانتخابات"، ومن أصبح مقتنعًا بأن الثورة من

جديد هي الطريق الضروري. وأيضًا هناك من لازال "يعترف" بشرعية الانتخابات التي أتت بمحمد مرسي لكنه يريد إسقاط الدستور، وهناك من أصبح رافضًا لكل "الطريق الديمقراطي".

في الواقع سوف نجد بأن كل أشكال الاحتجاج الاجتماعي في تصاعد وتوسع، وأيضًا كل اشكال تجريب إسقاط السلطة، خصوصًا هنا في المدن الرئيسية.

كل هذا الوضع يشير إلى أن الثورة تقدمت، وأن الخبرات تتراكم، كذلك الوعي، لكن لم تصل بعد إلى اللحظة التي يتحدد فيها الهدف بوضوح لكي يلمّ الشعب في ثورة جديدة. وهنا يمكن أن نلمس بأن الوعي لم يوصل إلى تحديد الهدف، فلا يتعلق الأمر بإسقاط النظام فقط، بل يتعلق بالإجابة على سؤال: ما هو النظام؟ الشخص أو الحزب او السلطة السياسية أو كلية التكوين الاقتصادي السياسي الذي يمثّل مصالح طبقة هي المسيطرة في الأخير عبر واجهة سياسية؟

إن الدخول في "الطريق الديمقراطي" دون أن يتحقق ما يحل مشكلات شعب لم يعد قادرًا على تحمّل الوضع الذي يعيشه، فرض أن يتبلور الوعي لدى الشباب بأن المطالب الاجتماعية هي في الصدارة. لكن ينتشر الميل الذي يقول بالضغط من أجل فرض "برنامج

اقتصادي" يحقق تلك المطالب في ظل النمط الاقتصادي القائم. وهو ميل يكرر إصلاحية السياسيين بإصلاحية اقتصادية. وربما يستهوي ذلك قطاع من الشباب، لكنه سيصل إلى أفق مسدود، لأن الأمر يتعلق البنية الاقتصادية بكليتها. أي البنية القائمة على أساس ريعي (خدمات، عقارات، سياحة، استيراد، بنوك)، وهي البنية المطابقة لمصالح الرأسمالية المسيطرة. وهذه البنية هي التي أسّست لارتفاع عدد العاطلين عن العمل، والأجر المتدني، وانهيار التعليم والصحة والبنية التحتية، وليس من الممكن حل المشكلات الناجمة عنها عبرها هي، بل لا بد من تجاوزها.

هذه هي الخبرة التي بتنا بحاجة لأن يكتسبها الشباب، لكي تفتح على الاقتناع بأن الأمر يتعلق بإسقاط الطبقة المسيطرة وليس "الضرب" على هوامشها عبر التركيز على الأشخاص أو الأحزاب، أو الأشكال. وبالتالي السعي الجدي من أجل بلورة بديل ثوري ينطلق من إسقاط الطبقة الرأسمالية المسيطرة وفرض سلطة الطبقات الشعبية.

في الأخير، الأمور تتحضر بالتأكيد. فالشعب يتدرب على اقتحام القصر والسيطرة على مراكز السلطة. والوعي يتراكم بما يسمح

بصياغة رؤية وأهداف واضحة تقود إلى تحقيق تغيير جذري. والميل للتنظّم، والشعور بالحاجة إلى حزب يقود الصراع، في تصاعد. وأيضًا الشعب يتلمس بأن القوى القائمة لا تحمل حلولاً لمشكلاته الجوهرية التي جعلته غير قادر على أن يستمر في الوضعية التي هو فيها. لهذا نقول أننا في سياق: ثورة قادمة.

٣٠ يونيو: هل هي ثورة جديدة؟

ماذا سيحدث في مصر يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ؟

هذا هو السؤال الذي كان يتردد طيلة الأيام السابقة لتاريخ ٣٠ يونيو، فالوضع محتقن ضد مرسي والإخوان المسلمين. ومن كان يدقق في مواقف الشعب يعتقد بأن أمرًا سيحدث، ربما يشبه ٢٥ يناير سنة ٢٠١١. حركة تمرّد حصلت على توقيع ملايين المصريين، تفوق ما حصل عليه مرسي في الانتخابات، لكن كان السؤال هو هل سيشارك كل هؤلاء في التظاهر يوم ٣٠ يونيو؟

ربما كان يجب أن يكون السؤال الأهم هو: لكن ما البديل؟

فقد عانت الثورة المصرية منذ البدء من غياب البديل الذي يمكن أن يعمل الشعب من خلال الثورة على فرضه، لهذا كان البديل

يُجدَّد بالسلب، أي بشعار "يسقط"، من "يسقط حسني مبارك"، إلى "يسقط حكم العسكر"، إلى "يسقط حكم المرشد والإخوان". والآن "يسقط مرسي". لكن الـ "يسقط" هذه ليست حلاً. فمن البديل؟

وإذا كان إسقاط حسني مبارك حلمًا جبّ التفكير في البديل (رغم الأفكار التي طرحت حول المجلس الرئاسي والتي لم تصمد أمام جموح الشعب للتخلص من مبارك وقبوله الكامل بحكم العسكر)، فإن حكم العسكر ثم حكم الإخوان أوضح بأن الإسقاط سهل لكن لا بد من بديل، وأن الأمور باتت أوضح من حيث الحاجة لوجود بديل يحقق مطالب الشعب، ولم يعد تغيير الشخص يفي بالغرض، رغم أن طلب حركة تمرد هو تنحية الرئيس، وبالتالي محاولة موضعة الصراع من جديد كصراع ضد فرد أو حزب وليس من أجل بديل اقتصادي اجتماعي سياسي يحقق مطالب الشعب. نعم هناك قطاع كبير لا يريد الإخوان، لكنه لا يريدهم بالضبط لأنهم لم يحققوا أي من مطالب الشعب، أي في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. وهذا ما جعل حركة الاحتجاجات الاجتماعية في توسّع كبير، وجعل الحراك يتمسك بالمسألة الاجتماعية بعيدًا عن مناورات الأحزاب، وتحالفاتها، وانسياقها نحو "البرلمانية". ولقد

أوضحت الاحتجاجات أمام قصر الاتحادية نهاية سنة ٢٠١٢ عمق التوتر. وظهر ذلك واضحًا في الذكرى الثانية لثورة ٢٥ يناير.

بالتالي كان من الواضح بأن الصراع يؤخذ نحو "السياسي"، في مسار يغطي على المطالب الحقيقية التي تخص الشعب، ويوهم بأن تغيير الرئيس او الحزب او العسكر، سوف يفضي "أوتوماتيكيًا" إلى حل مشكلاته. بينما ظهر إلى الآن أن إزاحة مبارك لم تغيّر في الوضع المعيشي للشعب، وأن إزاحة العسكر أتت بجماعة لا تختلف في توجهاتها الاقتصادية عن حسني مبارك، بل سارت في مسار أسوأ. وهو مسار يمحور الصراع ضد الإخوان بالتحديد كقوة "فاشية دينية"، الأمر الذي يشي بالخوف الكامن في أعماق النخب التي عاشت حالة هلع من "تمكين" الإخوان، وظنت بأن الأمور انتهت بالثورة إلى التهلكة، وأن الوضع حسم ضد الثورة لمصلحة سيطرة طويلة للإخوان المسلمين على الدولة. وهو الأمر الذي أعاد بناء النظر إلى "العسكر"، الذين نظر إليهم قبلاً بمنظور الهلع ذاته، الذي تمثل في الخوف الشديد من "انقلاب عسكري". وكما كان مطلوبًا إبعاد العسكر، بات مطلوبًا إنهاء الإخوان. هكذا فقط، دون أي التفات إلى مطالب الشعب، أو فهم بأن الشعب الذي يقاتل سلطة الإخوان

يقاتلها من منظور عدم تحقيقها لمطالبه التي ظنت بعض قطاعاته أن الإخوان لديهم حل ما لها.

ولهذا لم يكن يبدو أن البديل بات واضحًا لكي نتوقع حدوث ثورة حقيقية، أو إذا حدث كما في ٢٥ يناير لن يصل إلى السلطة من يحمل مطالب الشعب، ببساطة لأنه غائب، غير موجود. فكل الأحزاب تدور في الفلك الليبرالي ذاته بهذا القدر أو ذاك من "النجاح" او "الفشل"، من اليمين إلى اليسار.

لهذا كنا سائرين إلى يوم ٣٠ يونيو دون أن نستطيع حسم المسار الذي ستجري الأحداث فيه. هل هي ثورة من جديد؟ أو هي حالة احتجاج ربما تكون واسعة؟ وهل ستبقي مرسي أو تستغلّ من قبل "من يقبع خلف الصورة"، أي الرأسمالية الحاكمة وجيشها وبيروقراطيتها لفرض تغيير يطيح بالإخوان أو يشرك معهم آخرين لحكم البلد؟

الاحتقان كبير لا شك في ذلك، لكن في غياب البديل ربما لا تلاقي الثورة من أجل إسقاط مرسي والإخوان "مزاج" قطاعات شعبية مهمة، ليس لأنها مع مرسي والإخوان بل لأنها ترى بأن الخروج في ثورة من أجل ذلك هو أمر نافل، ولتكن الثورة من أجل ما هو

أهم. ما هو هذا الأهم؟ هنا نتلمس ما هو ناقص، أو غائب، أو بعيد عن متناول فعل السياسة، ونقصد البديل الاقتصادي الاجتماعي والسياسي، الذي يعني إنهاء سلطة طبقة صاغت الوضع الاقتصادي الاجتماعي السياسي طيلة العقود السابقة، وباتت تشكّل عبئًا على الشعب، ولهذا وجب إسقاطها. فالشعب يريد إسقاط النظام، الأمر الذي لا يعني إسقاط الرئيس أو الحزب، بل الطبقة المهيمنة على الاقتصاد والمؤثرة في القرار السياسي، وبالتالي الحاكمة الفعلية. والتي يظهر الرئيس أو الحزب كممثل لها في الحكم، في السلطة. رغم الترابط بين المال والسلطة. وهو الأمر الذي يعني تغيير النمط الاقتصادي لمصلحة نمط يتضمن حلاً لمشكلات المجتمع.

البديل من ثم يجب أن يكون "سلطة الطبقات الشعبية"، التي وحدها يمكن أن تقوم بالتغيير الذي يحقق مصالحها، لأن كل الفئات الرأسمالية لا تحمل غير البديل الليبرالي الذي هو النمط القائم الآن. ولهذا لم يعد ممكنًا المراهنة على طبقات أخرى أو قوى اخرى. وبالتالي كان يجب تجاوز منطق الـ يسقط، وتقديم البديل الذي يجب أن يحلّ محلّ ما هو قائم. لا بد من التأكيد على أن الشعب هو من يستطيع تحقيق مطالبه بقوته الذاتية عبر استلامه السلطة، وليس عبر الدخول في لعبة الانتخابات، أو قبول بديل أسوأ نكاية بالسلطة القائمة كما

يجري عادة. فليس الجيش هو البديل، فهو السلطة الفعلية رغم أن الإخوان هم السلطة قانونيًا، ورغم ميلهم للهيمنة الشاملة. وبالتالي يمكن أن يزيح الإخوان ليأتي بما يحقق مصالح الرأسمالية المسيطرة، دون أن يحتاج إلى الحكم المباشر. وهنا يمكن أن يأتي بالليبراليين الذين يظهرون الآن كمناهضين لحكم الإخوان، ويعملون على تحويل الصراع إلى صراع ديني/ مدني (أي دولة مدنية ضد دولة دينية) هروبًا من البحث في النمط الاقتصادي الضروري لحل مشكلات الشعب في العمل والأجر والتعليم المجاني والضمان الصحي. فهم أيضًا مع النمط الاقتصادي السائد، أي الليبرالي الذي أوصل الشعب إلى كل هذه المهانة والفقر والتهميش.

في غياب البديل سوف نعود لـ "السيرة" ذاتها، حيث يتشكل "بديل" تصنعه الطبقة المسيطرة ذاتها، وإنْ في شكل جديد، ربما ينهي حكم الإخوان، أو يشركهم مع الليبراليين، دون أن يسمح بأن يتحقق التغيير في النمط الاقتصادي (وبالتالي في تموضع مصر إقليميًا وعالميًا). فالطبقة المسيطرة لازالت تحاول بقاء سيطرتها، وهي تعمل من أجل إعادة إنتاج السلطة ذاتها في أشكال جديدة، فقط لكي تمتص حركة الاحتجاجات وتفرغ الثورة من مضمونها. وبالتالي تبقي سيطرتها في تشابكها مع الطغم المالية المسيطرة عالميًا.

إذن السؤال هو: هل نشهد ثورة حقيقية؟ لكن لازال البديل الشعبي لم يتبلور بعد. وبهذا فإن أقصىٰ ما هو ممكن إسقاط حكم الإخوان، والاستعداد لمواجهة الحكم الجديد، لأن البدائل الممكنة الآن لا تحمل حلاً لمشكلات الشعب.

هذا ما حصل، حيث أزيح الإخوان بثورة كبير اختطفتها قيادة الجيش لكي تحافظ علىٰ النمط ذاته، كما علىٰ وجودها الذي كان مهددًا بسيطرة شاملة للإخوان علىٰ السلطة. بالتالي لا حلول، والشعب، لهذا، سوف يستمر في حراكه بالضرورة.

الفصل الخامس

ثورة ثانية في بر مصر

ثورة جديدة

ثورة ثانية في مصر، هذا هو ملخص ما حدث بدءًا من يوم ٣٠ يونيو/ حزيران وانتهاءًا بيوم ٣يوليو/ تموز، حيث شهدت شوارعها ملايين لم تشهدها ضد حسني مبارك، وحيث تحركت قطاعات لم يكن متوقعًا أن تتحرك، وهو الريف المصري الذي كان يحسب للإخوان. يوم ٣٠ يونيو شهد ملايين أكثر مما شهدته مصر يوم ١١ فبراير (أو يوم التنحية).

لكن، أيضًا كانت النهاية متشابهة. فقد ظهر الحل عبر الجيش، الجيش الذي نحّى مبارك، والجيش الذي وقف مع الشعب ونحى مرسي، بغض النظر عن شكل التنحية. هذه المرة اصبح الحديث عن انقلاب عسكري متداولاً بعكس المرة السابقة التي كان واضحًا فيها الانقلاب العسكري كذلك.

لماذا الثورة؟ ولماذا العسكر؟

لا بد من أن نفهم عبر الملاحظة الواقعية معنى الثورة، ومعنى أن يتمرّد الشعب بعد أن يكون قد سكن و"خنع" وخضع" عقودًا. هذه ليست مسألة عابرة، رغم أنها لا تحدث إلا قليلاً. فهي مفتاح فهم كل

متغيرات المرحلة القادمة. ومعرفة أن "الاستقرار" قد انتهى لعقد على الأقل. وأن الأمور لن تقف عند تغيير أشكال سلطوية، او حتى تأسيس ديمقراطي، بل لا بد من أن تصل إلى حد تحقيق تغيير عميق يطال البنية الاقتصادية التي تشكلت بالتبعية للطغم الإمبريالية، وجعلت الاقتصاد ريعيًا فأنتج كل المشكلات التي جعلت قطاع كبير من الشعب (من الفئات الوسطى والعمال والفلاحين) لا يستطيع العيش. فلا استقرار دون معالجة مشكلة البطالة والأجر المتدني وانهيار التعليم والصحة، وأيضًا الدمقرطة والعلمنة.

المجلس العسكري لم يغير في الوضع الاقتصادي وناور لكي يحافظ على النمط الاقتصادي المسيطر وعلى مصالح الفئات المسيطرة. واتخذ مرسي قرارات زادت من سوء الوضع الاقتصادي، وكرّر السياسات الاقتصادية ذاتها. لهذا كان الشعار "يسقط حكم العسكر" واصبح بعد استلام مرسي السلطة "يسقط حكم المرشد". والشعب سيبقى يسقط كل من يكرر السياسة الاقتصادية ذاتها، والسياسة ذاتها في كل المجالات. بالتالي الثورة مستمرة، وستكون ضد كل من يصل إلى السلطة الآن دون أن يحمل حلاً لمشكلات الشعب.

ما ظهر في هذه الثورة هو تصاعد الوعي وتطور الآليات لدى الشباب الذي لازال يلعب الدور المركزي. لكن لم يتبلور بعد الوعي بأن مشكلات الشعب لا يحلها غير الشعب، لهذا تجري المراهنة على الجيش من جديد، او على جبهة الانقاذ، أو على اشخاص بعينهم. كما جرى انتظار الحسم ضد مرسي من الجيش فلم يتقدم الشعب الذي حاصر قصر الاتحادية (وقصر القبة، وملأ ميدان التحرير وكل الميادين في مصر) لكي يستولي على القصر ويعلن من هناك تنحية مرسي وتنصيب رئيس مؤقت.

هذه نقيصة في الثورة ولدى الثوريين، كانت ولازالت، رغم التقدم الذي حصل في وعي قطاعات شبابية باتت معنية بالسيطرة على مقار السلطة.

قيادة الجيش لم يكن بمقدورها مواجهة الشعب، رغم قوة الجيش المصري، بالضبط لأن الجيش من الشعب (متوسطي الضباط والجنود)، ومن الأرياف خصوصًا، الذي تحرّك بقوة هذه المرة، والذي يعني تحركه انحياز الجيش إلى الشعب وليس إلى السلطة بغض النظر عن التماسك الانضباطي الذي يحكمه. لهذا كان على هذه القيادة أن تعيد محاولة الالتفاف على الثورة وضمان الحفاظ على تماسك الجيش.

إذن، سندخل في مرحلة مراوغة جديدة. هذا أمر طبيعي ما دام ليس لدى الشعب من يعبّر عنه، وينظم عملية استيلاءه على السلطة.

نهاية وهم الأسلمة واستمرار دور العسكر

في مصر انتهى حكم الإخوان المسلمين بنقمة شعبية هائلة، وبثورة سمحت لقيادة الجيش أن تطيح بهم. هذا الأمر فتح على نقاش حول هل أن ما جرى هو ثورة أو انقلاب؟ وربما سوف يغطي هذا النقاش على القضية الأهم التي هي أن حكم الإخوان قد أوجد نقمة ضدهم لم تشاهد ضد حسني مبارك، لهذا شارك في يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ما ينوف العدد الذي شارك يوم ١١ فبراير/ شباط لإسقاط حسني مبارك، وبالتأكيد أكثر كثيرًا من الأصوات التي حصل عليها الإخوان في انتخابات مجلس الشعب، ثم انتخابات الرئيس في الدورة الأولى (التي هي المعبّر عن حجم الإخوان، حيث حصل مرسي على ما يقارب الـ ٢٥٪ من المشاركين الذين بلغوا ٤٦٪ من الذين يحق لهم التصويت، أي حصل على ما يقارب الـ ٦ مليون صوت من ٥٠ مليون كان يحق لهم التصويت).

الأهم هو أن الموقف الشعبي كان أكثر توترًا ضد مرسي منه ضد حسني مبارك. كان غلاً وليس رفضًا فقط. وهذا يؤشر إلى تراكم

الاحتقانات بدل تراجعها، وإذا كانت المشكلات التي فرضت الثورة على حسني مبارك لم تحلّ، بل زادت، مثل مشكلة البطالة والفقر بعد غلاء الأسعار الذي رافق تسلم محمد مرسي الرئاسة، انطلاقًا من إتباعه السياسة الاقتصادية ذاتها التي كانت في "العهد السابق"، والتقدم خطوات لم يكن حسني مبارك يجرؤ على اتخاذها (مثل رفع الأسعار وتخفيض سعر الجنيه على طريق تحريره، ومشاريع بيع مصر للخارج). لكن ربما ما جعل النقمة تزيد، وينتقل الحقد إلى غلّ، هو شعور الشعب بأن الوعود التي جرى انتخاب مرسي والإخوان على أساسها لم تنفذ، الأمر الذي أشار إلى "كذب" هؤلاء (كما يتردد في الشارع)، وأن ما حاولوه كان يثير الرعب لدى قطاعات مجتمعية واسعة، كثير منها متدين وليس العلمانيين واليسار فقط، نتيجة انكشاف "سلطة" الإخوان كسلطة قادمة من القرون الوسطى، سواء تعلق الأمر في الأداء السياسي (حيث أن مرجعيتهم المعرفية فقهية وليس سياسية)، أو بالميل للتركيز على ما هو قيمي/ أخلاقي فيما بات "خارج الزمن"، وأكثر من ذلك إشعارهم الشعب بأنهم يحكمون باسم الدين وبمنطوق إلهي، هو غير مناسب لا للعصر الراهن ولا لممارساتهم.

هنا يمكن تلمّس "الزيادة في الحقد" (أي الغلّ) الذي جعل كل هذه الملايين تنزل لإزالة حكم "المرشد". خصوصًا وأن السياسة الخارجية لم تتغير، سواء في الموقف من أميركا أو من الدولة الصهيونية، أو من المحاور القائمة في المنطقة. بهذا ظهر للشعب بأن حكمًا كاريكاتوريًا يقوم باسم الدين، كان يزيد من مشكلات الشعب، ويشعرهم بأيام سوداء قادمة. ربما هذا ما جعل البعض يتحدث عن فاشية قادمة على ضوء "سياسة التمكين" التي تتبعها الجماعة من أجل فرض سلطة مطلقة، و"إلهية".

ما ظهر هنا هو أن إطلالة "الحكم الديني" فرضت حالة من الرفض زادت من الاحتقان الذي نتج عن عدم حل المشكلات التي كانت في أساس ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني سنة ٢٠١١، ودفعت كل هذه الملايين لكي تعبّر عن ذلك في حشد هائل كان بالضرورة سوف يفرض "إسقاط النظام".

تجاهل ذلك، وتجاهل قوة الشعب أساسًا كما يحدث عادة، هو الذي فرض الحديث عن انقلاب عسكري. لاشك في أن الجيش كان يريد إسقاط مرسي وحكم الإخوان، حيث كان يظهر التناقض في داخل بنية السلطة حول من يهيمن على السلطة. حيث سعى الإخوان

لـ "أسلمة" الدولة واحتكارها، واحتكار الهيمنة على الاقتصاد كبديل لرجالات حسني مبارك. وكان واضحًا بأن الإدارة الأميركية تدعم حكم الإخوان (وهي أصلاً التي رجحت نجاح مرسي في انتخابات شابها تزوير كبير)، وهو الأمر الذي كان يخيف قيادة الجيش. لكن كان يبدو، أيضًا، بأن ثيادة الجيش كانت ترى ضرورة تحقيق التوافق بينها وبين السلطة السياسية في مواجهة شعب كان لازال يتمرد، وظهر واضحًا بأنه يريد تحقيق تغيير حقيقي.

لكن هل كان بإمكان الجيش مواجهة كل هذا الحشد الشعبي فيما إذا أراد سحق الثورة؟

هذا السؤال هو الذي جعل الجيش ينحي مبارك، وهو ذاته الذي جعل الجيش يستفيد من كل هذا الحشد بدل أن يتكسر في الصدام معه. خصوصًا هنا حين لمسنا دخول الريف في الحراك ومشاركته في الثورة، وهو ما لم يحصل ضد حسني مبارك. وأثر ذلك هو أن كل صدام بين الجيش والشعب سوف يقود إلى شق الجيش نتيجة "القاعدة الريفية" له، والتي ستدفع إلى الانخراط في الثورة بدل قمعها. هنا تكمن حساسية وضع الجيش في مرحلة ثورية بجدارة. لكن لا بد من ملاحظة أن الجيش هو الذي حسم الصراع بعد كل هذا الحشد الهائل

الذي لم يكن لديه إستراتيجية سوى انتظار دور الجيش. ربما هذه هي المشكلة التي لازالت قائمة رغم تطور وعي "الشباب" الثوري خلال عامين ونصف من الحراك الثوري واكتساب الخبرة والوعي، دون أن يصل إلى مقدرة على ان يقتحم الشعب قصر الاتحادية اعتمادًا على كل هذه الحشود الهائلة، لفرض بديل شعبي يخضع له الجيش، بدل أن يفرض قادة الجيش أجندة المرحلة الانتقالية كما حدث في المرة السابقة. هذا ما ظهر في فرض الإعلان الدستوري، وفي تشكيل الحكومة، والذي سيظهر لاحقًا بشكل أكبر.

إذن، لقد انتهى وهم الأسلمة وحكم المرشد والخلافة الإسلامية، لكن لازلنا في مرحلة دور العسكر. هل سيستطيع "الحكم الجديد" حل مشكلات الشعب؟ بالتأكيد لا، فقيادة الجيش هي الحارس لمصالح رأسمالية تتحكم بالاقتصاد، وهي في ظل الثورة تناور من أجل إنهائها دون تغيير النمط الاقتصادي القائم، الذي هو ليبرالي، مافياوي، وريعي.

ما حدث في مصر بين ٣٠ حزيران/ يونيو و٣ تموز/ يوليو أثار الكثير من النقاش، فهل هو ثورة أم أنه انقلاب؟ أو هل هو ثورة قطفها العسكر أم انقلاب مغطى بحراك جماهيري؟

ويبدو أن المشكلة الواقعية باتت تحل عبر هذا النقاش "النظري" (أو السفسطائي). ثورة أم انقلاب؟ والهدف هو تحديد موقف، لكن كيف يمكن أن نحدد أنها هذه أو ذاك؟ خصوصًا وأننا نعاني من "تخبيص" في فهم المصطلحات، بحيث ينعكس الموقف الذاتي على معنى المصطلح بما يجعله خارجًا عن سياقه، ولا يعبّر عن المعنى الحقيقي الذي وُجد من أجله. فالمصطلحات هي عنصر التوافق الضروري من أجل الفهم المتبادل. لهذا طرح السؤال: ما معنى الثورة أصلاً؟ هل نتوافق على معنى الثورة؟ بالتأكيد لا، بالتالي يكون كل النقاش بلا معنى، بالضبط لأنه لا ينطلق من توافقات أولية هي المصطلحات التي نستخدمها، والتي دون التوافق على معانيها لن يكون ممكنًا التفاهم أصلاً. فالثورة مصطلح سياسي قبل أن تحسب على هذا التيار الأيديولوجي أو ذاك، ولهذا لا بد من التزام المعنى المعطى

لكي يكون ممكنًا تواصل الأفكار بدل أن تغرق الأفكار في تحديد ذاتي لمعنى الثورة يمنع التواصل أصلاً.

في كل الأحوال، بالنسبة لي الثورة هي كل تمرّد شعبي على السلطة من أجل تغييرها، بغض النظر عن النتيجة. والانقلاب هو دور العسكر في تغيير السلطة (أو الرئيس) بعيدًا عن الشعب.

طبعًا لم يثر هذا النقاش بعد ثورات تونس ومصر رغم دور العسكر حينها، حيث واجه الشعب القوى القمعية للسلطة (البوليس السياسي في تونس والأمن المركزي في مصر)، وتدخلت قيادة الجيش لكي تفرض رحيل الرئيس. في مصر استطاعت الملايين التي نزلت الشوارع يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني، ومن ثم ٢٨ يناير/ كانون الثاني خصوصًا أن تهزم الأمن المركزي وكل قوى وزارة الداخلية، فاستطاع الشعب احتلال ميدان التحرير وميادين أخرى في مدن عديدة (الاسكندرية، بورسعيد، الاسماعيلية، السويس، المنصورة وعديد مدن أخرى)، ظل مقيمًا فيها إلى يوم ١١ فبراير/ شباط، تحت عنوان "اعتصام، اعتصام، حتى يسقط النظام".

في يوم ٢٨ يناير، وبعد هزيمة قوى وزارة الداخلية حلت الوزارة أجهزتها وحل الجيش في الشوارع. الجيش اتخذ موقفًا حذرًا،

حيث ظهر أميل للشارع، لكنه كان معنيًا بألا يسيطر الشارع على أي من مؤسسات الدولة (وهذه مسألة لم يجرِ الانتباه لها في حينها، وبالتالي لم تحظَ بالاهتمام الكافي لتفسير موقف قيادة الجيش). بعد توسّع الثورة من خلال إضرابات عمال المحلية وحلوان، وإضرابات الصحفيين وموظفي الدولة، وتحرّك النقابات القوي، بدأت حركة تدب في الجيش، ومن ثم اجتمع المجلس العسكري قبل يوم من رحيل مبارك ليظهر أنه بات يعمل مستقلاً عن الرئيس، الذي قام مساءً بتكليف نائبه عمر سليمان بمهماته. ليظهر عمر سليمان مساء اليوم التالي، وهو في وضع مربك، يعلن تنحي الرئيس وتكليف المجلس العسكري إدارة البلاد.

كان ذلك كافيًا لكي يقتنع الشعب المحتشد في أضخم حراك منذ بدء الثورة في ٢٥ يناير، بأن الثورة انتصرت. وهذه اللحظة هي التي أعطت للمجلس العسكري كل الصلاحيات لكي يرتب المرحلة الانتقالية وفق "ما يريد"، أو وفق ما يخدم مصالح معينة جوهرها هو الحفاظ على بنية السلطة، وإعادة إنتاجها في شكل جديد عبر إشراك الإخوان المسلمين فيها. ورغم محاولات الشباب الثوري الذي لعب دور المحرّك حينها فرض شكل معيّن للمرحلة الانتقالية يقوم على اختيار مجلس رئاسي، والتحير لكتابة دستور جديد يؤسس لدولة

مدنية، فرض المجلس العسكري منظوره، الذي جرت مقاومته عبر التظاهر في محطات مشهودة دون أن يغّر في مساره.

هل هذا انقلاب أم ثورة؟

الآن، كان واضحًا بأن الجماهير التي نزلت إلى الشوارع يوم ٣٠ يونيو/ حزيران هي أكبر من أكبر حشد حدث ضد حسني مبارك، وكان يوم ١١ فبراير، حيث جرى تقديره حينها بأنه وصل إلى ٢٣ مليون مصري. بالتالي فإن رقم ٣٠ أو ٣٣ مليون الذي قيل أنهم نزلوا يوم ٣٠ يونيو صحيحًا إلى حد ما. لكن الجيش تقدّم وأعلن تنحية محمد مرسي، وحجزه. ومن ثم تعيين رئيس مؤقت، هو رئيس المحكمة الدستورية العليا، الذي أصدر إعلانًا دستوريًا دون مشاورة القوى، ومن ثم جرى تشكيل حكومة جديدة.

هل هذا انقلاب أم ثورة؟

هنا يمكن متابعة سياقين أوصلا إلى أن يسقط مرسي، السياق الأول يتمثل في الحراك الشعبي الذي تصاعد بعد انتخاب مرسي، وشمل أشكال من حركات الاحتجاج شبيهة بما كان يجري آخر أيام حسني مبارك، من الإضرابات إلى الاعتصامات إلى التظاهرات إلى قطع الطرق في الأرياف. وكان واضحًا بأن الأزمة المجتمعية تتفاقم،

وأن حراك الشعب يتصاعد بشكل لافت، بما في ذلك النقمة على الإخوان، من منظور أنهم وعدوا بحلول لمشكلات الشعب ولم يحققوا شيئًا، على العكس من ذلك زادت المشكلات. وهذا واضح من السياسة الاقتصادية التي اتبعها مرسي، والتي هي استمرار لسياسة حسني مبارك، من حيث الحفاظ على الاقتصاد الليبرالي، والاعتماد على القروض كحل لمشكلات الاقتصاد، والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي، ورفض رفع الأجور بما كان يطالب به الشعب في ٢٥ يناير (أي أن يكون الحد الأدنى للأجور هو ١٢٠٠ جنيه). وكذلك زادت مشكلات عديدة فرضت على الطبقات الشعبية التحرك، وأوصلت كثير ممن انتخب مرسي إلى أن وعوده كاذبة.

هذا الأمر الأخير أوجد حالة من "الغل" لم تشاهد ضد حسني مبارك، فهذا الأخير كان يبدو مستبدًا أفقر الشعب، ولهذا كان يجب أن يزول. بينما زاد على ذلك، حيث تفاقمت المشكلات ذاتها، أن الحكم الجديد يتحدث باسم الإسلام، ويؤكد بأن "الإسلام هو الحل"، وأنه يمتلك الحل. لكن تبيّن بأن كل ذلك لم يكن سوى تغطية للوصول إلى السلطة، والسعي لاحتكارها، واحتكار نهب الاقتصاد وفق الآليات ذاتها التي كانت قائمة زمن حسني مبارك.

وربما كان الاحساس بأن السلطة التي يسعىٰ مرسي (والإخوان المسلمين من خلال حزب الحرية والعدالة) فرضها هي عودة بمصر إلىٰ الوراء، إلىٰ القرون الوسطىٰ. وهذا ما كان يلمس في السياسات الخفية التي كانت تمارس، وفي طبيعة ممارسة الحكم، التي أظهرت أن هؤلاء غير جديرين بسلطة دولة كمصر. وأنهم وفق "النظام المعرفي" الذي ينحكمون إليه (وهو نظام فقهي متخلف) لا يستطيعون سوىٰ اعطاء صورة لسلطة قروسطية.

بالتالي كان واضحًا بأن الحشد سيكون هائلاً حتىٰ قبل يوم ٣٠ يونيو. فقد جمعت حركة تمرّد ما ينوف عن ٢٢ مليون توقيع يطالب بتنحية مرسي، وكان واضحًا التفاعل الهائل مع الحركة من قبل قطاعات شعبية واسعة. سواء بالاستعداد لجمع التواقيع أو بالحماس للتوقيع. وهذا ما ظهر يوم ٣٠ يونيو، اليوم الذي حددته حركة تمرّد لإسقاط مرسي.

سنلمس بالتالي أن كتلة شعبية هائلة كانت تريد رحيل مرسي وإنهاء حكم الإخوان المسلمين. وأن هذه الكتلة عبّرت عن ذاتها في حركة احتجاجية ضخمة يوم ٣٠ يونيو، واستمرت إلىٰ يوم ٣ يوليو/ تموز. لكن كان واضحًا أنها عمومًا تراهن علىٰ دور الجيش.

هل كان باستطاعة الجيش مواجهة هذا الحشد الهائل؟ لا أظن على الإطلاق، وأعتقد بأن قرار الجيش، بغض النظر عن نواياه المسبقة، ارتبط بحجم الحراك أصلاً. بالتالي من يلحظ حجم الحراك يعرف بأنه لم يكن باستطاعة الجيش مواجهته، خصوصًا هنا أن الريف تحرّك لأول مرة بقوة (وهذا ما لم يحدث ضد حسني مبارك)، وهو الأمر الذي كان يجعل الجيش (ذوي الأصول الريفية، وأيضًا الأمن المركزي الذي هو من أصول ريفية كذلك) غير قادر على الصدام مع الشعب، وكان سيدفعه أي ميل للصدام إلى الانشقاق والانضمام إلى صف الشعب. بمعنى أن ضخامة الحراك كانت تفرض التغيير في كل الأحوال.

لكن، لا بد من أن نلمس بأن قيادة الجيش لم تكن تريد نجاح محمد مرسي، وأنها كانت تفضل نجاح أحمد شفيق، ولقد بذلت مجهودًا كبيرًا لضخ اصوات هائلة له (حتى عبرالتزوير). خصوصًا بعد أن لمست أن الإخوان يميلون للهيمنة الشاملة فلم يكتفوا بالسيطرة على مجلسي الشعب والشوري (بدعم من المجلس العسكري)، بل قرروا أخذ الرئاسة كذلك، في سياق اتفاق سابق، كما يبدو، أن تكون الرئاسة للجيش. فقد ظهر بأن الإخوان يريدون الهيمنة الشاملة، ولقد بدأوا يسيطرون على المراكز الحساسة في الدولة، ويفرضون مصالحهم، وهو الأمر الذي أوجد تناقضًا مهمًا مع "البيروقراطية" والفئات المسيطرة في

بنية الدولة. ومن ذلك مع قيادة الجيش، رغم التنازلات التي قدمها الإخوان لها، ومنها تكريس دورهم الذي كان متعارفًا عليه في الدستور الجديد، وإبقاء حيّز مصالحها وسيطرتها خارج المساءلة.

وبغض النظر عن من حصل على أعلى الأصوات، مرسي أو شفيق، من حدّد الرئيس هو الضغط الأميركي الذي كان يريد الإخوان في السلطة، كونهم "قوة من الشارع" وتستطيع التعامل مع الشارع، في وضع يفرض إنهاء الثورة وحسم الصراع بتكريس البنية الاقتصادية السياسية القائمة. بينما كان المجلس العسكري يعتقد أن مواجهة الشارع تستلزم توافق الرئيس معها. لكنه، تحت الضغط الأميركي، التزم بفوز الإخوان بالرئاسة.

وأمام الميل المتسارع للإخوان للسيطرة على الدولة، وفرض "أزلامهم" في المواقع الحساسة، كان يبدو أن قيادة الجيش (التي عينها مرسي بالتوافق كما يبدو مع المجلس العسكري) لم تعد راضية باستمرار مرسي. وهذا ما جعلها تميل إلى الحياد في صراع الشعب مع حكم الإخوان، وتظهر أحيانًا ميلها للشعب. وربما شجعت الحراك كله، وأظهرت "عدم عدائية" لنزول الشعب إلى الشوارع، وربما كان الأمر أبعد من ذلك، حيث يبدو أنها كانت تعدّ لتغيير مرسي، وأيضًا

ربما كانت تشجّع التحراك من أجل عزله. وربما كان ذلك عنصرًا مساعدًا لتزايد أعداد المشاركين في الحراك يوم ٣٠ يونيو/ حزيران، وفي ربط المشاركين تنحية مرسي بالدور الذي سيقوم به الجيش. بالتالي يكون قد حدث "تواطؤ" ضمني بين الطرفين. لكن ما جعل ذلك ممكنًا هو أساس التناقض بين مصالح قيادة الجيش ومصالح الشعب بالتحديد، حيث تريد قيادة الجيش كبح تصاعد الحراك الثوري عبر تمتين بنية السلطة وإعادة بناء انسجامها، الوضع الذي لم يكن يسمح وجود الإخوان في السلطة به، لأن ذلك كان يشتت من دور قيادة الجيش التي كانت تخاف الإطاحة بها من قبل الإخوان. والشعب الذي زادت أوضاعه سوءًا، وزادته ممارسة الإخوان في السلطة خوفًا، وبالتالي بات يريد أن يسقطهم.

الخلاف هنا هو بين رؤية قيادة الجيش لمواجهة الشعب الثائر، التي تنطلق من إعادة تماسك بنية السلطة حولها، وهذا كان يفرض طرد الإخوان بعد أن ظهر "عدم التزامهم" بما جرى الاتفاق عليه مع المجلس العسكري، أي السيطرة على مجلسي الشعب والشورى فقط، من خلال ميلهم لتحقيق الهيمنة الشاملة، ربما اعتمادًا على الدعم الأميركي الواضح.

من هنا سيكون "التوافق" بين الجيش والشعب على طرد الإخوان هو المدخل لفتح الصراع بينهما. لهذا أصرّت قيادة الجيش على "الإخراج العسكري" لنهاية الإخوان، وليس "الإخراج الشعبي". فإخراج النهاية كان يُظهر وكأن الأمر انقلابًا، فقيادة الجيش هي التي تدخلت، وهي التي أعلنت تنحية مرسي، بينما كان يمكن اقتحام قصر الاتحادية، وإعلان حركة تمرّد من هناك تنحية مرسي، ليأخذ الإطار القانوني مجراه. لكن قيادة الجيش يبدو أنها لا تريد أن يتعلم الشعب ذلك، لهذا سارعت إلى أن تمسك زمام الأمور، لكي تقرر (كما فعل المجلس العسكري) طابع المرحلة الانتقالية. والتي تريد أن تضمن هذه المرة أن تؤدي إلى تماسك السلطة في مواجهة الشعب، الشعب الذي ليس لديها أو أي من الأحزاب القائمة حلاً لمشكلاته، بالضبط لأن مصالح كل هؤلاء هي التي توجد هذه المشكلات. فهم يمثلون طبقة مسيطرة هي الرأسمالية، ويدافعون عن مصالحها التي هي مصالحهم كذلك. وما يعملون من أجله هو الحفاظ على النمط الاقتصادي القائم، الذي يحقق مصالحها ومصالحهم بالتالي. أمام اندفاع الشعب لتغيير هذا النمط الذي أسس لكل مشكلاته.

في كل الأحوال ما سمح بأن تصبح قيادة الجيش هي الماسك في آليات التغيير هو ليس قوة الجيش بل عجز الشعب عن أن يفرض

بديله، المشكلة ذاتها التي واجهت الثورة ضد حسني مبارك، والثورات الأخرىٰ. الشعب ليس له القيادة الفعلية التي تمتلك رؤية لكيفية "إسقاط النظام"، ولما هو النظام البديل؟

مصر بعد ٣٠ يونيو

إذن، الشعب لازال يقاتل من أجل تحقيق مطالبه، وقيادة الجيش لازالت تعمل علىٰ إدارة الأزمة التي أوجدها تمرّد الشعب، وليس الأزمة التي فرضت تمرده. هذا ما يظهر واضحًا من خلال إدارة المستوىٰ السياسي الذي نتج عن ثورة الشعب في ٣٠ يونيو، والذي تحكّمت قيادة الجيش بكل تفاصيله لكي لا تفلت منها لمصلحة الشعب. وظهر بوضوح شديد أنها مصرّة علىٰ أن تكون هي "المركز"، وهي التي تحدد المسار، وإنْ كانت قد شاورت بعض القوىٰ و"الهيئات الدينية" وحركة تمرّد (النجم اللامع في كل ما جرىٰ منذ ٣٠ يونيو).

هل ستتحقق مطالب الشعب بعد الثورة الثانية؟ لا يبدو الأمر كذلك، بالضبط لأن تحقيقها يتطلب، كما أشرنا تكرارًا، أن يجري غسقاط ليس الأشخاص بل الطبقة المسيطرة ونظامها كله. فحل مشكلات البطالة الكبيرة والفقر الشديد يفترض كما اشرنا مرارًا تغيير

النمط الاقتصادي الريعي المافياوي القائم، هل لدى قيادة الجيش نية أو مصلحة في ذلك؟

ما ظهر، كما اسلفنا، هو أن المجلس العسكري توافق مع الإخوان المسلمين من أجل امتصاص الأزمة، على اعتبار أن "شعبية" الإخوان يمكن أن توقف الحراك الاجتماعي المتصاعد، وبالتالي أن يكون ممكنًا سحق من تبقى منه. وهذا ما حصل في أكثر من موقعة كان العنف هو أساسها (محمد محمود، وماسبيرو مثلاً). لكن لم يتوقف الحراك بل تصاعد. وكما جرت الإشارة إليه قبلاً تنبهت قيادة الجيش (بعد إحالة المجلس العسكري على المعاش) إلى أن طمع الإخوان يتصاعد، فلم يكتفوا بالسيطرة على مجلسي الشعب والشورى (بمساعدة المجلس العسكري ودعم الإعلام المرتبط بهن وكذلك تزوير البيروقراطية التابعة له) بل قرروا الاستحواذ على الرئاسة كذلك (بدعم أميركي واضح، وبقرار أميركي في الأخير)، وبدء الزحف للهيمنة على كل مفاصل السلطة. هذا الأمر كان يعني تهميش قيادة الجيش رغم أن "الدستور الجديد" قد نص بشكل صريح على كل الحقوق التي كانت مكتسبة سابقًا، خصوصًا هنا المساءلة حول ميزانية الجيش ومشاريعه كلها. لكن ظهر واضحًا الخوف من "تمكين" الإخوان، ومن سيطرتهم على الدولة. لهذا كان ضروريًا أن تسعى إلى

شطبهم. وكان تصاعد الاحتقان الاجتماعي ضدهم عنصرًا مساعدًا مهمًا. وهو ما حدث في ٣٠ يونيو وفرض إزاحة مرسي من السلطة، وإنهاء السلطة الإخوانية.

إذن، عادت الأمور إلى نقطة الصفر، فالإخوان لم يقدموا حلاً لمشكلات الشعب المتمرد، وظهر أنهم معنيون بانتصار فئة مافياوية راسمالية هم التعبير عنها، فأخذوا يحلون محل مافيا مبارك التي أزيحت في السيطرة على الأراضي والمرافق، وفي محاولة الاستحواذ على الصفقات. كما عادوا إلى السياسة الاقتصادية ذاتها: صندوق النقد الدولين أي سياسة الليبرالية المتوحشة. والشعب لم يعد قادرًا على الانتظار، فقد انتظر عقودًا طويلةن وهلك من الفقر، وهزل إلى حدّ أنه بات ميتًا. وهو لن يعطي أيّ وقت لمن يصل إلى السلطة، بل يريد الحلّ الآن. هذه الآن التي ستظل راهنة إلى أن يصل إلى نتيجة أن الأمور تسير نحو حلّ فعلي لمشكلاته. وهذا ليس ممكنًا إلا باتخاذ قرارات مباشرة تخص البطالة والحد الأدنى للأجور، والتعليم والصحة. لن يتوقف كي ينتظر طويلاً، وأصلاً عن يتوقف، إلا إذا صدرت قرارات مباشرة تتناول هذه المشكلات، وتقنعه أن فيها حل لوضعه.

هل تمتلك القيادة العسكرية حلاً؟ هذه الآن التي ينتظرها الشعب تمرّ ولم يلمس بأن قرارات قد اتخذت. وبالتالي ليس أمام السلطة الجديدة سوى أن تتخذ قرارات سريعة، وتبدأ في تغيير الوضع الاقتصادي بما يسمح بتجاوز المشكلات، أو تسير نحو الدكتاتورية، أو تعود إلى مسألة غدارة الأزمة القائمة عبر اختراع الواجهات التي سرعان ما تحرق.

ما لفت في هذه الثورة هو صور جمال عبد الناصر، منفردة أو مدمجة مع عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع (الذي تبلورت نغمة دعوته للنزول لسحق الإخوان منذ ٣٠ يونيو). إلى ماذا كان يهدف ذلك؟ هل إلى تكرار ما فعل عبد الناصر بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢؟ أو "كسب الهيبة"، و"صورة الدكتاتور" التي كانت لعبد الناصر، أو قيلت عنه؟

أولوية عبد الناصر كانت "اقتصادية" كما ظهر في الممارسة منذ الأشهر الأولى للثورة. فقد كان القرار الأول هو الإصلاح الزراعي الذي صدر بعد أقل من شهرين من الثورة. ومن ثم مجانية التعليم، ومحاولة تحريك الاقتصاد عبر تنظيفه من كبار ملاك الأرض والرأسمال الأجنبي، والعمل على تنشيط القطاع الخاص، ثم البدء في بناء السد العالي وتسليح الجيش من "الدول الشرقية"، إلى التقدم نحو بناء

الصناعة وتكبير دور الدولة الاقتصادي "بعد أن هرب الرأسمال الوطني" (كما اشار الميثاق). بمعنى أن الأولوية كانت حل المشكلات المباشرة للفلاحين وللطبقات الشعبية، وهنا يجب التنبه إلى هذه المسألة، حيث أن بناء الاقتصاد يحتاج إلى زمن، وتخطيط وتوفير كل المستلزمات، لكن الوضع المباشر للشعب يفرض الحل السريع في سياق العمل من أجل بناء الاقتصاد على أسس جديدة. الوضع المباشر هو الذي جعل الشعب المصري يخوض صراعًا طبقيًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يوم ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ولقد تحقق الاستقرار بعد الخطوات الأولى التي عالجت "ما هو مباشر"، أي الوضع المعيشي للشعب.

بالتالي فإن تمثّل عبدالناصر كان يفترض زيادة الأجور وتقديم حل سريع لأزمة البطالة، والبدء بتغيير الواقع التعليمي والصحي، وفي البنية التحتية. ولا شك في أن توفير الرأسمال من أجل ذلك يتحقق عبر إعادة الأموال المنهوبة في الأراضي وشركات القطاع العام والمصانع، وما يمكن تحصيله من الفاسدين (مافيا حسني مبارك). مرت اشهر ولم يتحقق ذلك، ولا يبدو أنه سيتحقق في ظل حكومة نصف أعضائها تقريبًا هم من رجالات سلطة حسني مبارك، ورئيس

وزراء ليبرالي ليس لديه علاج للوضع الاقتصادي يخرج عن قروض صندوق النقد الدولي.

إذن، ليس خيار عبدالناصر هو ما دفع إلى رفع صوره يوم ٣٠ يونيو. بالتأكيد ليس ذلك، ولا يبدو أن المطلوب هو الإيهام بذلك. هل ان الأمر يتعلق بـ "تنصيب دكتاتور"؟

إذا كانت قيادة الجيش أصرّت أن تكون هي الصورة، أي أن يكون كل مسار "التغيير" في يدها، من إعلان "عزل" مرسي، إلى تعيين رئيس بالوكالة، إلى اختيار رئيس الوزراء والوزراء، إلى طلب تفويض الجيش مواجهة الإرهاب. فقد نشرت أجواء الخوف من "الإرهاب"ن وأخذت تضخم من خطر الإخوان. وعاد إعلام حسني مبارك "الشتائمي" و"المغرض"، والذي تعوّد على التخويف من الإخوان، وعلى اختراع أعداء (وهذه المرة كان السوريون هم هؤلاء الأعداء، بعد أن كان قد تعوّد على زج الفلسطينيين). وعاد الأمن "يدس انفه" بعد ما "انضبط" لوقت. وظهر أن المطلوب هو إظهار سطوة الجيش، و سلطة قيادته دون أن يجري اعتبار ما حدث في ٣٠ يونيو انقلابًا. أي ان العمل كان يجري لتكريس دكتاتورية "على اكتاف الشعب"، الشعب الذي "طهق" من الإخوان وحكمهم، وقرر أن ينهيه.

هل يندفع الأمر نحو الدكتاتورية إذن؟ هذا ما يظهر على السطح، او تحاول قيادة الجيش فرضه بـ "خجل"، أو "وجل". فالشارع محتقن، وقابل للانفجار. والخوف "طار من عيون" المصريين. لهذا ما يجري هو إعادة الخوف بـ "هدوء". أي بشكل لا يفرض حدوث الانفجار الشعبي. كيف ذلك؟ التهويل من الأخطار، واختراع عدو، والقيام ببعض "التفجيرات" أو مسك متفجرات. واستخدام مجموعات سلفية (كما كان يفعل حبيب العادلي)، والحصول المتدرج على "تفويض" الشعب. إذنن التفويض والتخويف، وكل ذلك لقيادة الجيش ومن أجهزتها.

لا يتعلق الأمر بجماعة الإخوان، بل يتعلق بالأساس بالشعب الذي يرفض عن يستكين من جديد. فالتوافق مع الإخوان أمر ممكن، وربما ضروري، بالضبط من أجل كبت الشعب. هذا ما كان في خلفية التفاهم بين الإخوان ونظام حسني مبارك من خلال عمر سليمان، وخلفية التفاهم بينهم وبين المجلس العسكري. لكن الإخوان طمعوا، وكان يجب أن يحجموا. يتحقق ذلك من خلال العودة إلى "نقطة الصفر"، أي إلى "المرحلة الانتقالية" التي تعيد إلى صناديق الانتخاب. هذا الأمر يفترض أن يظل باب التفاهم مفتوحًا، وربما كان إعلاء الصوت هو من أجل التخويف فقط، تخويفهم هم لكي "يعودوا إلى

رشدهم". وتخويف الشعب لكي يستكين. فمواجهة الشعب تقتضي كسب الإخوان، لكن ليسوا كمسيطرين بل كجزء من تكوين جديد يحقق "الشراكة" بين المافيات التي تشكل كل الطبقة المسيطرة. ورغم الإصرار على إنهاء الاعتصامات فإن إمكانيات التفاهم سوف تبقى قائمة، بالضبط من أجل مواجهة الشعب. وربما كان مشهد فض الاعتصامات في رابعة العدوية وميدان النهضة هو الشكل التدريبي لمواجهة أي اعتصام آخر، وأن زج الجيش في حسم الصراع بهذا الشكل العنيف هو التدريب على مواجهة أكبر قادمة، ليس مع الإخوان بحجمهم المحدود بل مع الشعب. لهذا يجب أن يكون المنظور لما يحدث هو ليس تصفية سلطة الإخوان المسلمين فقط بل ما يمكن أن يحدث فيما بعد، أي حين ينهض الشعب من جديد لتحصيل مطالبه، وبالتالي كيف يمكن أن يجري التحضير لقمعه. وهذا ما بدأ في قمع عمال السويس.

المشكلة الأكبر هي مشكلة "تمرد الشعب"، وليس "ملاوعة" الإخوان المسلمين، هذه "الملاوعة" الناتجة عن التنافس "الرأسمالي" أكثر من أي شيء آخر. فهذا ما يحتاج إلى حسم، وإذا كان لا بد من الحسم فربما يكون المنزع الدكتاتوري هو المحاولة الأخيرة لسحق الشعب. خصوصًا وأن المشكلة تبدو أكبر مما جرى تصورها، حيث

يظهر "عناد" الشعب كل لحظة، ويظهر تمسكه بتحقيق مطالبه في كل وقت. لهذا وجدنا أن التهديد بالحسم قد تأخر، وأن التفويض ذهب أدراج الرياح، وأن الوضع يسير نحو "الركود"، ويبدو أن الأفق مسدودًا. هذا ما حاولت أن تلعب عليه قيادة الإخوان، ربما مدعومة من أميركا التي ظهر تمسكها بالإخوان واضحًا جدًا، ولازالت تقاتل من أجل استعادتهم السلطة. فقد راهنت عليهم كحل وحيد لسحق الشعب، وتكريس النمط الاقتصادي القائم (والذي فرضته هي طيلة العقود التي تبعت الناصرية). لكن "الحسم" لن يعني "نهاية العلاقة" مع الإخوان، فهم مطلوبون من أجل "توحيد الرأسمالية" ضد الشعب، وأيضًا لكي لا تتدهور العلاقة مع الولايات المتحدة، وهي العلاقة التي تدرّ "الذهب" لقيادات الجيش خصوصًا، وتحسب على مصر كمساعدات، وتفتح الأبواب لنهبها.

إذن، لازال التفاهم مع الإخوان ضرورة رغم كل هذا الصراع. وربما يحل التناقض الذي نشأ بينهما في ثنايا الصراع الواقعي، حيث سيتصاعد الصراع الشعبي ضد "السلطة الجديدة" من أجل المطالب ذاتها، وتعود حركة الاحتجاج والإضرابات والتظاهر، وهو الأمر الذي سيفرغ حالة الاحتجاج التي تسكن جزءًا مهمًا من قاعدة الإخوان، والتي يجمعها الآن الصراع ضد "السلطة الجديدة"، لكنها

سوف تعيد فرض التوافق بين مختلف "أجنحة" الراسمالية المافياوية الريعية. حيث أن مصيرها مرتبط بسحق الشعب.

الصراع في المرحلة القادمة، بالتالي، هو مع قيادة الجيش، وإنْ كانت تشكلت السلطة من الليبراليين، أو بعودة "رجالات مبارك"، أو حتى جرى الميل لتقديم "واجهة" شعبية جديدة.

ملخص حول الرأسمالية والعسكر

المشكلة التي تحكم النظر لكل الصراع الذي يجري في مصر، تتمثل في الزوغان عن المنظور الطبقي، والتعامل اللحظي في مسار ثورة بدأت يوم ٢٥ يناير لم تقف بعد، ولن تقف في وقت قريب. حيث لا ينظر إلى الإسلاميين كتعبير عن فئة راسمالية مافياوية ريعية (محافظة)، ولا ينظر إلى قيادة الجيش من هذا المنظور كذلك، ولا إلى الأحزاب الليبرالية. وبهذا يتشكل الصراع انطلاقًا من "مواقف سياسية" فحسب. ومن اختلافات حول "السلطوية"، أي محاولة مقاومة السيطرة الشمولية لحزب أو شخص، وليس من فهم أعمق لواقع الصراع والمنظور الديمقراطي الذي يجب أن يواجه السلطوية. لهذا نظر إلى "نظام حسني مبارك"، وجرى التوحد ضده من قوى هي متناقضة أصلاً، توحد أضاع المطالب الحقيقية للشعب بتخليصها بـ

"الديمقراطية". وهكذا كان الأمر ضد "العسكر" (أي المجلس العسكري"، وأصبح ضد الإخوان. ولهذا كانت تتوحد القوى التي تناقضت قبل قليل حينما يختلف "السلطوي"، مع إهمال مريع كل القضايا الأخرى، التي كان الإخواني والليبرالي معًا مع تضييعها. فالإخوان يريدون السلطة من أجل تحسين مواقف الفئة الرأسمالية التي تعبرون عنها وفرض سيطرتها، فركبوا الديمقراطية. والليبراليين يريدون الحفاظ على "الاقتصاد الحر" لكن مع فسحة أوسع من المنافسة لمصلحة فئات أخرى ضد احتكار آل مبارك و"رأسمالية المحاسيب"، وركوب الديمقراطية يساعد على ذلك. لكنه كذلك (بالنسبة للطرفين) يخفي ويهمش المطالب الأساسية التي يريدها الشعب. والتي يتوافق كل هؤلاء على رفض حلها، لأنها بالضبط تعني تغيير كلية النمط الرأسمالي وبالتالي الإطاحة بهم.

المعركة تتمركز حول كيف يظل التغيير شكليًا، وكيف يتغير الأشخاص دون تغيير النمط الاقتصادي، بالتالي كيف تتوه الثورة في مسارب متعرجة تستهلكها، وتجعلها تتلاشي، لكي تبقى الرأسمالية المسيطرة مسيطرة. هذا ما ظهر واضحًا بعد تسلّم المجلس العسكري السلطة، حيث استمرت السياسة الاقتصادية هي ذاتها ولم تتخذ القرارات الضرورية التي تلبي بعض مطالب الشعب (الحد الأدنى

للأجور، البطالة، التعليم، إعادة الأموال المنهوبة). وهو ما فعلته جماعة الإخوان المسلمين حينما عادت إلى سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والخضوع لشروطه. وأيضًا دون أن تتخذ قرارات ضرورية وحساسة مثل الحد الأدنى للأجور ومعالجة مشكلة البطالة. ولاشك في أن اختيار أول حكومة بعد ٣٠ يونيو يؤشر إلى أن السياسة الاقتصادية مستمرة كما كانت، وأنه لا حدّ أدنى للأجور، او تصريح بحل لمشكلات البطالة والتعليم والصحة، ولا سعي لإعادة الأموال المنهوبة. فكل هذه المراحل قامت على التأكيد على "الاقتصاد الحر"، والحاجة إلى الاقتراض، وبقاء الوضع الاقتصادي على حاله.

وإذا كانت قيادة الجيش عنصرًا فاعلاً في مختلف المراحل، لا بد من السؤال عما تعبّر؟ وما هي مصالحها؟ ولماذا تبقي التغيير في يدها؟

غياب التحليل الطبقي جعل النظر إلى الجيش ينطلق من المنظور الوطني: الجيش وطني، وهذا الأمر هو الذي جعل الشباب الذي صنع ثورة ٢٥ يناير "يطير من الفرح" حينما حسم الجيش الأمر، لتوهمه بأن مطالبه سوف تتحقق. لكنه الشباب الذي عاد ليرفع شعار: يسقط حكم العسكر. وحيث نشرت الكثير من الدراسات التي توضح سيطرة الجيش على ٢٠ -٣٠٪ من الاقتصاد، وعن الفساد في

المؤسسة العسكرية، وعن مرتبات كبار الضباط (التي تصل إلى ١٥ مليون جنيه كما أشير)، والى الامتيازات التي يتحصلون عليها مباشرة أو بعد التقاعد، تسقيع الأراضي مثلاً (أي الحصول عليها بمبلغ زهيد ومن ثم بيعها بأسعار عالية)، أو التعيين كمحافظين أو في مراكز عالية في الدولة وبمرتبات ضخمة. كل ذلك نشر حينها، ويمكن العودة إلى الكثير من الكتب والدراسات التي تبيّن ذلك بوضوح شديد. طبعًا كل ذلك إضافة إلى ميزانية الجيش التي تبقى سرية وبلا محاسبة، والعمولات التي تجنى من الصفقات العسكرية.

وإذا كان حسني مبارك قد أسس "طبقة" من كبار موظفي السلطة (في الإعلام وإدارات الدولة والجيش) عبر الرواتب المرتفعة والامتيازات المتعددة التي تضع هؤلاء في مرتبة "الطبقة العليا". ولقيادة الجيش هنا امتيازات أعلى نتيجة تحكمها بتلك النسبة من الاقتصاد، التي لا تدخل ميزانية الدولة وتوزع على كبار الضباط حصرًا. ولقد عمل مرسي والإخوان على تضمين كل هذه الامتيازات في "الدستور الجديد" بعد أن كانت معتبرة حق عرفًا.

في هذا الوضع نجد بأن كبار الضباط هم من الطبقة المسيطرة (الرأسمالية المافياوية الريعية)، وهم الأشد دفاعًا عنها نتيجة كل هذه

المصالح التي يحوزون عليها، والتي تجعلهم فئة من فئات الرأسمالية تلك. ولهذا فهم قوة اقتصادية وقوة فعلية (الأمن والجيش والشرطة) معًا. ولهذا هم الأشد تمسكًا بالنمط الاقتصادي. ومن ثم هم محور الدفاع عن النمط الاقتصادي القائم. هم ليست "أداة" الطبقة المسيطرة كما تشير الماركسية، بل هم جزء منها كذلك. وهذا وحده ما يفسّر تصميمهم على أن يكونوا المتحكم بكل تغيير تنفرض الحاجة لتحقيقه. طبعًا هذا الأمر لا يطال كل الجيش بالتأكيد، بل يطال "النخبة" من كبار الضباط، الذين يقودون الجيش وفق التراتبية الصارمة المعروفة في الجيش المصري. مع ملاحظة أن متوسطي الضباط والجنود هم من فئات اجتماعية ريفية مفقرة في الغالب (كذلك الأمن المركزي).

لقد جعلت الثورة قيادة الجيش في مركز الصراع. وهي الأكثر اهمامًا ببقاء النمط الاقتصادي القائم، فقد ظهر وكأنه "المخلص" الذي سوف تعمل على تغييره. وأيضًا كانت هي المعنية بالتغيير وهي الأكثر حرصًا على استمرار القائم. وهي الآن تقف في هذه النقطة، بين الأمل في تحقيق التغيير والتمسك المطلق بالحفاظ على ما هو قائم. بالتالي هل لديها بدائل بعد ان فشل إشراك الإخوان في السلطة كأساس لاخماد الثورة؟ هل يفيد "تسليم" السلطة لليبراليين الذي لا

يمتلكون حلولاً ولا شعبية؟ أو يمكن أن تسمح بـ "انعطافة يسارية" تفتح على تحقيق بعض الحلول الاقتصادية (مثل الحد الأدنى للأجور، وحل شكلي لمشكلة البطالة، وإعادة دور ما للدولة في الاقتصاد من خلال إعادة شركات بيعت ومصانع أوقفت)؟ أو تدخل في مواجهة سافرة مع الشعب؟

ربما يكون الحل الآن، هو الميل إلى سياسة القوة. ولا شك في أن الحسم بالعنف مع اعتصام الإخوان (رغم اعتراض جزء من السلطة الجديدة)، يؤشر إلى مرحلة جديدة تحاول فيها قيادة الجيش الضغط بعنف على الحراك الشعبي، ومحاولة التصدي بقوة لكل تحرك يريد تحقيق المطالب التي باتت معروفة: أي عيش، حرية، عدالة اجتماعية.

المؤشرات توحي بأن "السلطة الجديدة" يمكن ان يكون حلها هو العنف. وكما يبدو ستكون مدعومة من قبل قطاع مهم من الليبراليين، وأيضًا من قطاع مهم من "اليسار" (وهنا التيار الشعبين وبعض أحزاب اليسار). هل سيؤدي ذلك إلى وقف الثورة؟ أظن بأن الإجابة هي لا. لكن سيكون الصراع الطبقي قد تصاعد في حدته إلى مرحلة اعلى تتجاوز الشكل "السلمي" الذي شهدته خلال الفترة الماضية، رغم اللحظات العنيفة التي كانت تلجأ فيها قيادة الجيش إلى

استخدام القوة الفعلية (الرصاص الحي). فقد أصبح الرصاص الحي مستخدمًا ضد الإخوان، وبموافقة واسعة من الأحزاب، وأيضًا من قطاع من الشعب. وبالتالي لم يعد من رادع لعدم استخدامه ضد كل مضرب أو محتج أو متظاهر. خصوصًا وأن "السلطة الجديدة" لا تقدم حلولاً لمشكلات الشعب، وكان بإمكانها فيما لو قدمت أن تحسم الصراع مع اعتصام الإخوان دون قوة وعنف ودم. لكن هذه السلطة لا تريد "التنازل" للشعب، بل تريد إرعابه، هكذا بالضبط. تريد أن تكرس النمط الاقتصادي القائم، وأن يخضع الشعب لإرادتها. كيف يمك لكل المفقرين أن يستكينوا من جديد؟ هل من أمل في أن يعود "الموت" إلى هذه الجثة التي نهضت، وباتت ماردًا يقاتل من أجل حقوقه؟

هذا ما لا تعيه الطبقة المسيطرة بمختلف فئاتها، ولا تريد أن تعرف أن هذا الشعب الذي نهض لن يعود إلى الوراء فيستكين كما فعل لعقود طويلة. لهذا تصرّ على "الحسم"، لكن ضد الشعب. او تريد إدارة الأزمة في حال فشلت في "الحسم". وفي كل الأحوال الأمر بات مستحيلاً، لقد نهض الشعب، ولا إمكانية لأن يعود إلا بتحقيق مطالبه. هنا ربما يجب أن نستعيد ما فعل جمال عبد الناصر، وان نتأكد

بأن الاحتجاج مستمر، والثورة مستمرة، إلى أن يتحقق التغيير الذي يحقق مطالب الشعب المباشرة.

هذا الوضع يشير إلى ان الصراع في المرحلة القادمة سوف يكون اقسى، وأعنف، لكنه سيكون أكثر قوة من قبل الشعب، وأكثر وضوحاص في بلورة البديل، والسياسات التي توصل إلى تحقيقه.

لن تحل المشكلات بعد الثورة الثانية إذن، لهذا فإن ثورة جديدة قادمة.

الفصل السادس

ثورة تبحث عن بديل

عن دور الماركسية في الثورة الراهنة

انفجرت الثورات في العديد من البلدان العربية في موجة متتابعة لا تبدو أنها وصلت إلى نهايتها، حيث لازالت بلدان لم تدخل جديًا في المجرى الثوري الراهن. لكن الأمور تسير نحو ثورة شاملة ستطال كل البلدان العربية بما في ذلك السعودية والخليج. ولاشك في أن لهذا التتابع معنى فرض على الإعلام الرأسمالي التحدث عن ثورات عربية أو ثورة عربية، وهو الوضع الذي يفرض علينا كماركسيين أن نلتقط هذه اللحظة من زاويتها هذه، من أجل العودة إلى طرح مشروع تحرري عربي يهدف إلى الاستقلال والوحدة والتطور المجتمعي.

لكن لا بد كذلك من أن نلتقط اللحظة الثورية في كل بلد من أجل تحديد دور العمال والفلاحين الفقراء، وبالتالي دور الحزب العمالي الذي يعبّر عنهم. خصوصًا وأن الوضع يتسم بعجز عام في كل الأحزاب الماركسية ظهرت واضحة في الثورات التي حصلت، رغم أنه كان لبعض الأحزاب دور معيّن لم يصل إلى أن تلعب الدور القيادي الضروري من أجل انتصار حقيقي للثورة. ولهذا بات واضحًا أنه في ثنايا الصراع لا بد من أن يتبلور الحزب الثوري الذي يعبّر عن العمال والفلاحين الفقراء من أجل تحقيق الانتصار.

لقد ظهرت الثورات كثورات "شباب" نتيجة المشاركة الواسعة للشباب فيها، ولدورهم "القيادي" المستقل فيها. ولا يبدو ذلك مستغربًا لأن الشباب هم العنصر المندفع والديناميكي كما كان في كل الثورات في العالم، لكن لا بد من أن نلاحظ أن الطبقات المفقرة قد لعبت دورًا كبيرًا في كل هذه الثورات، سواء فيها ضمن الكتل البشرية الهائلة التي تحركت أو اعتصمت، أو من خلال الدور الأولي الذي قامت به حينما انفجرت ضد الاضطهاد الطبقي الذي تعيشه، أو نتيجة الإضرابات التي قامت بها خلال الثورات. بمعنى أن الطبقات الشعبية ومنها العمال والفلاحون الفقراء كانت في صلب النشاط الثوري، وإنْ كانت لم تتحرك كطبقات بل اندمجت في الجموع البشرية الهائلة التي فرضت التغيير.

ما يجب أن نتلمسه في كل هذه الثورات هو، رغم ذلك، أن الصراع الطبقي لم يتخذ شكله إلا في لحظات محدَّدة، ومثلت الثورات اختلاطًا طبقيًا بدا أن "الشباب" هو الذي يقوده، وهنا شباب الفئات الوسطى في الغالب. هذه إشكالية رغم أن هناك من يعتبر أنها ميزة، لأن هذا الوضع فرض أن تكون الأهداف الديمقراطية وتأسيس دولة مدنية هي الأهداف التي تناضل من أجل تحقيقها هذه الثورات، رغم أن الأهداف المطلبية المعيشية كانت مطروحة وواضحة، وكانت في

أساس حراك العمال والفلاحين الفقراء وقسم مهم من الفئات الوسطى. وبالتالي لأن العمال والفلاحين الفقراء لم ينخرطوا في الثورة كطبقة، ومن خلال أطر تعبّر عن مصالحهم (أي النقابات أو حتى الأحزاب).

ثم أن حلول "الشباب" محل الأحزاب في قيادة الحراك وتوجيه الثورة كان يعبّر عن نقص فادح. وهنا أشير إلى مصر خصوصًا، حيث بدا واضحًا أن الدعوة إلى الاحتجاج تحولت إلى ثورة مفاجئة لقادتها الشباب كما فاجأت كل الأحزاب والنظام ذاته. ولقد كانت الأحزاب ليست في وارد إمكانية الثورة رغم كل أشكال الاحتجاج التي اجتاحت مصر طيلة عقد من الزمن، وتمحور نشاطها على "النضال الديمقراطي" بعيدًا عن مطالب الطبقات الشعبية، وأزماتها، والاحتقان الذي كان يتصاعد داخلها. وهو الوضع الذي فرض تهميش الأحزاب الماركسية وهامشية دورها.

وهو الوضع الذي فرض أن تستطيع الثورة هزّ بنيان السلطة بطرد حسني مبارك وزج "نخبة" من المافيات التي نهبت مصر طيلة عقود في السجون، لكن لم يكن دور المجلس العسكري في طرد مبارك من أجل فرض الأهداف التي طرحتها الثورة، أي إسقاط النظام وبناء

نظام جديد تحدَّد في تأسيس مجلس رئاسي يعد لدستور جديد يفتح الأفق لتأسيس دولة مدنية، بل جاء لقطع الطريق على هذه الإمكانية. فهو جزء من البنية الطبقية لنظام مبارك الممثل للرأسمالية المافياوية، التي نهبت كل ثروة مصر خلال السنوات الثلاثين الماضية. لهذا يحاول تقديم اقل قدر من التنازلات الحقيقية على صعيد طبيعة الدولة، وبنيتها. ولقد دفع نحو تعديل دستوري بدل صياغة دستور جديد، والى انتخابات سريعة لن تسمح إلا بانتخاب شخصيات قديمة طالما لم تتبلور قوى الثورة. ومن ثم أصدر قانونًا ينظم العمل الحزبي أسوأ من سابقه، وأوغل في إصدار قانون منع التظاهر. دون أن يغيّر شيئًا فيما يتعلق بالتكوين الاقتصادي الذي كان في أساس اندفاع الطبقات الشعبية للثورة. ومن ثم أجرى انتخابات أوصلت الإخوان المسلمين إلى السلطة.

وإذا كان من الضروري تصعيد الصراع من أجل فرض المطالب الأساسية تلك، فإن الطابع "الهلامي" لقوى الثورة، وطفو الفئات الليبرالية يجعل طبيعة السلطة القادمة هي سلطة ليبرالية ديمقراطية دون برنامج اقتصادي مختلف عن الوضع القائم، سوى ربما في تحسين جزئي للأجور وبعض المشاريع الاقتصادية دون تغيير الطابع الريعي للاقتصاد، أو إعادة الأرض للفلاحين وتطوير الزراعة، أو إعادة

ملكية الدولة للمشاريع والمصانع التي بيعت واسترداد الأموال المنهوبة، أو إعادة دور الدولة الاقتصادي سواء في التحكم بالعلاقة مع السوق العالمي وإخضاع الأجور والأسعار لقيم محلية أو الاستثمار في الصناعة والزراعة. لهذا سيبدو واضحًا أن المشكلات الأساسية للطبقات الشعبية لن تحلّ، وأن صراع العمال والفلاحين سوف لن يتراجع، على العكس يمكن أن يتطور، ويجب أن يتطور.

حول الإستراتيجية

وإذا كانت الثورة التي حدثت في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ عفوية، رغم كل التخطيط الذي قامت به الحركات الشبابية، كيف يمكن أن تكون الثورة الجديدة غير ذلك، بحيث تنطلق من رؤية واضحة، ويكون الهدف الجوهري فيها هو الاستيلاء على السلطة من قبل العمال والفلاحين الفقراء، وعموم الطبقات الشعبية؟

المسألة التي يجب أن تكون واضحة في هذا المجال هي أن حل المشكلات المجتمعية، وخصوصًا مشكلات الطبقات المفقرة، وبالتحديد العمال والفلاحين الفقراء، لن تتحقق إلا بتغيير النمط الاقتصادي الريعي، وتكوين اقتصاد منتج، من خلال بناء قوى الإنتاج الصناعية وتطوير الزراعة (أو إعادة تأهيلها بعد أن جرى

تدميرها)، وإعادة تأهيل البنية التحتية. فهذا هو ما يسمح بحل مشكلات البطالة وتدني الأجور، وتوفير ظروف معيشية لائقة. وهي المسائل الأساس في ثورة الشعب المفقر، الذي يشكّل أغلبية المجتمع. وليست الرأسمالية هي من يمكن أن يحقق كل ذلك، فالنمط الريعي القائم هو من فعلها عبر ترابطها مع الطغم المالية الإمبريالية التي باتت معنية ليس فقط بمنع نشوء الصناعة كما كان الأمر منذ انتصار الرأسمالية، بل كذلك بتدمير الزراعة لكي تصدّر الفائض الذي أصبح ممكنًا في بلدانها، ومن ثم التركيز على تشكل اقتصاد خدمات وسياحة وعقارات ونشاط بنوك، واستيراد. ولقد باتت كل رأسمالية محلية "منضبطة" في هذا الوضع، لأنه يدرّ الربح دون أن تكون في صدام مع الطغم الإمبريالية. ولهذا فهي من أشرف على تحويل الاقتصاد بتصفية الصناعة وتدمير الزراعة، والتحوّل إلى اقتصاد النهب والفساد، وتشكيل الاقتصاد الريعي.

بالتالي، إن الرأسمالية كطبقة هي جزء من التكوين القائم، حيث أصبح هذا التكوين هو ما يخدم مصالحها. ولن تفكّر في صيغة أخرى. الأمر الذي يجعل حل المشكلات المجتمعية ينطلق من إسقاطها. هنا يكون شعار إسقاط النظام ذو معنى محدَّد يتمثل في إسقاط الرأسمالية المسيطرة/ الحاكمة.

ثم أن الفئات الوسطى، التي حملت في خمسينات القرن العشرين مشروع التغيير وإسقاط الرأسمالية الكومبرادورية، لم تعد تحمل مشروعًا غير المشروع الليبرالي. لقد كان فقراء الريف من الطبقة الوسطى ومتوسطيه هم من حمل مشروع تصفية الإقطاع وإنهاء الرأسمالية التجارية المتداخلة معه، في سياق حل مشكلات الفلاحين والمجتمع عمومًا، تحت شعار تحقيق الاشتراكيةن لأنه لم يكن ممكنًا مواجهة الإقطاع المتداخل مع الرأسمالية والمدعّم من قبل الرأسمالية الإمبريالية إلا بمشروع يبدو أنه يتجاوز الرأسمالية، رغم أنه في الجوهر كان مشروعًا رأسماليًا. أما الآن، فإن الفئات الوسطى النشطة تميل إلى تبني الليبرالية والحريات السياسية، وهذه لا تحل مشكلات الطبقات المفقرة، لأنها لا تمس (سوى شكليًا ربما) جوهر النمط الاقتصادي الريعي القائم، وتؤسس على منطلقاته (الاستثمار من خلال الرأسمال الأحنبي، وتحرير الاقتصاد). بالتالي لن يكون ممكنًا لها أن تحل المشكلات المجتمعية. ربما تميل أكثر لتأسيس دولة مدنية حديثة، لكن لا إمكانية لتحققها في ظل سيطرة اقتصاد ريعي يؤسس لبطالة عالية وفقر شديد.

وسنلاحظ بأن هذه تتمظهر في القيادات الشبابية التي لعبت وتلعب دورًا فاعلاً في الثورة. ولهذا نجدها تطرح بديلاً يقوم على دور

فئات ليبرالية ديمقراطية، وتركّز على شكل الدولة أكثر مما تتناول اقتصادها. أو تطرح صيغة اقتصادية "معممة" (أو عمومية)ن هي صيغة العدالة الاجتماعية.

الآن، إن الأحزاب التي أصبحت هي المسيطرة في البرلمان هي كلها ليبرالية أو تدور في الفلك الليبرالي، وليس من حزب منها يحمل تصورًا آخر. فحزب الحرية والعدالة الإسلامي هو حزب ليبرالي في جوهر رؤيته، وإن كان يغلّفها بالصبغة الإسلامية مستندًا إلى المرجعية الدينية. وحزب الوفد ليبرالي وكان حزب كبار الملاك. وحزب نجيب سويرس كذلك هو حزب ليبرالي. الحزب الوحيد الذي يشكّل خليطًا هو حزب النور السلفي، الذي يضم في قاعدته فئات مفقرة. لكنه ينطلق من "تطبيق الشريعة"، التي تكرّس الاقتصاد الليبرالي (بمعنى القائم على الحرية المطلقة للملكية الخاصة، وحق الإثراء). ولهذا لا تمتلك هذه الأحزاب حلاً للمشكلة الأساس، التي تتعلق بالنمط الاقتصادي. وهو الأمر الذي سوف يكون في أساس تحوّل الصراع إلى صراع معها.

وكما أشرنا لا بد من أن يكون واضحًا بأن تحقيق نقلة في الاقتصاد تقوم على تصفية الاقتصاد الريعي لمصلحة اقتصاد منتج،

يعني التناقض مع الطغم المالية الإمبريالية، ومع كلية النمط الرأسمالي العالمي. وهو ما يجعل كل محاولة لبناء صناعة أو تطوير الزراعة والتعليم هي محاولة لتجاوز الرأسمالية ذاتها.

في هذا الوضع سيكون على الطبقات المفقرة أن تحقق هي التغيير من أجل تحقيق مصالحها، فليس غيرها من سيفعل ذلك. لكنها في هذا السياق يجب أن تحل كل المشكلات المجتمعية، بما في ذلك بناء دولة ديمقراطية علمانية. وستكون كذلك في صدام واضح مع الطغم الإمبريالية، الطغم التي لا تريد حلولاً لهؤلاء انطلاقًا من تكريس نمط الاقتصاد الريعي.

هذا الأمر يجعلنا نتلمس بأن خيار التطور هو خيار جذري في جوهره، حيث يفرض أن يتقدم العمال والفلاحون الفقراء للاستيلاء على السلطة.

الآن، في ظل الثورات وغياب بلور العمال والفلاحون الفقراء وعدم وجود الحزب الذي يعبّر عنهم، يمكن تلمس حلول ربما تكون أقرب إلى ما يطرحه الشباب قادة الثورة، أي التركيز على تحالف يحقق الدولة المدنية الديمقراطية ويحقق العدالة الاجتماعية. وربما يكون هذا هو الشعار التكتيكي الآن. لكن مع تلمس بأن إمكانية تحقيقه ليست

قائمة، لكنه مهم في مواجهة الأحزاب الليبرالية المتحالفة مع المجلس العسكري، والتي تعمل على إعادة إنتاج النظام القديم ذاته. لكن يجب أن يكون واضحًا بأنه يجب العمل على أن يمسك العمال والفلاحون في مسار الثورة من أجل تحقيق سلطتهم، التي سيكون من مهماتها حل كل المشكلات المجتمعية، سواء البطالة أو تدني الأجور أو انهيار التعليم والصحة والبنية التحتية، أو إعادة بناء الدولة من خلال إعادة تأهيل كل أجهزتها الذي ربما يفترض حلها أو حل بعضها. وهذا مما يُطرح من قبل الشباب المستمر في الثورة، سواء في مواجهة جهاز الأمن أو الشرطة، أو حتى الجيش. لكن أيضًا بيروقراطية الدولة، وفك علاقة الدولة بالنقابات والهيئات التي تمثل الطبقات والفئات الاجتماعية.

كل ذلك في أفق تحقيق الاشتراكية، وليس هو تحقيق الاشتراكية. فهذه تفترض بناء القوى المنتجة من جهة، وإعادة تكوين الوعي المجتمعي من جهة أخرى، وإعادة بناء الدولة من جهة ثالثة.

إذن، يجب أن يكون واضحًا بأن الهدف الإستراتيجي يتمثل في استيلاء العمال والفلاحين الفقراء (ربما بالتحالف مع الفئات الوسطى المفقرة) على السلطة. هذا هو ما يجب أن يصبح أساس النشاط

الثوري، وهدف كل فعل الآن. وبالتالي أن المطلوب الآن هو تطوير الثورة، عبر الاستمرار في الحراك القائم، والعمل على إعادة توحيد الطبقات الشعبية من أجل ثورة جديدة. هنا يجب أن يتركز النشاط في تطوير الصراع الطبقي، وفي تحديد التكتيكات الضرورية من أجل تطوره، والتمسك بالشعارات الصحيحة التي تسمح بإعادة استقطاب الفئات التي تراهن على المسار الديمقراطي (أو بالتحديد على أن يحل حزب الحرية والعدالة المشكلات القائمة).

بالتالي سيكون السؤال هو: ما هي السياسة التي تقود إلى تحقيق ذلك؟

انفجرت الثورة والعمال في أدنى مستويات التنظيم نتيجة السياسة التي فرضت عليهم اتحاد سلطوي. ولم تفلح محاولات تأسيس نقابات تمثلهم (إلا في فترة متأخرة تمثلت في نشوء نقابة لموظفي المصالح العقارية). والفلاحون كانوا في وضع أسوأ، دون اتحادات رغم محاولات بُذلت. لهذا ظل نشاط الفلاحين منعزلاً، كذلك ظلت الإضرابات العمالية معزولة. ولقد كان دخول العمال الصراع هو الذي فرض التحوّل في وضع الثورة وفرض ترحيل حسني مبارك، خشية امتداد الأمر إلى الريف الذي كان دخوله يعني

الانحياز الحقيقي للجيش إلى جانب الثورة وفلتان الأمر من يد الدولة. لكن غياب القوى التي تنشط من أجل تحريك العمال والفلاحين هو الذي أخّر الرحيل من جهة، ولم يسمح بتحقيق أكثر من ذلك من جهة أخرى.

وهذا يوضّح إشكالية غياب الفعل الواعي في الثورة، وغياب الاستراتيجية التي تفرض توسّع الثورة وانتصارها.

لكن الأمر الآخر السيئ هنا هو أن الأحزاب التي تدعي أنها تمثل العمال، أي الأحزاب الشيوعية والاشتراكية (الماركسية)، هي أحزاب هامشية. بمعنى أن وجودها ضعيف، وتواجدها بين العمال محدود. وهي مفتتة، متناقضة كذلك. يغلب عليها طابع الفئات الوسطى، لهذا إنجرف معظمها في سياق "النضال الديمقراطي"، وطرح برنامجًا هو أقرب إلى الإصلاحية. لهذا كان ملحقًا في حراك الشباب خلال الثورة، دون فعل مميز، هو من طبيعة وجود الحزب. فقد خضع لتكتيك الشباب الذي انطلق من ضرورة الاعتصام إلى أن يسقط النظام، مقلدًا تجارب بعض بلدان أوروبا الشرقية، في وضع يحتاج إلى أكثر من ذلك، أي إلى الزحف على مراكز السلطة للسيطرة عليها. ولهذا ضاع بين الجموع الهائلة، دون أن يلمس حاجة إلى تحريك

العمال أو الفلاحين، ولا فهم ضرورة هذا التحريك أصلاً، من أجل انتصار الثورة.

المطلوب الآن هو أن يتبلور العمال والفلاحون الفقراء في طبقة، فهو الأمر الذي يحوّلهم من كم إلى نوع. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الفعل السياسي، أي من خلال انتظامهم في حزب. وهنا يجب أن ينبع الحزب من صلب الطبقة، لكن من خلال فئات تمتلك وعيًا تستطيع أن تعممه عليها، من أجل أن يصبح وعيها هي بالذات. ولكي يكون ممكنًا ذلك يجب أن يمس وضعها ومطالبها، ويعبّر عن مصالحها.

نحن هنا إزاء خطوتان، الأولى تتمثل في الفئة التي تمتلك الوعي الماركسي وتؤسس لفهم الواقع لكي تضع الرؤية التي تمثل إستراتيجية التغيير، وتؤسس الخطاب الذي يطابق مصالح العمال والفلاحين الفقراء. والثانية تتمثل في أن يرتبط ذلك في العمل الفعلي في الطبقة من أجل تنظيمها، وتطوير صراعها.

لهذا سنجد بأننا إزاء عمل مركب. حيث يجب تشكيل "نواة ماركسية"، وفي الترابط مع الطبقة وفي ظل صراعها القائم بالفعل، وفي إطار الصراع مع الفئات الأخرى التي باتت هي السلطة من أجل

كسب كل المفقرين الذي يراهنون على المسار الديمقراطي. وأيضًا في سياق تبلور البديل الطبقي الذي يسعى للاستيلاء على السلطة.

وما يجعل الوضع كذلك هو غياب الحزب الذي يمتلك الرؤية ويسعى لأن يكون البديل، وفي ترابط مع العمال والفلاحين الفقراء. والقطيعة التي باتت قائمة بين الشباب الجديد الذي يخوض الصراع، والذي يحمل مطالب الطبقات المفقرة، ويميل إلى اليسار، من جهة، وبين أحزاب اليسار القائمة عمومًا من جهة أخرى، وأيضًا عجز هذه الأحزاب عن أن تتلمس الوضع الجديد وأن تتكيف مع متطلباته من جهة ثالثة. الأمر الذي فرض أن يجري العمل في كل هذه المستويات في الوقت ذاته. خصوصًا وأن بلورة العمال والفلاحين الفقراء في حزب هو ضرورة من أجل أن تنتهي الثورة بانتصار هؤلاء، الذين ليس من خيار غير خيارهم يستطيع أن يوصل الثورة إلى نهايتها المنتصرة.

كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟

هذا سؤال جوهري، لأنه يرتبط بتطوير الوعي لدى فئات شابة، وفي الوقت ذاته بلورة الأفكار الضرورية لفهم الواقع وتطور الثورة، وأيضًا بلورة الخبرة عبر الممارسة العملية التي تتحقق في الصراع القائم،

وإغناء التجربة، وبناء الكادر. ولا شك في أن الثورة مدرسة، وربما أهم مدرسة تسهم في تطور سريع في الوعي، وفي تراكم الفهم، واكتساب الخبرة. وكذلك في وعي الماركسية فعليًا، ووعي الواقع كما هو بعيدًا عن كل "المسقطات" التي تأتي من "أيديولوجيات" تبلورت في ظروف أخرىٰ. وهنا يمكن تحقيق تراكم سريع في الوعي والخبرة، وبناء التنظيم، وتطوير وعي العمال والفلاحين الفقراء، وبالتالي تشكيلهم كقوة قائدة لفعل التغيير الثوري.

الماركسية يجب أن تمدنا، فقط، بآليات الفهم، التي هي منهجيتها: الجدل المادي، أكثر من الإتكاء علىٰ أفكار باتت من الماضي، أو تكرار سياسات مورست في زمن سابق. ويجب البحث في الواقع عبرها لبلورة ما يطابق وضع العمال والفلاحين الفقراء الآن، ويؤسس علىٰ ضوء الوضع العالمي القائم الآن.

هنا لا بد من أن يلتصق بناء الوعي بالممارسة. وأن يترابط تبلور الرؤية بنشاط الطبقات تلك. وأن يتأسس كل النشاط انطلاقًا من التحضير لثورة جديدة تهدف إلىٰ الاستيلاء علىٰ السلطة.

نحن هنا إزاء سياسة تقوم على تطوير الصراع الطبقي من أجل الوصول إلى السلطة. لكن ما يبدو مطروحًا لدى معظم قطاعات اليسار تتمثل في التكيف مع التكوين الجديد للسلطة، انطلاقًا من أن الهدف هو تأسيس نظام برلماني ودولة ديمقراطية. ويصبح النشاط متعلق في كيفية إرساء الدولة الديمقراطية، وما هو الدور الممكن في هذا الوضع؟

بمعنى إن إستراتيجية اليسار تميل لأن تتمحور حول تحقيق "الدولة الديمقراطية"، أي على الشكل الذي تتبلور فيه الدولة (بغض النظر عن الجذرية التي تُطرح فيها هذه المسألة)، دون لمس أساسها الطبقي، ولا الأساس الاقتصادي الذي يحكم كلية المجتمع. وكان يمكن أن يدافع الماركسي الثوري عن سياسة تقوم على تشكيل الدولة المدنية الديمقراطية، ويجب أن يدافع، لكن من الواضح بأن هذه ليست ممكنة أصلاً. حيث أن الأحزاب والقوى المسيطرة هي في جوهرها ليبرالية، وهو الأمر الذي يكرّس الاقتصاد الريعي الذي لا يحتمل تأسيس دولة ديمقراطية حقيقة. وهو الأمر الذي يربط تأسيس هذه الدولة بتغيير اقتصادي جذري.

لهذا ستكون سياسة اليسار هذه فاشلة، ومضيعة للوقت، وتكرّس هامشيته، وتفككه.

فالسؤال الذي لا بد من أن يطرح بوضوح هو: هل يريد اليسار أن يستولي على السلطة من خلال تصعيد الصراع الطبقي، القائم والمستمر، أو اختيار "النضال البرلماني"؟

ما يبدو واضحًا في سياسات اليسار هو أنه يريد "الشرعية" من خلال التحصل على ترخيص من سلطة لا تختلف عن سلطة حسني مبارك طبقيًا وسياسيًا، لكنها قررت توسيع "القاعدة السياسية" لـ "شرعيتها". ويعمل هذا اليسار انطلاقًا من أن الأساس هو "الطريق الديمقراطي" رغم كل عيوبه التي سوف تُصحح في سياق التجربة. وأنه يمكن عبر التركيز على تأسيس دولة ديمقراطية فتح الطريق لتحقيق "العدالة الاجتماعية". لقد انطلق من أن الثورة "انتهت"، وأنه يجب التركيز على بناء الدولة. وإذا أراد الإشارة إلى الحراك الشعبي المستمر فإنه ينطلق من أنه يمكن أن يكون أداة ضغط على المجلس العسكري، وربما على البرلمان الجديد، أو الحكومة الجديدة.

طبعًا هذا الطريق مناقض لمنطق الواقع الذي يتسم باستمرار الصراع الطبقي، وإن خفت حينًا أو تفجّر في حين آخر. حيث أنه ينبني

على نشوء حالة من الاستقرار، وإمكانية لأن يتشكل نظام ديمقراطي. وهذا ما يبدو مستحيلاً نتيجة أن مطالب الطبقات الشعبية لم تتحقق ولا يبدو أنها سوف تتحقق مع سيطرة قوى "جديدة" على السلطة، وأيضًا يلمس الشباب الذي قاد الثورة بأن ما يجري لا يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، وأن كل الترتيب خلال سنة كان من أجل إيصال الإسلاميين إلى السلطة.

لقد اختار اليسار القديم الطريق "الديمقراطي" من جديد، ولم تفلح ثورة ٢٥ يناير في التوضيح له بأن كل سياسته السابقة كانت فاشلة لأن المسألة الأهم كانت مسألة تخمّر الصراع الطبقي، أكثر مما كانت إمكانية تحقيق الديمقراطية. وبالتالي أن الصراع الطبقي لازال مستمرًا، ولن يهدأ إلا بتحقيق التغيير الذي يلبي مطالب الشعب، الاقتصادية أولاً ثم الديمقراطية والوطنية.

إذن، اليسار القديم يختار إستراتيجية النضال البرلماني في وضع يحتاج إلى تطوير الصراع الطبقي. لم يلمس الفارق الذي نشأ، والذي يشير إلى انتقال إلى مرحلة جديدة، سمتها الصراع الطبقي. وهذا ما سوف يعزز انفصاله عن الطبقات الشعبية، وعن الشباب خصوصًا. وبالتالي سيسير إلى حتفه مكللاً بالفشل.

السؤال الذي يجب أن تكون الإجابة واضحة عليه اليوم هو: هل نريد تأسيس حزب للصراع الطبقي أو تأسيس حزب برلماني؟

كل الأوضاع تشير إلى ضرورة حزب الصراع الطبقي، الحزب الذي يؤسس لتطوير فاعلية العمال والفلاحين الفقراء في الصراع من أجل التغيير عبر إسقاط الطبقة الرأسمالية المسيطرة، سواء بشكلها القديم، او في شكل المجلس العسكري، أو في شكل البرلماني الليبرالي الأصولي. ولهذا هو حزب من صلب العمال والفلاحين الفقراء، وفي تناقض عميق مع سلطة الرأسمالية التابعة في مختلف أشكالها السياسية. وأن لا يرى في الشكل البرلماني المشوّه الذي نشأ سوى محاولة من قبل الرأسمالية لتفريغ الثورة من محتواها، والالتفاف على مطالبها، على أمل استمرار سيطرتها. وأن المرحلة الأولى من الثورة قد أفرزت "المعارضة" بين شعب مفقر يريد التغيير وأحزاب تريد السلطة، خصوصًا هنا الإسلاميين بالتحديد.

لهذا فإن الأساس في فعل اليسار الثوري هو التحضير لثورة جديدة هدفها الاستيلاء على السلطة. ولا بد له من أن يتبلور كقوة طبقية تكون أكثر فئات العمال والفلاحين الفقراء فاعلية، وتستطيع قيادتها، وجذب كل الفئات الوسطى المفقرة (من الفلاحين

والبرجوازية الصغيرة المدينية). وأن ينطلق من أن سلطة العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين هي وحدها التي تستطيع حل مشكلات المجتمع، وتحقيق مطالب كل هؤلاء، وبناء دولة ديمقراطية علمانية حقيقة، وكذلك تكون -كونها تريد تحقيق التطور- في تناقض مع الطغم الإمبريالية. وهو الأمر الذي يفرض أن تؤسس ترابطها "الطبيعي" مع العمال والفلاحين الفقراء في الوطن العربي من أجل ثورة شاملة تنهي السيطرة الإمبريالية الصهيونية وتحقق التوحيد العربي، وتقيم السوق القادر على بناء الصناعة وتحقيق النهضة الاقتصادية. كل ذلك في أفق الانتقال إلى الاشتراكية.

ما العمل؟

في إطار هذا الوضع يصبح ضروريًا تنظيم نشاط العمال والفلاحين الفقراء، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة:

١) تنظيمها في نقابات واتحادات ولجان للدفاع عن مصالحها، ولاستمرار مطالبتها بأجور أعلى وبالعمل، وبتحسين شروط العمل والضمان الاجتماعي. هذا ما يجب أن يتيحه الوضع الديمقراطي القائم الآن، والذي يمكن أن يفرض في إطار دولة مدنية.

٢) بناء حزب يعبّر عن مطامح العمال والفلاحين الفقراء، حزب ماركسي يسعى إلى تطوير الصراع الطبقي من خلال تنظيم الطبقة وتوضيح رؤيتها وتحديد سياساتها. والحزب هنا هو ليس نخبة بل حزب العمال والفلاحين الفقراء. بمعنى أن بنيته يجب أن تكون من هؤلاء، وأن تندمج "النخبة" الماركسية بهم، لأن مهمتها هي تطوير صراعهم هم بالذات، وليس مزاولتها النشاط السياسي بالمعنى الليبرالي الديمقراطي.

الآن، لا بد من دور حقيقي للعمال والفلاحين الفقراء، وكذلك للحزب الذي يعبّر عن مطامحهم ويطرح رؤاهم، وينظم نشاطهم. لقد انقضت مرحلة في الصراع أفضت إلى هزّ السلطة القديمة، هذه السلطة التي لازالت تقاوم التغيير، وإذا كانت قد ضحت بفئة من المافيات التي حكمت خلال السنوات الماضية فإنها تعمل جاهدة على تكريس النمط الرأسمالي الريعي، والسلطة المستبدة. وإذا كان يجب أن يتمحور الصراع الآن على فرض دولة مدنية، فإن تطوير صراع العمال والفلاحين الفقراء من أجل مطالبهم هو المدخل لتطوير دورهم اللاحق، وتنظيم نشاطهم في خضم الصراع، وتحديد الرؤية التي تحكم العمل من أجل انتقالهم إلى لحظة استلام السلطة.

بالتالي لا بد من دعم الحراك من أجل فرض المطالب الأساسية التي تهدف إلى بناء دولة مدنية، وفي الوقت ذاته تنظيم نشاط العمال والفلاحين الفقراء، وتعميق مطالبهم، وأيضًا من ثم العمل على بناء إستراتيجية النضال الماركسي، إستراتيجية تنطلق من فهم الواقع الطبقي وتوازن القوى الطبقية، وكيفية تطوير نضال هؤلاء لكي يتبلوروا في طبقة مقاتلة من أجل استلام السلطة.

هذه هي المهمة الجوهرية التي تنتصب الآن، والتي عليها يتوقف تطور الصراع الطبقي، وتصبح إمكانية الانتصار كبيرة، وهي المهمة الملحة التي سوف يفرزها الواقع، لأننا في خضم صراع لن يتوقف إلا بتحقق البديل الضروري لتجاوز الواقع القائم. لم يعد الواقع القائم ممكن الاستمرار، هذه مسألة لا بد من أن تكون واضحة ومؤكدة، ولهذا يحمل الواقع إمكانية تبلور حزب عمالي. حزب العمال الاشتراكي، الذي يطوّر صراع العمال والفلاحين الفقراء، ويرسم الإستراتيجية التي تفضي إلى تحقيق التغيير. التغيير الذي يعني إنهاء الطبقة الرأسمالية المسيطرة لمصلحة هؤلاء، بالتحالف مع كل الفئات الوسطى والمهمشة. فلا شك في أن مسألة الدولة (أو مسألة السلطة) ترتسم الآن بوضوح شديد، ومن لا يفكّر فيها سوف يتخلف عن الواقع، ويلقى جانبًا. حيث أن الدولة المدنية الحديثة ليست ممكنة إلا

عبر تغيير الطبقة المسيطرة وفرض سلطة العمال والفلاحين الفقراء، وأيضًا بالتحالف مع الفئات الوسطى وكل المهمشين. ليست المسألة الآن هي مسألة "النضال الديمقراطي" بل مسألة التغيير الثوري. ورغم ضرورة النضال الآن من أجل فرض الدولة المدنية فإن تحققها سوف يفرض انتقال العمال والفلاحين الفقراء إلى موقع الطبقة المسيطرة، لأن الرأسمالية القائمة في المستوى الاقتصادي هي رأسمالية مافياوية أسست لاقتصاد ريعي، وليس بإمكانها أن تكون غير ذلك في إطار ترابطها مع الطغم المالية الإمبريالية. وهي ليست معنية بتأسيس دولة مدنية بالتالي. وكل الفئات الوسطى الآن لا تحمل مشروعًا للتغيير الاقتصادي (كما كان الوضع في نهاية أربعينات القرن الماضي)، بل تحمل أحلام الدمقرطة والدولة المدنية. لهذا ليس إلا العمال والفلاحين الفقراء هم من يحقق ذلك.

هذا الأمر يفرض التفكير الجدي في الحزب العمالي، في الوعي الذي يمتلكه وفي بنيته، في إستراتيجيته وأهدافه، كما في الخطوات الضرورية من أجل تأسيسه في خضم الصراع القائم. لهذا لا بد من التأكيد أولاً على أنه يجب أن ينطلق من وعي الواقع، وهو الأمر الذي يفرض البحث العميق في التكوين الاقتصادي والطبقي، وفي التناقضات وطبيعة الصراع، وفي الوضع العالمي الذي أسسته الطغم

الإمبريالية. وثانيًا أن يؤسَّس على أساس ماركسي واضح، بمعنى أن ينطلق من المنهجية الماركسية، وأقصد الجدل المادي، بعيدًا عن أي "منظومات" مسبقة، وعن أي إطار أيديولوجي مسبق، حيث لا بد من تأسيس الرؤية المطابقة لوضع العمال والفلاحين الفقراء في الواقع الراهن في أفق الانتقال إلى الاشتراكية. وهذا لن يتحقق إلا من خلال الانطلاق من الجدل المادي الذي يؤسس لفهم علمي للواقع القائم، وبالتالي لإستراتيجية ثورية صحيحة. وثالثًا أن يتأسس من العمال والفلاحين الفقراء لأنه حزب هؤلاء وليس حزب الفئات الوسطى، رغم أنه يضم بعض من هذه الفئات، أي تلك الفئات التي تتمثل الماركسية وتتجاوز مصالحها الضيقة لتكون جزءًا من العمال والفلاحين الفقراء. وهي الفئة التي تقدّم الرؤية والسياسات والتنظيم، لكن كل ذلك من خلال العمال والفلاحين الفقراء، وليس من خلال الفئات الوسطى. ورابعًا أن يعي أنه يعمل على تطوير الصراع الطبقي من أجل تحقيق التغيير وتحويل هؤلاء إلى طبقة حاكمة. وبهذا فهو حزب التغيير الثوري لعلاقات الإنتاج القائمة في أفق الانتقال إلى الاشتراكية.

اليوم، العمل هو بين العمال والفلاحين الفقراء من أجل تطوير الصراع الطبقي، وصولاً إلى اللحظة التي تفرض تفجّر الثورة من جديد، حيث يجب أن تكون الطبقة قادرة على استلام السلطة.

المحتويات

فرحت بتحوّل الإضراب إلى ثورة، فعايشتها إلى نهايتها مطمئنا على أنها حققت تغييرًا ما، رغم أنني كنت واثقًا مما سيأتي (وهذا ما تناولته المقالات التي نشرتها في حينها، وخلال المراحل التالية، والتي ستكون أساس بناء هذا الكتاب). لكنني كنت واثقًا كذلك من أن الثورة قد فتحت طريقًا عريضًا لمستقبل حقيقي، حيث تحرّك الشعب أخيرًا، وهو لا يتحرّك إلا كل نصف قرن مرة، وكسر حاجز الخوف والترهيب اللذين تصنعهما السلطة لكي تديم سيطرتها، وانخرط حشد هائل من الشباب في معمعان النضال السياسي بعد انقطاع طويل حوّل الأحزاب إلى جثث هرمة. وأن كل ذلك سوف يحقق ثورة في الفكر هي كفيلة بإعادة بناء الوعي لدى ثوريين جدد، وتحديد البديل الضروري من أجل أن تنتصر الثورة، ومن ثم الرؤية التي تحكم الصراع، وكيف يتطور الصراع الطبقي في إطار إستراتيجية تهدف إلى "الاستيلاء على السلطة".

